الفصل الثاني

إزمير، من القرية إلى المدينة المرفئية الاستعمارية

دانيال غوفمان

علىٰ المنحدرات التي تتوجها القلعة، يتراصف في هذه المدينة أَلفان من المنازل، وقد توزعت بينها الحدائق الغَنَّاء الطَّلِقة الهواء التي تزهو بها القصور والجوامع المختلفة، في حين اصْطَفَت معظم الأبنية العامة أسفل المنحدر، علىٰ امتداد شاطىء البحر. وتَعُدُّ هذه المدينة، وِفْقَ التوصيف الذي وضعه إسماعيل باشا، بين عامي ألف وستمائة وسبعة وخمسين (1657)، وألف وستمائة وثمانية وخمسين (1658)، العديد من المقاطعات التي توزعت بين المتَّحدات العقائدية والعرقية علىٰ الشكل التالي: عشر مقاطعات إسلامية، وعشرٌ روم أورثوذكسية، وعشر مقاطعات توزعها الفرنجة واليهود، ومقاطعتين أرمنيتين في حين اكتفى الغجر، بمقاطعة واحدة. وتشتمل هذه المقاطعات علىٰ عشرة آلاف وثلاثمائة بناء ضخم من الحجر، وبيوت جميلة مهيبة، كثر عددها فاستحال إحصاؤُها، وقد ازدانت بمساكب الخُزامى الأحمر اللون، وعلا القرميد الأحمر أَسْقُفَها.

تلك هي إزمير، مدينة مرفئية بلغ ثراؤها مَبْلَغاً قَلَّ نظيرُه

وصَعُبَ تصديقه، لكثرة ما فيها من المحال والبيوت الحجرية الصَّلبة، تتباهى بما ضَمَّته من مختلف أنواع الجوامع، والمدارس الدينية، ومحافل الدراويش وزوايا الروحانيات الشعبية، إضافة إلىٰ أربعين مقهى، وسبعين مصنعاً للصابون، ومئتي فندق وخان، وعشرين مَدْبَغَة، ومتجر تباع فيه حوائج الخيل، وعشرين رَدْهَة، ومصنع للشمع، ومكتب واحد تُجْبى فيه الرسوم الجمركية. ولكنها وبالرغم مما زخرت به، افتقرت إزمير لسوق قديم أو ما يطلق عليه باللغة التركية اسم الـ«بِدِيسْتَان».

إفليا شِلبي (1672 ـ 1671)[1]

«لقد بات معروفاً أن إزمير كانت، ولعدة قرون خلت، أحد أكثر الميادين التجارية أهمية في المشرق».

ماكفارلن (1829)[2]

لقد كان لشهادات من هذا القبيل أكبر الأثر في تضليل المؤرخين، ذلك أنّها وإن لفتت أنظارهم لإزمير، وساهمت في افتتانهم بها، إلاّ أنها حَوَت في طياتها الكثير من الغُلُوْ فأساؤوا تقدير حجمها ومدى تأثيرها. ولقد برز ذلك جَلِيًّا واضحاً في المقطع الأول الذي يندرج في توصيفات شاهد عيان عثماني هو

(1) انظر Evliyâ Çelebi Seyahatnamesi (Istanbul, 1984), المجلد التاسع (IX)، ص 92 ـ 93 و96.

(2) انظر C. Macfarlane, Constantinople in 1828 (London, 1829) ص 32.

obeikandl.com

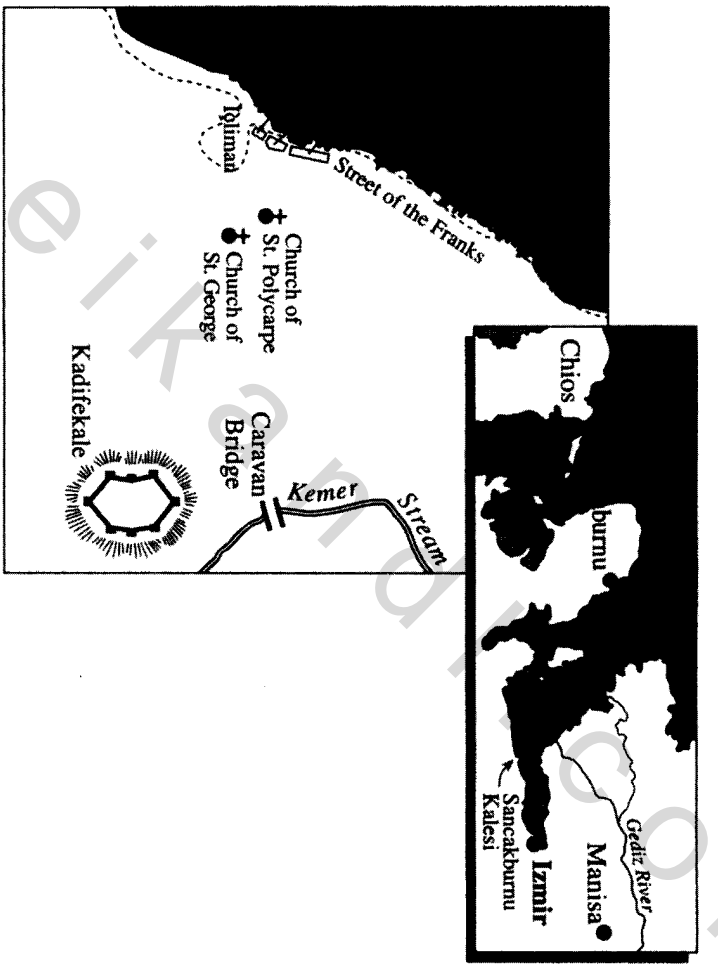

خريطة 2 إزمير

obeikandl.com

الرحالة إفْليا شِلبي (Evliyâ Çelebi)، الذي درج على تضمين مؤلَّفه الضخم والاستثنائي حيث يعرض لِحَلِّه وتِرحاله في إزمير أواخر القرن السابع عشر، للكثير من الإحصائيات المضخمة والتعليقات المُبالغ فيها، والتي أقبل عليها الباحثون فتداولوا بها دون التّنبه إلى ضرورة طرحها على بساط البحث والتدقيق والتمحيص. ولعل السبب يعود في ذلك إلى الوضوح الذي اتَّسَم به ما عَرَضه من أفكار وما أورده من ملاحظات ومشاهدات، جعل مؤلّفه مرجعاً ثميناً يعتمدوه.

وبعد قرن ونصف من الزمان، أتى شاهد عِيان ثان، هو الإنجليزي، «ماكفارلن» (Macfarlane)، بالشهادة الثانية التي تُعَدُّ تجسيداً لما اتصف به مجمل من الذين كتبوا في هذا النوع من الأدبيات من قِلَّة الاهتمام بنمو إزمير أو بالأسباب الكامنة وراء نشاطها التجاري، إذْ غالباً ما كانوا بعيدين كل البُعد عن الإمتهان البحثي، مفضلين عليه السياحة أو الأعمال. فَطَغى ولعهم بالتجارة على بصيرتهم فلم يُدْركوا، أسوة بمكفارلين (Macfarlane)، واقع إزمير الحقيقي.

ولكن، وإن اختلفت دوافع كل من هاتين الشهادتين، فإنهما لم تُشَكِّلا سوى ما يشبه اللقطات الفوتوغرافية الجامدة لحَيِّز اتصف بخضوعه لسرعة وفجائية التغيير.

ولقد استمر إقبال المؤرخين على مثل هذه التقارير

المضلّلة فترة طويلة من الزمن، فكانت النتيجة أَن تصوّروا إِزمير بلدية بدائية، ثابتة لا تزيح عن ما اعتادت عليه واعتمدته من مبادىء قيد أنملة[3].

في الواقع، فإِن ما تراكم لدينا من معارف، منذ ما يقارب العقدين من الزَّمن، حول المدن العثمانيَّة الأُخرى، ولا سيما منها إِسطنبول وحلب، يتنافى والسطحية والغموض اللذين لَفّا ما نعرفه عن إِزمير العثمانيَّة. فنحن نعرف علىٰ سبيل المثال:

- أَن الإِغريق والرومان عملوا علىٰ الإِفادة من المدينة كمركز تجاري، لحقبة طويلة من الزمن، قاربت خمسة وسبعين عاماً في القرن الثالث عشر الذي شهد إِبعاد الأباطرة عن القسطنطينية؛
- أَن إِمارة «عايدين» (Aydinoğlus)، وهي إِمارة تركمانية برز شأنها في القرن الرابع عشر، استعملت إِزمير كموقع استراتيجي لإِطلاق قوة بحرية جبَّارة في بجر إِيجيه (Aegean Sea)؛
- أَن تيمورلنك (Tamerlane) أَقدم علىٰ سلب المدينة ونهبها بعد أَن فتك بأهلها عام ألف وأربعمائة واثنين (1402)، وأن

(3) والجدير ذكره أَن الميل إِلىٰ دراسة الظروف في زمان ومكان واحد ثم إِلىٰ استنتاجها وتطبيقها علىٰ أزمنة وأماكن أُخرى قد أفسد مُجْمَل الدراسات العثمانيَّة التي نزع واضعوها إِلىٰ تقبّل ما أفاد به العثمانيون عن أنفسهم دون السَّعي إِلىٰ التحقّق من حقيقته العلمية.

البندقيين حَذَوْا حَذْوه بعد عشرين عاماً؛

- أَن هزة أرضية ضربت المدينة عام أَلف وستمائة وثمانية وثمانين (1688)، فطرحتها أرضاً، وكان ذلك بعد مرور خمسة عشر عاماً تقريباً علىٰ زيارة إِڤليا شلبي (Evliya Çelebi) لها؛ ولكن ومع وصول «ماكفارلين» إِليها، كانت إِزمير قد عادت إِلىٰ سابق عهدها كمركز تجاري يَفخَر بتنوّعه.

أَضف إِلىٰ كل هذه المعلومات بعض المواد المبعثرة والتي اشتملت علىٰ النوادر وغلب عليها الطابع القصصي كتلك التي حَفِلت بها مؤلَّفات كل من «شِلبي» (Çelebi) و«ماكفارلين» (Macfarlane). ومن هنا، شكَّلت الحِقبَة الممتدة بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر فراغاً علىٰ الصعيد التاريخي.

ويعود السبب الكامن وراء وفرة معارفنا حول حلب وإِسطنبول مقارنة مع ندرة ما نعرفه عن إِزمير، إِلىٰ البروز والشهرة التي تمتعت بها علىٰ الدّوام كل من هاتين المدينتين، وهو ما تنبَّه إِليه العثمانيون الذين وما إِن اَستَوْلَوا علىٰ إِسطنبول في القرن الخامس عشر، ثم علىٰ حلب في القرن التالي (أَو القرن السادس عشر)، حتى أدركوا أنهم لم ينالوا أرضاً فقط وإِنما ورثوا أيضاً مذكرات تاريخية. ذلك أَن حلب لم تستحوذ فقط علىٰ حَيِّز بارز في المعارف الإِسلامية، وإِنما زوّدت العالم المتوسطي القروسطي أيضاً بنقطة تقاطع تجارية، طغت أهميتها علىٰ ما حولها من المدن لِحِقْبَة طويلة من الزمن. فما كان من

العثمانيين الذين اسْتَوْلَوا على المدينة عام أَلف وخمسمائة وستة عشر (1516)، إلاَّ أَن أوْلوا دَولتهم مهمة الدفاع عن العقيدة الدينيَّة، ومهمّة إدارة شؤون تلك الشبكة التجارية الفائقة التعقيد التي انبثقت في حلب[4]. ومن ناحية أُخرى، شهد العام ألف وأربعمائة وثلاثة وخمسين (1453)، قهر العثمانيين لما تبقى من بيزنطية، واستيلائهم على القسطنطينية، فدخلوها ووجدوها حافلة بالتقاليد السياسيَّة والعقائديَّة والتجاريَّة العميقة الجذور. ومن هنا، وبناءً على ما تقدَّم، فإننا لا نعتقد أننا نغالي إن قُلْنا إن تأثير إسطنبول على الإدراك الذاتي العثماني فاق بكثير السطوة العثمانيَّة على هذه المدينة. ذلك أن السيطرة على حاضرة الإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية المتعاقبة، على قِبْلَة العالم الإسلامي، على تلك المدينة التي يُشكِّل موقعها الجغرافي منطقة تقاطع بين كل من أوروبا وآسيا، كانت ثقيلة الوطأة على الفكر العثماني؛ إذْ إن ما تفرد العثمانيون بالاستيلاء عليه من أراضٍ وأملاك، حَوّل دولتهم من ولاية إقليمية إلى إمبراطورية عالمية. ومن الواضح والجليّ أَن الأدوار التاريخيَّة التي أدَّتها كل من حلب وإسطنبول قد لاحت كطيف غَذَّى مخيلة المحتلين

(4) حول تزامن نهضة حلب التجارية ودوام ومرونة التجارة الدولية في شرقي المتوسط، انظر پالميرا برومیت Palmira Brummett، في مؤلَّفها Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy in the Age of Discovery (Albany, 1994).

العثمانيين فقرَّروا إعادة إحياء الماضي العريق الذي فاخرت به هذه المدن، والتفوّق عليه بأفضل منه. إن التأريخ الحديث شكَّل غالباً انعكاساً للمصالح العثمانيَّة في وقت ساعد فيه الهوس العثماني بكل من حلب وإسطنبول على إنتاج جسم ثانوي نسبياً من الأدبيات في القرن العشرين.

ولكننا لا نستطيع الإفادة بالقول عينه عن إزمير العثمانيَّة. ذلك أنّه، وبالرغم من إدراك العثمانيين لأهمية الموقع كمركز تجاري بيزنطي بارز النشاط ـ ولا سيما خلال القرن الثالث عشر ـ أو كمنطقة شكَّلت تُخْماً غربياً حَدَّ في بداية القرن الخامس عشر، من اندفاع قوات تيمورلنك (Tamerlan) الضاغطة عبر الأناضول، فإن الصورة المُلْفِتَة التي اسْتَبْقَوْها في ذاكرتهم عن إزمير كانت تلك التي رَأَوْا فيها مدينة مرفئية تابعة لإمارة «آيدينوغلوس» (Aydinoğlus)، أحد أبرز خصوم عثمان (Osman) وأورهان (Orhan)، ومراد (Murad)، إذْ جعل من إمارته دولة حدوديَّة اشتهرت بغزواتها. في الواقع، وخلال القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر، وفيما كان العثمانيون يتصدّون لأساطيل البندقيين، وسلالة هابسبورغ، والقراصنة المتخذة من البحر الأبيض المتوسط مسرحاً لتحركاتها، ارْتَدَّت السلطات العثمانيَّة عن اتباع الأسلاف فلم تسعى للتمثّل بهم، بل جعلت من «آيدينوغلوس عمر بيك» (Aydinoğlus Umur Beg)، المتَوَفّى عام ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين (1348) ـ مثالاً تحتذيه في

غزواتها البحرية الناشطة[5]. وفي الوقت الذي كان فيه التأريخ الحديث يَتَفَكَّر في الدوافع الكامنة وراء الولع العثماني المرضي بكل من حلب وإسطنبول العثمانيتين، لم يُغْفِل سبر أغوار الهواجس التي تَمَلَّكت من العثمانيين حول إزمير الخاضعة لحكم «آيدينوغلوس» (Aydinoğlus). ذلك أن «عمر بيك» (Umur Beg)، ومن تَحَدَّر منه، كانوا مَحَطَّ اهتمام مركّز ـ خصوصاً داخل حدود تركيا نفسها ـ حيث انضم الأمير إلىٰ رجالات وطنية خيالية أُخرى شابهها كـ «عثمان» (Osman)، و«محمَّد الثاني» (Mehmed II)، و«سليمان الأول» (Suleyman I)[6]. غير أن ذكريات من هذا النوع نادراً ما أَبْقَت في الفكر العثماني حسّاً بمسؤولية إزمير التاريخية كمركز أيديولوجي وتجاري وسياسي. إذ، ومن دون المدلولية الاقتصادية والحكومية، رمزية كانت أم واقعية، فإن الفضول المعاصر والحديث علىٰ حدٍّ سواء، الذي نجحت إزمير في إثارته في القرون اللاحقة، ولا سيما بعد إتمام دمجها النهائي بالدولة العثمانيَّة عام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين (1425)، بدا وكأنَّه أُصيب بالذبول.

واختصار القول، وخلافاً لما كان عليه وضع إسطنبول في

---

(5) انظر:
Cemal Kafadar, Between Two Worlds: the Construction of the Ottoman State (Berkeley, CA, 1995), p. 69.

(6) انظر:
See most recently Tuncer Baykara's hagiography, Aydinoglu Gazi Umer Bey (Pasa) (1309-1348) (Ankara, 1990).

obeikandl.com

الخمسينات من القرن الخامس عشر (1450)، ولما كانت عليه حال حلب في العقد الأول من القرن السادس عشر (1510)، فإن ما ورثه العثمانيون في إزمير وضواحيها في العشرينات من القرن الخامس عشر (1420)، كان مجرد أرض مُفْتَقِرَةٍ إلىٰ تاريخ جَلِيّ ومُثْبَت. ولا شك في أن الذين شَيَّدوا الإمبراطورية كانوا سريعي التأثّر بإرثهم الإسلامي في حلب، وبإرثهم البيزنطي في إسطنبول، وبذلك التجاري الذي اكْتَنَفَت عليه كل منهما، فلم يشعروا بأي حسٍّ بضرورة الالتزام بتاريخهم التركماني لا في إزمير ولا في أي مكان آخر. إذ لم يشكِّل غرب الأناضول لساسَةِ هذه الدولة العالمية الجديدة سوى منطقة صالحة للاستيعاب، والامتصاص والاستغلال، وليس للصيانة والتحسين وإعادة الإحياء. وبالتالي، فإنه لا يمكننا إغفال ذلك التضارب الوثيق الصلة بالموضوع، إذ، وحتى عندما كانت إزمير علىٰ وشك الانبثاق كمستودع دولي للسلع في القرن السابع عشر، فإن هذه المدينة كانت، من جهة وأكثر من أية مدينة عثمانيَّة أُخرى، ابتكاراً أَنْجَبَتْه الحِقبة العثمانيَّة، في حين لم تكن من جهة ثانية، لِتدِينَ بنموها لا للإدراك العثماني لما أنطوت عليه من معارف، ولا للإيمان العثماني بحاضرها. ومن هنا، يمكن للمرء أن يجاهر فيفيد قائلاً إن إزدهار إزمير جاء رغماً عن ما وضعه لها العثمانيون من مخطَّطات، وليس بسبب أو بفضل هذه الأخيرة.

ومع أنّه لا يمكننا الاعتماد على المصادر السردية العثمانية التي عكست شمولية عدم اكتراث الحكّام بالمدينة، ولا على سجلات دار العدل المحلية التي التهمت معظمها شُهُب الحريق العظيم الذي شَبَّ فيها عام ألف وتسعمائة واثنين وعشرين (1922)، في سعينا لبلورة فَهْم واقعي موضوعي لإزمير العثمانيَّة، فإننا تَدبَّرنا إلصاق ما يكفي من التفاصيل بعضها ببعض لبناء صورة ـ لا تزال وباعتراف الجميع مُبهمة ـ تُبرز على الأقل معالم المدينة الاقتصادية عموماً، والتجارية خصوصاً. وبالفعل، وعلى امتداد عقدين من الزمن، غطى تواتر تاريخي نظامي الأحداث في إزمير، في حين بدأت مدارس تاريخية مختلفة بالبروز جاعلة من الأسباب الكامنة وراء نشوء إزمير في أواخر القرن السادس عشر ومستهل القرن السابع عشر، ومن الدور الذي أمكن لها أن تلعبه في الدمج العثماني في النظام الاقتصادي العالمي في القرن التاسع عشر، محوراً لمناقشاتها ومباحثها[7].

لا شكّ أنّه يمكن للمرء أن يُدْلي بنفس الإفادة الجازمة بأن ما وصلنا من معارف عن إسطنبول، وحتى تلك الوافرة عن

(7) ومن الباحثين المتعددين المعنيين أكثر من غيرهم بإعادة بناء تاريخ إزمير العثماني والذين أتاحوا لنا بذلك فرصة التعاطي بمبادلات من هذا النوع، يجدر بنا التوقف عند: إيلينا فرانغاكيس ـ سبرت (Elena Frangakis-Syrett)، ثريا فاروقي (Suraiya Faroqhi)، رشاد كسابا (Resat Kasaba)، مُبَهت كوتوكوغلو (Mübahat Kotokoğlu) ونسمي أولكر (Necmi Ülker).

حلب العثمانيَّة، قد شهد نمواً وتطوّراً مُلْفِتان في العقود القليلة الماضية. غير أنَّه يمكنني أَن أردَّ علىٰ هذه الحيثية قائلاً إِن فيض المعلومات حول إِزمير كان أَكثر دراماتيكية وإِلزامية؛ والسَّبب في ذلك يعود لكثرة ما لدينا لتعلمه عنها. ولكن وإِن كانت هذه المدينة دائمة الغياب عن الأذهان، فلا تمر بها كالأخريات من المدن العثمانيَّة المتجدِّدة، فإِنّها باتت اليوم مقبولة كسوق تجارية ضخمة برزت خلال القرون الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، متفوِّقة علىٰ غيرها من المراكز الإِقليمية ومنافِسة العاصمة نفسها بالثراء والتأثير الدولي.

وحقيقة القول إِنه لم يكن للحكومة المركزية العثمانيَّة سوى الشأن القليل في ابتداع إِزمير في القرن السَّابع عشر. والجدير ذكره أَن كلاً من السلطات المحلية والدخلاء من المسيحيين الأوروبيين وشركائهم من العثمانيين الأرمن المسيحيين والروم الأورثوذكس، واليهود والمسلمين، إِضافة في بعض الأحيان إِلىٰ منافسيهم، هم الذين كانوا من خطَّط لإِنشاء المدينة ووضع التصاميم لبناء مرفئها، وهذا واقع اتُّفِقَ عليه في ما تَيَسَّر لنا من مصادر حول إِزمير، من مراسلات، وبيانات وصفية حرص الرحّالة علىٰ تسجيلها، وتقارير حرَّرها المبشّرون، ويوميات لا يمكن نكران ما اكتنفت عليه من قيمة، لأنها وإِن كُتِبَت بلغة أجنبية، اعتمدت تَتَبُّعَ وتطور المسار التاريخي لكل من التجارة والثقافة في إِزمير، دون إِغفالها

لضرورة عرض الذهنيَّة التي اتصف بها المتحد الأجنبي في المدينة. غير أَن هذه المصادر لم تُخبِرنا سوى القليل عن ما كان يدور من أعمال داخل المجتمع العثماني، وفي محيط إزمير. ومن المُسْتَهْجَن أَن تكون مصادر القرن التاسع عشر العثمانيَّة قد قصرت اهتمامها بالأمور الإدارية، والاهتمامات الأجنبية. ويعود السبب في هذا الأمر الذي من شأنه تثبيط عزم الباحث، إلىٰ عاملين: أولهما الطابع الشفهي الذي اتسمت به الثقافة السياسيَّة العثمانيَّة الحديثة، وثانيهما عدم مبالاة سجلات دور القضاء ـ التي يُشْهَد لها بوفرة ما زخرت به من معلومات حول آليات الحياة اليومية في كل من حلب وإسطنبول وغيرهما من المدن العثمانيَّة ـ بإزمير التي لم توليها الأهمية التي تستحق حتى حلول الخمسينات من القرن التاسع عشر (أي بدءاً من العام ألف وثمانمائة وخمسين (1850))[8]. وكانت النتيجة أَن لَفَّ بعض الغموض الوثائق التي تركها الأَتراك المسلمين أَو حتى من كانوا من غير المسلمين من العثمانيين، في حين كان

(8) انظر:

On this source, see Resat Kasaba, «Geç dönem Osmanli topumsal tarihi icin kaynak olarak Mahkeme Sicilleri,» Tarih and Toplum 14 (1985): 49-53. For examples from it, see Haim Gerber and Jacob Barnai, The Jews in Izmir in the 19th Century: Ottoman Documents from the Shar'i Court (in Hebrew), (Jerusalem, 1984), which decisively establishes the importance of these materials and, by inference, displays the tragedy of their loss.

الوضوح السِّمَة البارزة التي اتصفت بها الوثائق الأجنبية، في إزمير وضواحيها. ولعلنا نجد بعض العزاء في أرجحية أَن يكون هذا الصمت لواقع معين، ذلك أَن المؤسّسين الأوائل لإزمير التجارية كانوا من الأوروبيين الغربيين الذين غالباً ما اكتفوا بالتواصل اللغوي والثقافي مع المجتمع العثماني من خلال اعتمادهم وساطة العثمانيين من غير المسلمين، مثال المسيحيين وحتى اليهود، أَكثر مما تواصلوا مع الأَتراك أَو غيرهم من المسلمين.

هذا إذن ما يفسِّر الثغرات التي لا تزال قائمة في إدراكنا لإزمير العثمانيَّة. ومن هذه الثغرات واحدة تكمن في النقص الذي يشوب معارفنا حول الثقافة المدنية. فواقع الحال أننا لا نعرف حتى ما إذا كان يوجد ثقافة مدنية في إزمير، ونحن نفتقر لمعلومات تُنبِؤُنا بكيفية عملها أَو بالعوامل الأساسية التي ارتكزت إليها. ويتساوى هذا النقص مع نقص فاضح آخر، برز في الخلفية العثمانيَّة التي قام عليها تطوّر المدينة في القرنين الثامن والتاسع عشر. والجدير ذكره أَن المشكلة التي اعترضتنا في هذا الصدد لم تكن إرشيفية بقدر ما كانت منهجية، بل قُلْ سياسيَّة كمنت في عدم السماح للكثير من الباحثين بدراسة ما توافر من مواد عثمانيَّة كُتِبَت باللغة التركية. غير أَن الكثير من الأبحاث، التي جعلت من هذه الحِقْبَة محوراً لها والتي اتبعت نماذج تحديثيَّة، قد أَلقت الضوء على إزمير كنقطة تقاطع

صالحة، تُسَهِّلُ إندماج مناطقها النائية الضاربة في عمق الداخل، في نظام عالمي اقتصادي مُتَّخِذٍ من أوروبا مركزاً له وآخِذٍ بالبروز[9].

وبالرغم من النجاح المنقطع النظير الذي حقَّقه اتباع هذا النهج في الأبحاث، فإن النموذج المعتمد أبقى على ميله نحو استشراق جديد، وعلى نزعته إلى تناسي التاريخ المضمر وراء واجهته الضخمة[10]. وكانت النتيجة أن قبعت آلاف الوثائق وغيرها من المواد في غياهب المكتبات العثمانيَّة، فلم يتمكن الباحثون من وضع اليد عليها لسبر أغوارها واستكشافها، وهو أمر حال عاملٌ آخر دون وضعه حَيِّز التنفيذ، ألا وهو ذلك

(9) انظر:

This school of historiography is closely associated with the Fernand Braudel Center at the State University of New York at Binghamton and its publication, Review: A Journal of the Fernand Braudel Center for the Study of Economies, Historical Systems, and Civilizations. One important number of this journal, (Port-Cities of the Eastern Mediterranean, 1800-1914 16.4 (1993)), devotes itself to a study of the incorporation of Ottoman cities into the «world economy».

(10) انظر:

Many of its exponents are «postcolonial» intellectuals who repudiate «orientalist» scholarship (on which see Arif Dirlik, «The Post-Colonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism,» Critical Enquiry 20 (1994): 328-57). Their Western educations and modernist outlooks, though, sometimes induce them to consider exclusively western sources and models-certainly a fascinating paradox.

obeikandl.com

الكامن فيما شهدته إزمير العثمانيَّة من تطورات علىٰ الصعيدين التجاري والإداري.

وحتى ولو لم تتوافر لدينا الدلائل التي تشير إلىٰ وجود مثل هذه المواد الوثائقية، فإنه باستطاعتنا افتراض أن الدور الذي أدَّاه من كانوا من غير المسلمين، والذي طغى علىٰ تطور إزمير، لم يحل دون التورط الإسلامي سواء في القرن السابع عشر أو في ما تلاه من قرون.

لا شك أن الأتراك سيطروا علىٰ ديموغرافيا إزمير، ومن المرجَّح أن يكونوا قد شكَّلوا الغالبيةَ الساحقة من سكان المدينة، حيث نَشَطوا في ممارسة التجارة، فكانت لهم فيها المَحالّ، وبرز وجودهم في أسواقها، إضافة إلىٰ تَفَرّدِهِم تقريباً بالعناية بشؤون تموين القاطنين فيها. والملفت في هؤلاء الأتراك، من وجهة النظر الأجنبية أو الغربية، ما كان لهم من يدٍ طولى في تشكيل طبقة الأعيان، وهم أشخاص تمتعوا بما كانوا يمارسونه من نفوذ في إزمير وضواحيها حيث أَمْكَنَ لهم تمثيل المصالح المَدنية والمناطقية أو الإقليمية، وتأدية مهام رأس الحربة في مواجهة طبقة الموظفين الرسميين من العثمانيين، وأولئك المنافسين من التجَّار. وجُلّ ما كان يثير الانتقاد الذي استهدفهم هو أنهم حصروا المشاركة العسكرية والإدارية في الهيكليَّة العثمانيَّة بالرجال من المسلمين وفي الغالب من الأتراك، مما جعل من واقع إزمير، واقعاً صعب المراس، إذ لم

يكن لأي قائد عثماني ـ أَو من يطلق عليه باللغة التركية اسم «بيغليربغي» (beğlerbeği) ـ إمكانيةَ ممارسة أي سلطان قضائي عليها. وبالتالي، وباستثناء بعض الزيارات الاتفاقية التي كان يقوم بها إليها الأميرال العثماني ـ وهو يسمى باللغة التركية «كاپودان باشا» (Kapudanpasa) ـ، خلت إزمير، وخلافاً لأي من المدن أَو البلدات العثمانيَّة الأُخرى، من أي سلطة توازي أَو تَحُدُّ من تلك التي اُستأثر بها قاضي المدينة، الذي لم يكتفِ فقط بإدارة شؤون أهلها والعمل على خدمة مصالحهم، وإنما أيضاً أناط بنفسه حقَّ التدخّل الحاسم في أمور الأمم الأجنبية غير آبهٍ بما كان يمكن أَن يطاله من عقاب أَو من انتقاد أَو تحفّظ يَجُرُّه عليه أدائُهُ هذا.

اندماج إزمير في بوتقة إمبراطورية عالمية جديدة:

عندما يُمْعِنُ المرءُ النظر في خريطة مُفَصَّلَة لغربي الأناضول، مُعْتَمِداً مقاربة تجارية في قراءته لها، يَلْفُتُه موقع إزمير فجأة. إذْ تبدو للرائي وقد احتضنها خليج فسيح مؤمَّن الحماية، واتصلت بواسطة الأنهار والسهول بأراضي الداخل الغنية الممتدة إلى الشمال والشرق والجنوب. فهي تقع في منتصف الطريق المؤدية إلى شاطىء غربي الأناضول، فيما يَتَشَعَّب من خليجها المحوري ممرات مُحَدَّبَةٌ تَشُقُّ دَرْبَها إلى الداخل الذي اشتهر بما ضَمَّ من مدن مثال «عايدين» (Aydin)، و«تير» (Tire)، و«مانيسا» (Manisa). ومما لا ريب فيه أَن ما

اتُّصِف به الموقع من حسنات شجَّع الإغريق القدامى على تأسيس مستوطنة فيه، أسْمَوْها «سميرنا» (Smyrna)، فأضحت أحد أبرز مراكز «أيونا» (Iona)، بل قُلْ أحد أبرز مراكز العالم الإغريقي. ومن المعروف أَن إزمير هذه كانت على التوالي مسقط رأس هوميروس (Homer)، وموقع أحد كنائس الرسل السبع، ومكان استشهاد «پوليكارپ» (Polycarpe)، واحد من أوائل أساقفة المسيحية، عام مائة وخمسة وخمسين (155). ولكن الوَهَنَ ما لبث أَن أصابها في وقت أَوْشَكَ فيه الحكم البيزنطي على الأفول، فعانت تبعات معركة «مانزيكرت» (Manzikert) (التي وقعت عام ألف وواحد وسبعين (1071))، إذْ وبعد انقضاء خمس سنوات على هذه الأخيرة، وقعت إزمير بين أيدي السُّلاب والنُّهاب من التركمان. وفي العقدين التاليين، وخصوصاً أيام حكم التركماني «شاكا بيك» (Çak Beg)، أصبحت إزمير حيِّزاً اسْتَشْرت فيه أَنشطة القرصنة. واستمرت بها الحال على هذا المنوال حتى استولى عليها البيزنطيون عام أَلف وثلاثة وتسعين (1093). ولم ترق المدينة إلى البروز والشهرة إلاَّ في مستهل القرن الثالث عشر، عندما عمد الاحتلال الروماني للقسطنطينية، عام أَلف ومائتين وأربعة (1204)، إلى إكراه الإمبراطور البيزنطي على الانتقال إلى «نيسايا» (Nicaea) («ازنيك» (Iznik))، حيث وضع أُسس عاصمة في المنفى، استمرت ما يقارب ستين من السنين (ستة عقود).

وخلال فترة خُلُوّ العرش البيزنطي هذه، ازدهرت «سميرنا» (Smyrna) كمحور تجاري في إمبراطورية جعلت من الكفاح خبزها اليومي عَلَّها تستعيد القسطنطينية، وتوقف تَدَفُّقَ كل من المغول (Mongol)، والبدو الرُّحَل من شعوب «التُركيك» (Turkic)، الذين، ولكثرة عددهم، كانوا يهددون بإغراق الإمبراطورية من الشرق. وشاءت الأقدار أَن ينجح البيزنطيون في مَرامِهم ما داموا لا يَسْعَوْن للسيطرة علىٰ عاصمتهم. ولكن ومع إعادة الاستيلاء علىٰ القسطنطينية عام أَلف ومئتين وواحد وستين (1261) عادت الحكومة الإمبراطورية إلىٰ صَبِّ اهتمامها علىٰ البلقان. وبالرغم من أَن البيزنطيين تعهدوا، وعلىٰ نحو متقطع، بتدعيم حدودهم في شمال شرقي الأناضول، فلقد تَخَلَّوْا عن «سميرنا» (Smyrna) لصالح الجَنَويين الذين فرضوا عليها سيطرتهم، في وقت تنازلوا فيه فعلياً عن مَا تبقى من الأناضول للإسلام.

وبالفعل، وعلىٰ امتداد سبعة عقود، رزحت المنطقة بكاملها تحت وطأة المحاربين التركمان الذين أقاموا الجهاد باسم الإسلام، ووضعوا أُسس طوق من الإمارات الصغيرة المتناثرة علىٰ طول الشاطىء الغربي للأناضول[11]، فإذا بها تشكِّل قوساً

(11) لمزيد من المعلومات حول هذه المرحلة الانتقالية التي أُشْبِعَت درساً، يمكن للقارئ العودة إلىٰ ملخص تاريخي شامل وضعه عنها «كفادار» (Kafadar)، تحت عنوان: Between Two Worlds.

مندفِعاً نحو الغرب وجنوب ديار العثمنليين أَو العثمانيين الذين كسبوا، بفضل ما بذلوه من جهد متواصل، مقاطعة خاضعة لسلطانهم، اتخذت لها مكاناً في الزاوية الواقعة إِلىٰ أقصى الشمال من غرب الأناضول، حيث تمتد حدود إِمارات متعددة هي علىٰ التوالي: «كاريسي» (Karesi)، و«ساروهان» (Saruhan)، و«عايدين» أَو «عايدينوغلو» (Aydinoğlu)، و«مَنْتيثي» (Mentese) و«تيكيه» (Teke). ويُشهد للايدينوغلوس (Aydinoğlus) تأسيسهم لسلالة حاكمة في الوديان الواقعة وسط غربي الأناضول، واستيلائهم بقيادة «غازي عمر بيك» (Gazi Umur Beg)، أَكثر أُمَراءهم شهرة، علىٰ «سميرنا» (Smyrna) قبل أَن يُحْكِموا قَبْضَتَهم علىٰ هذه المدينة حوالي عام ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين (1328). غير أَن الـ«إِيدينوغلوس» (Aydinoğlus) حَذَوْا حَذْوَ أسلافهم فلم يجعلوا من مدينتهم المرفئية عاصمة سياسية لهم. وعوض أَن يستقرّوا في هذه المدينة الساحلية المطلَّة، أَبقت السلالة الحاكمة علىٰ مقرها الحكومي داخل مدينة «عايدين» (Aydin)، وهو قرار ما لبث أَن أَثْبَتَ حكمته بعد ثلاثين عاماً علىٰ اتخاذه، عندما قام الصليبيون بالاستيلاء مجدّداً علىٰ الجزء الأسفل من المدينة، والذي يضم ميناء قديماً وحصناً ـ عرف باسم حصن القديس بطرس (Saint Peter)، وقد أطلق عليه لاحقاً اسم «إِش كال» (Iç Kale) ـ، فأبْقَوا عليه حتى أتى عليه تيمورلنك (Tamerlane) خلال اكتساحه المدمر لغربي الأناضول عام ألف

وأربعمائة واثنين (1402). وما كان له النصر، حتى أعاد إزمير ومعها معظم غربي الأناضول إلىٰ عائلة «أيدينوغلو» (Aydinoğlu) التي بسطت نفوذها علىٰ المنطقة حتى العام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين (1425)، وهو عام قام فيه السلطان العثماني مراد الثاني (Murad II)، بخلع وإعدام «أيدينوغلو عمر الثاني» (Aydinoğlu Umur II)، وإعادة دمج إزمير أسوة بما تبقى من أراضي وممتلكات هذا الأخير في مملكته المولودة من جديد.

وخلال القرون العثمانيَّة الأولى، كان مجمل شاطىء غربي الأناضول خاضعاً لسلطان حكومة ارتأت الاجتهاد بغية الحدّ من الأهمية التجارية التي حَظِيَت بها المدينة، محاولةً الإبقاء عليها كسلة تفيض بالثّمار فتغرف منها عاصمتها إسطنبول ما تحتاج إليه من خيرات. والجدير ذكره أن معظم المراسيم السلطانية التي أصدرها الباب العالي، أواخر القرن السادس عشر، لممثليه في إزمير ومحيطها، كانت مراسيم اخْتُصت بالتموين، والترميم وتهريب الفاكهة والحبوب فتفيد منها إسطنبول وحدها. ولقد أثبتت هذه المراسيم هوس الحكومة بإزمير، وأوحت بافتقارها النسبي للفعالية[12]. ولقد كمن الغرض الأساسي من هذه السياسة في التموين[13]، وهو تدبير احترازي مُسْبَق، تتحسّب

(12) انظر دانيال غوفمان (Daniel Goffman)، Izmir and the Levantine World, 1550-1650 (Seat..., WA, 1990), pp. 33-45.

(13) حول سياسة التموين الاحترازي، للقارئ إمكانية العودة إلىٰ «ثريا فاروخي»

الدولة بواسطته بأي نقص في المواد الغذائية خصوصاً، والتموينية عموماً، فتسعى بموجبه لتأمينها، وهي استراتيجية حرص العثمانيون على اتباعها باطّراد ملحوظ في غربي الأناضول حيث أَمَدُّوا عاصمتهم الغنية الآخِذَة بالازدهار بكل ما تحتاجه من مواد تموينية، وحيث لم يشعروا بضرورة الالتزام بماضي المنطقة الثقافي، فلم تعمل حكومتهم على تشجيع التجارة في إزمير ولم تَتَنَبَّه لما كان يكتنف عليه هذا المركز التجاري من نشاط اقتصادي واعد بسبائك ذهبية وافرة.

إن المثابرة في اتّباع هذه السياسة المركزية لزمن طال أَمَدُهُ خلال القرن التاسع عشر، ينبئ بعمق الكراهية التي كَنَّها العثمانيون لظاهرتين اقتصاديتين دَمَغَت أوْلاهُما القرن السادس عشر، وبرزت ثانيهما في القرن التاسع عشر، وهما: «المركنتيلية»، هذا النظام الاقتصادي الذي نشأ في أوروبة، خلال تَفَسُّخ الإقطاعية، بغية تعزيز ثروة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات الخارجية؛ والتجارة الحرَّة[14].

(Suraiya Faroqhi)، صاحبة كتاب:

Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia: Trade, Crafts and Food Production in an Urban Selting, 1520-1650 (Cambridge, 1984).

(14) لمعلومات أكثر وَفْرة حول هذا الموضوع، انظر بروس ماسترز (Bruce Masters)، The Origins of Western Economic Dominance in the

نجح الباب العالي، ولمعظم أواخر القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر، في استقدام ما كان ينتجه غربي الأناضول من ثروات إلىٰ إسطنبول. وجاءت نتيجة هذا المسعى أَن نشأت مدن صغيرة متناثرة، شغف بها شاطىء غربي الإسطنبول المحْدَوْدِب، ولم تشتمل أي منها علىٰ أكثر من ألفين أَو ثلاثة آلاف نسمة، في وقت انهمك فيه سكان هذه المستوطنات مثال «آياسوغلو» (Ayasoluğ)، و«كوشاداسي» (Kusadasi)، و«فوشا» (Foça)، و«منيمن» (Menemen) و«إزمير» (Izmir)، بجمع الحبوب والعنب والكشمش (وهو عنب لا برز له، أَو زبيب مصنع منه) والتين والليمون والقطن والصوف وغيرها من السِّلع التي كانت تنتجها الوديان الأناضولية الغنية الخصبة بوفرة قَلَّ نظيرها، فيما نشطت المراكب بشحن هذه المنتوجات مؤمِّنَةً لحاضرة الإمبراطورية العثمانيَّة المزدهرة الغذاء والملبس. غير أَن هذا الاقتصاد الموجَّه لم يكن مُحْكَمَ الإقفال، إذ سمحت الحكومة العثمانيَّة لكل من البندقيين، والجَنَويين والأوروبيين، بالحصول،

Middle East: Mercantilism and the Islamic Economic in Aleppo, 1600-1750 (New Yrok, 1988);

وانظر أيضاً «حليل إنالسيك» (Halil Inalcik) و«دونالد كنائيرت» (Donald Quataert)، An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914 (Cambridge, 1994).

وفي حال أراد القارئ الاطلاع علىٰ نظرة مغايرة حول الموضوع، فله إمكانية العودة «برومیت» (Brummett)، Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy.

وإن كان محدوداً، علىٰ المنتوجات الأناضولية، وعلىٰ ما كان يفوقها أهمية، ونعني به الحرير الإيراني، الذي شَقَّ طريقه إلىٰ الشواطىء الأناضولية، في وقت لم تلعب فيه إزمير دوراً ذي أهمية في هذه التجارة الحريرية التي فضلت سلوك الطريق المارة في بلدة «شيشمي» (Çesme)، حيث كان يتم شحن الحرير في السُفن قبل أَن تَمخُرَ هذه الأخيرة عُبابَ البحر متوجهة إلىٰ جزيرة «شيوس» (Chios) الخاضعة لسيطرة «جنوا». ومن المرجَّح أَن تكون إزمير قد استأثرت بدور أكبر في التجارة المحظورة؛ إذ درج المهربون علىٰ الإلقاء ببضائعهم علىٰ أرخبيل بحر «إيجه»، وعلىٰ الخلجان الصغيرة المتعددة، وأشباه الجزر المنبثقة من الشاطىء الأناضولي. وفي المقابل، درج العديد من سكان هذه البلدات الصغيرة علىٰ ممارسة التجارة المحظورة، ولا سيما منها تلك المعنية بالحبوب، التي كانت تُنْقَل إلىٰ شبه الجزيرة الإيطالية المفتقرة إلىٰ هذا النوع من السِّلَع الغذائية، وإلىٰ أماكن كثيرة أُخرى. ومع ذلك، فإن هذه الأسواق، التي كانت تشكّل متنفّساً تجارياً، لم تَفْلَت من الحظر المتقطع المفروض عليها؛ فلم يطرأ والحالة هذه، أي تعديل علىٰ نظام الاكتفاء الذاتي والمستقبل الذي استمر خاضعاً لسلطة الباب العالي لمعظم القرن السادس عشر.

من الدمج إلى التجارة الفردية الحرَّة:

في أواخر القرن السادس عشر، وفيما كان هذا النظام

الاقتصادي المركزي، الذي وجدت الدولة العثمانيَّة مَصْلَحَةً حيوية في فرضه، يَصُبُّ بموارده مباشرة في خزينتها، تواطأت مُتَغيرات داخلية ودولية لِحَلِّه. فبداية، وفيما كان العثمانيون مُنْهَمِكين يخوضون الحروب ضد سلالة آل هابسبورغ، وإمبراطوريات الصفافيد (Safavid)، شهد مستهل القرن السابع عشر قيام الحكومة العثمانيَّة باعتماد سلسلة من الإصلاحات، كَمَنَ أبرزها وأوثقها صِلة بالموضوع، على الأرجح، في التوسّع السريع لتنظيمات الدولة العسكرية، وما نتج عنها من ظهور مُلْفِت لِزُمَر ضَمَّت في عديدها رجالاً فقراء مُعْدَمين، عاطلين عن العمل ومُسَلَّحين[15]. فما كان من إعادة التنظيم التي طالت القِوى العسكرية إلاَّ أَن انعكست تحوّلاً طرأ على العلاقة القائمة بين إسطنبول والمقاطعات والأقاليم التابعة لها والخاضعة لسلطانها. ولقد تمثَّل هذا التحوّل في تعزيز القِوى المحليّة، إذا لم نقل السلطة والنفوذ المحليَّيْن، على حساب نفوذ عاصمة الإمبراطورية، على نحو تَسَنَّى معه للقياديين من قُطَّاع الطرق واللصوص ومُمَثِّلي السلطات ومَنْ اشتهر من العائلات المحلية والإقليمية البارزة، أَن يصبحوا أكثر انهماكاً ومشاركة في صنع

(15) لمزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة، للقارئ إمكانية العودة خصوصاً إلى «حليل إنالسيك» (Halil nalcik)،
«Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700», Archivum Ottomanicum 6 (1980): 283-337.

obeikandl.com

القرار. فكان لتغيرات من هذا النوع الأثر المباشر على السياسات الاقتصادية العثمانيَّة المعتمدة في غربي الأناضول؛ ويعود هذا الأمر لعاملين اثنين، كَمَن أولهما في نفاذ قدرة إسطنبول على الوثوق بأن أمرها السلطاني القاضي بعدم السَّماح للتجّار بادّخار واختزان وتهريب القطن والحبوب، سَيَلْقى قبول واحترام الوجهاء الإقليميين، وموظفي الجمارك والقضاة، فَيَسْعَوْن، دونما إبطاء، لوضعه حَيز التنفيذ؛ أمّا ثانيهما فتمثَّل بعدم قدرة إسطنبول على الجزم بأن السلطات العسكرية المتواجدة في المقاطعات سوف تبادر بفعالية هجوميَّة إلى تَعَقّب وملاحقة عُصَب الخارجين عن القانون الذي اُبْتُلِيَ بهم غربي الأناضول أُسْوَةً بمناطق أُخرى من الإمبراطورية[16].

ولقد تزامن هذا التحول الجذري، الذي شهدته الإدارة العثمانيَّة، مع تحوّل آخر لا يَقُلُّ عن الأول جذرية وعمقاً، طرأ على العلاقات السياسية والاقتصاديَّة التي أقامتها الإمبراطورية مع أوروبا المسيحية. فخلال القرن الذي سبق العام ألف وستمائة (1600)، كان العثمانيون قد نجحوا في إثارة الرعب والهول العميقين في ما تبقى من أوروبا، وهو ما تزامن مع تربّع السلطان سليمان العظيم على عرش الإمبراطورية التي شهدت حِقبة من الاندفاع والتوغّل العثمانيين في غربي المتوسط

(16) انظر «غوفمان» (Goffman)، Izmir and the Levantine World, pp. 25-49.

وشمالي البلقان، في وقت كانت فيه المسيحية تعاني من انشقاقات متقطعة، وعانى فيه ما تبقى من أوروبا الكاثوليكية من الإنكسارات العسكرية المتعاقبة أمام عدوها المسلم. وفي ظل هذا الوضع، أعطت الإمبراطورية العثمانيَّة الإسلامية لنفسها حق إملاء مسار الأحداث السياسيَّة والاقتصاديَّة. والذريعة في تلك العلاقة المُنحَرِفَة كمنت في الإتفاقات التجارية التي أطلق عليها اسم «الامتيازات»، فَأَسَالَت لُعَابَ مدن مثل فلورنسا، وجنوا والبندقية، التي تنافست فيما بينها في سبيل الحصول عليها، مُعْتَمِدةً سياسةَ إغداقِ الرَّشَاوى علىٰ كلِّ مَنْ كان في البلاط السلطاني قَيِّماً علىٰ الأمر. وما إن حَقَّقَت حركة الإصلاح الديني أَو البروتستانتي مَرامَها في شمالي أوروبا، الذي اتَّخَذَت منه حَيِّزاً لها، حتى اجتهدت الدول المطلّة علىٰ سواحل الأطلسي هي الأُخرى، عَلَّها تكسب التأييد وتنال الامتيازات، معتمدة كسابقاتها المسارَ التَّنَافُسِيّ، وإغداق الرشاوى علىٰ المعنيين بها، وهو ما كان الباب العالي يَغُضُ الطَّرْفَ عَنْهُ في بعض الأحيان.

إن الركائز النظرية لهذه الامتيازات التي بَدَت في الظاهر وكأنّها تتفق وتتلائم والقانون الإسلامي[17]، لم تشهد أي تغيير بعد العام أَلف وستمائة (1600)، في حين طرأ تَغَيّر علىٰ واقع

(17) انظر «إينالسيك» (Inalcik) و«كاتائيرت» (Quataert)، Economic and Social History, pp. 188-190.

العلاقات بين الشركاء التجاريين. ففي مستهل القرن السابع عشر، اعتمد العثمانيون أكثر فأكثر مع الأوروبيين الغربيين معاملة الندّ للندّ، سواءً على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاقتصادي، وهو تَغَيّر في التَّوَجّه اكتنف على دقة بالغة، لم تكن جلية واضحة للعيان. ومع ذلك، فلقد كان بإمكان المراقب الحاذق الحاد الذهن أَن يَسْتَبِيْنَهُ في الصراع الموهِن للقوى الذي نشأ بين كل من العثمانيين من جهة وإمبراطوريات هابسبورغ من جهة ثانية، والذي انتهى إلى توقيع معاهدة «زستيڤا توروك» (Treaty of Zsitva Torok) عام ألف وستمائة وستة (1606)، التي كان من شأنها تحقيق الثَّبات في الأمور وإحلالَ الاسْتِتْباب في العلاقات؛ كما كان يمكن للمراقب النَّافِذِ البصيرة أَن يَتَبَيَّنَ الأمرَ في الرحلات المكُّوكِيَّة التي كانت تقوم بها المراكب ـ المبْتَدَعَة والمُصَنَّعَة حديثاً من قِبل كل من الهولنديين والإنجليز ـ في شرقي المتوسط دون أَن يثير تَجْوَالها هذا أي ٱسْتِغْراب أَو ٱعتراض، أَو يَجُرَّ عليها العقاب والحَظر؛ أَو في التلاعب الإنجليزي بالعثمانيين من السَّاسَة والإداريين في الأربعينات والخمسينات من القرن السابع عشر (1640 ـ 1650)؛ أَو حتى في البحث الناشط الفعَّال ـ والذي غالباً ما كان يمر دون عقاب ـ عن بضعة أسواق أَو سلع غريبة غير مألوفة في أَراضي المملكة العثمانيَّة. إن هذه المصادفات غير المتوقعة كانت من السِّمات التي طَبَعت التغيرات المفاجئة التي طرأت

علىٰ طرق المعالجة للمشاكل وعلىٰ أساليب التعاطي المعتمدة مع الأمور في أوروبا الغربية مع ما تبقى من العالم، وهو ما رَمَزَت إليه قدرة الهولنديين والإنجليز علىٰ إعاقَةِ أَو شَلِّ المسالك التجارية التي كان يَتُم عَبْرَها اسْتِقْدَامَ الحرايِرِ والتوابل من الشرق إلىٰ أوروبا، عن طريق بورصا، حلب والإسكندرية. وعلىٰ الرغم من المقاومة المتقطعة والتي غالباً ما كانت تفعل فعلها خلال القرن السَّابع عشر، تدبّر الهولنديون والإنجليز، في مستهل العام أَلف وسبعمائة (1700)، إعادة تنظيم التجارة في المحيط الهندي وإعادة توجيه معظم بضائعه إلىٰ أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح[18].

إن هذه التجديدات قَوَّضَت أُسس المراكز التجارية العثمانيَّة وأَكْرَهَت آخرين علىٰ إعادة تنظيم تِجاراتهم. فعلىٰ سبيل المثال، نعرض لِتَعَرُّض التجارة في كل من حلب وبورصا للأذى، بالرغم من اكتناف كل منهما علىٰ صناعة الحرير. ولقد كان لذلك المستقدم من بلاد فارس الفضل في إنقاذهما من الانهيار الكلّي وفي منحهما أخيراً فرصة استعادة عافيتهما. ولكن هذه التغيرات سَرَّعت في المقابل عجلة التطوّر في غربي الأناضول، وعلىٰ وجه الخصوص في إزمير التي، وفي أواخر القرن

(18) انظر «نيلز ستينسغارد» (Niels Steensgaard)، The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: The East India Companies and the Decline of the Caravan Trade (Chicago, IL, 1974).

obeikandl.com

السادس عشر، كانت أكثر بقليل من مستوطنة، إذْ بلغ عديد سكانها على الأرجح ألفين مسلم تركي وحفنة من اليونانيين[19] الذين أضافوا إلى التجارة المحلية، زراعة الفاكهة والبقول، وهما كانتا (أي التجارة والزراعة) محظورتين لعدم شرعيتهما. ومع حلول عام ألف وستمائة وأربعين (1640)، راحت المدينة تفاخر بما بَلَغَتْه من كثافة سكانية تراوحت بين خمسة وثلاثين وأربعين ألف نسمة، وجدوا جوهر رزقهم في التجارة المحلية والدولية.

كانت إذن التَّغيّرات العالمية الشاملة التي أضرَّت بمراكز التجارة القديمة مثل بورصا وحلب، وراء انطلاقة إزمير المفاجئة. فالخسارة التي ألمت بالتوابل لم تؤدي فقط إلى إصابة أسواق الشرق الأوسط بالكساد والوهن، وإنما أكرهت أيضاً العثمانيين والتجار الأجانب على البحث عن تجارة بديلة، ما لبثوا أن وجدوها في الإتجار بالمنتوجات المستقدَمة من غربي الأناضول، كما بالحرائر المستوردة من كل من إيران وأراضي

(19) يرتكز هذا التقدير على ما توفّر لنا من إحصائيات موثوقة عن الحقبة المذكورة أعلاه، والتي وقعنا عليها في:
Basbakarlik Osmanli Arsivi (hereafter BOA), Tapu-Tahrir series 537.
لمزيد من المعلومات حول هذا المصدر، للقارئ إمكانية العودة إلى «غوفمان» (Goffman)،
Izmir and the Levantine World, pp. 13-18.
وإلى مؤلف «إينالسيك» (Inalcik) و«كاتائيرت» (Quataert)،
Economic and Social History, pp. 103-119.

الإمبراطورية العثمانيَّة. زِدْ على ذلك أنّه لم يشعر هؤلاء التجَّار بضرورة مكافحة تصميم الحكومة المركزية على حماية سياساتها المالية. والملفت هنا أَن هذا الأمر لم يَعْنِ اعتماد الباب العالي تغيّراً مفاجئاً في موقفه وإنما عَنَى أَن الحكومة كانت أقل قدرة على وضع نظرياتها المركزية موضع التنفيذ.

غير أَن العوامل الاقتصاديَّة العالميَّة لم تكن وحدها الحافز الكامن وراء إطلاق تطور إزمير. فالنقص في المعرفة الواضحة للأمور لعب هو الآخر دوراً حاسماً. إذْ، وبكل بساطة، لم يكن للعثمانيين أية رؤية واضحة للدور التاريخي الذي كان يمكن لغربي الأناضول أَن يلعبه، سوى أَن يكون لإسطنبول وسيلة تفيد منها في سَدّ حاجاتها. وبالتالي لم يأخذوا أية مبادرة في توجيهه في مسار معيّن.

ومع ذلك، أَمكن لإزمير أَن تفيد من موقعها الجغرافي الطبيعي، إذ ومع مستهل القرن السابع عشر، انضم الهولنديون والإنجليز والفرنسيون والبندقيون من التجّار إلى إخوانهم في المهنة من الأرمن والكاثوليك، واليهود والمسلمين العثمانيين. وما لبث أَن مشى، في إثر هذا الجمع، الموظفون المحليّون وقطّاع الطرق، فدخلوا الفراغ الذي خَلَّفَتْهُ الاضطرابات العسكرية والنقدية الملحوظة وحَلّوا فيه. واختصار القول، شهد غربي الأناضول في القرن السابع عشر، نشوء منطقة، تشبه الجيب في تضاريسها، ناشطة ومتجدِّدة تسودها سياسة عدم

التدخّل، في إطار اقتصادي ومُجْتَمَعي عثماني ينادي بالدولانية معتمداً طريقة مُلْفِتَةً لما كانت تنطوي عليه من تَشَابُهٍ مع المدن الدُّولانيَّة التي اكْتَنَفَتْ عليها العصبة الألمانية (Hanseatic League)، أَو تلك التي برزت في إيطاليا، التي كانت في ذلك الزمان تعيش زَخَم عصر النهضة.

ولم تَفْلَح الاعتراضات الحكومية المتكرِّرة والشديدة اللهجة في الحؤول دون التنامي المضطرد الذي طال الشبكة التجارية المفروضة والتي جعلت من إزمير نواة لها عوضاً عن إسطنبول؛ وهو ما حصل في العقدين الأول والثاني من القرن السابع عشر اللذين شهدا وفود عملاء التجَّار من الهولنديين والإنجليز والفرنسيين والبندقيين إلىٰ إزمير وغيرها من المدن المرفئية المتواجدة في غربي الأناضول، بعد أَن فقدوا الأمل في الإفادة من تجارة تدرّ عليهم الأرباح في كل من حلب، وبورصا والإسكندرية. فَأَتَوْا إزميرَ حاملين وكالات محدودة، خَوَّلتهم في بعض الأحيان الاتِّجار بالأقمشة، أَو شراء العنب والتين المجفَّف، والقطن أَو الصوف، أَو شراء الحبوب عندما كان يستحيل عليهم تهريب هذه السِّلعة الغذائية الأخيرة إلىٰ الخارج. ولقد كان لهؤلاء الرجال إمكانية التَّوغّل داخل بلدات وقرى «المنديريز» (Menderes)، ووديان نهر «جديز» (Gedez)، سعياً وراء التَّصَافُقِ والمقايضة، سالكين لهذه الغاية مَسْلَك الباعة المتجولين التقليديين، ومعتمدين الوسطاء التجاريين من الأرمن

واليونانيين واليهود والمسلمين في عملياتهم التجارية التي تزامنت واتخاذهم من إزمير مستقراً لهم[20]. فلم يكن من المستهجن أو غير الاعتيادي، والحالة هذه، أن تثمر العائدات استثمارات إضافية، وأن تؤدي إلى تنظيم أكثر إتقاناً على نحو سمح، في مستهل العام ألف وستمائة وأربعين (1640)، بإقامة شبكة معقّدة خاطت أجزاء مجمل إقليم غربي الأناضول، فأمكن بذلك استقدام البضائع والسلع، واجتذاب الناس إلى إزمير التي قامت مقام النواة المركزية في هذه الشبكة. ففي واقع الأمر، لعبت هذه المدينة دور الرابطة المتنامية لشبكتين اثنتين، تمثلت الأولى منهما بقناصل ووكلاء ووسطاء تجاريين قادمين من كل من أمستردام، ولندن ومرسيليا، والبندقية، فأضحى اصطخابُ أوروبة الغربية التجاري يُشابه مجسّ اليَهْمَوْث في امتغاطه سعياً وراء التماس الطريق، واقتناص فرص الربح. أما الثانية فتمثلت بمن احتل المقام الأول بين العثمانيين من غير المسلمين، وشكّلت نواة النظام الشبكي الجديد المرتكز على سياسة التموين الاحتياطي، وقد كمن التجدّد الأساسي فيها، في قدرتها على جمع السلع المعدّة للشحن، ليس إلى حاضرة الإمبراطورية العثمانيّة، إسطنبول، وإنما إلى أوروبة الغربية.

(20) انظر «ستينسغارد» (Steensgaard)، Asian Trade Revolution, pp. 22-59.

التلاعب بالنظام الاقتصادي الجديد:

كان التاجر البندقي «نيكولاس أورلندو» (Nicolas Orlando) أحد أبرز المخطّطين لهذا النظام الجديد الذي ساد غربي الأناضول. فلقد اجتازت سيرته المهنيّة، التي برز فيها كتاجر أولاً ثم كقنصل في خدمة المصالح الهولندية، العقود الأولى التي تزامنت وانبثاق إزمير، عارضة للتفاعل البالغ التعقيد بين هؤلاء الوسطاء من ناحية، والسلطات والرعايا العثمانيين المختلفين من ناحية أُخرى. فنظرياً، كان كل من شابه «أورلندو» (Orlando)، من التجّار، يلتزم في عمله باتّباع خطوط المنهج الذي وضعته الامتيازات الأجنبية. وفي حين كان لهذه الوثيقة، من وجهة نظر المسيحيين الأوروبيين، إمكانية القيام مقام المعاهدة، فلقد عنت للعثمانيين شيئاً آخر مختلف تماماً. إذْ وكممثلين لدولة إسلامية، اعتبر الإداريون العثمانيون هذه الوثيقة كـ «أهدنام» (ahdaname)، تُخَوِّل من حازها الإفادة من الامتيازات، كما لو إنَّه امتلك رخصة رسمية[21]. ولقد وقَّعَت الحكومة العثمانيَّة معاهدات مماثلة مع بطريرك متَّحد الروم الأورثوذكس من العثمانيين، ومع من كانت تُسْتَوْدع لديه البضائع في «دوبروڤنيك» (Dubrovnick)، ومع آخرين كثر من رعايا الشعوب العثمانيَّة. وبناء على هذه المعاهدات، انتهى العثمانيين

(21) انظر «حليل إنالسيك» (Halil Inalcik)، «Imtiyazat», Encyclopedia of Islam, second edition (Leiden, 1960-).

إلىٰ تكوين مفهوم عن الأجانب، إذ رَأَوْا فيهم متحدات تابعة (كالطوائف [taifes] أو الملل [millets])، سبق لها أن خضعت للقانون الإسلامي[22].

وجاءت النتيجة أن شابهت الإجراءات القانونية المتَّبَعة من قبل أي تاجر أجنبي من أمثال «أورلندو» (Orlando) ـ الذي ما لبث أن وجد نفسه في نزاع قانوني مع رسميين عثمانيين ـ تلك التي درج على اتِّباعها أي عضو مُنْتَمٍ إلىٰ مِلَّة عثمانية. كما كان بإمكان التاجر أن يتقدم بشكوى أو التماس (arz) إلىٰ قاضي المدينة، فَيَعْمَلُ هذا الأخير علىٰ حَلِّ القضية في إطار محكمته، أو يقوم، نزولاً عند إلحاح الأجنبي، برفعها إلىٰ الباب العالي لينظر فيها. وما لبثت الحكومة المركزية الإسلامية، التي كانت تصغي إلىٰ السفراء والأحزاب النافذة يُسْدُونها النصح النابع من حرصهم علىٰ تَعَقّبها خوفاً من أن تُفْلِتَ من قبضة تأثيرهم عليها، أن أصدرت مرسوماً أو أمراً عالياً قادراً، أَقَلَّه من الناحية القانونية، علىٰ حَلّ النزاع نهائياً. ولم يسمح هذا الإجراء فقط بدعم ومؤازرة نفوذ وسلطة الباب العالي علىٰ المقاطعات والأقاليم الخاضعة لسلطانه، وإنما أيضاً أَمَّنَ للتجار الأوروبيين

(22) انظر «دانيال غوفمان» (Daniel Goffman)،
«Ottoman Millets in the Early Seventeenth Century», New Perspectives on Turkey 11 (1994): 135-158.
ومن ناحيته، يشدّد «إينالسيك» (Inalcik) علىٰ هذه النقطة عينها في مُؤَلَّفِه Economic and Social History, pp. 189-192.

بنْيَةً تحتية أمْكَنَهم الاعتماد عليها في ممارسة تجارتهم، لا سيما وأنها نشطت في حيِّز بدا لهم غريب الأطوار، وفي مَدِّ شركات التجارة الأوروبية بفعالية سياسية ملحوظة تُعِينُها علىٰ اقْتِناص العائدات وتحقيق الأرباح.

ولكن سرعان ما بدأ هذا الصرح المُشَيَّد علىٰ أساس إسلامي شرعي صَلْد بالتَّقَوّض والتَّصدّع، وذلك في مستهل القرن السابع عشر. صحيح أن القناصل والتجّار استمروا في التقدّم بالعرائض والشكاوى إلىٰ إسطنبول، في وقت استمرت فيه زمر الأنصار باستمالة الرسميين بالرشاوى، ولكن ذلك لم يمنع الباب العالي من القضاء بين الناس والنظر في شؤونهم. والملْفِت في ما سَنَّته الحكومة من قرارات كَمَن في قلّة فعالية هذه الأخيرة. وعلىٰ أية حال فإنّه من الصعب التحقق من مدى الإقناع الذي بلغته في اعتمادها مثل هذه الإجراءات، لكثرة ما يشوبها من شكوك. والجدير ذكره، أن هذا التعثّر الإمبراطوري وَفَّر للسلطات المحلية الإقليمية كَمًّا من الخيارات، مما ساعد «أورلندو» (Orlando) وآخرين ممن شابهوه علىٰ تطوير وإتْقَان عملية التعريف بهوية تلك القِوى الإقليمية في غربي الأناضول (والتي حَلَّت في الفراغ الناشىء عن تعثّر الإمبراطورية)، معتمدين فيها أسلوب المفاوضة، فأفادوا من الواقع السياسي الجديد المزهو المعالم.

ومن بين هذه السلطات الإقليمية الناشئة، برز أمراء الحرب

الذين أفادوا بدورهم من معادلة مُلفِتة لما انطوت عليه من توازن قائم بين تبعثر الأسلحة النارية وتراخي السلطة المركزية في استئصال المقاطعات المتَمَتِّعَة باستقلالية جزئية في غربي الأناضول وسواه من أَراضي الإمبراطورية. ولعل أبرز المعاهدات التي وَقَّعَها «أورلندو» (Orlando) مع أُمراء الحرب هؤلاء، كانت تلك التي عقدها مع قاطع الطرق «سنيطوغلو» (Cennetoğlu)، الذي عمد في العام ألف وستمائة وعشرين (1620) إلىٰ حشد مجموعة ضخمة من الجنود العثمانيين وقد حُلَّت فَيَالِقُهم، ومن المرتدّين عن الجيش السلطاني، وإلىٰ الإلقاء بثقل رقابته علىٰ معظم الأَراضي الزراعية الخصبة المحيطة بـ«مانيسا» (Manisa). وفي العام أَلف وستمائة وخمسة وعشرين (1625)، نقل سفير هولنده إلىٰ الباب العالي خبراً مفاده أَن «أورلندو» (Orlando) ومن معه من التجَّار الهولنديين «وجدوا أنفسهم مُلْزَمين علىٰ البعث برسالة إلىٰ «سنيطوغلو» (Cennetoğlu)، يُعْرِبون لَهُ فيها عن إِجلالهم وتقديرهم له وثنائهم علىٰ جهوده، لِيَأْمَنوا بذلك شَر من ٱنْضَوَى تحت لوائه من قطّاع الطرق»[23]. وبالموافقة علىٰ دفع ما ٱصطلح علىٰ تسميته بمال الحماية لـ «سنيطوغلو» (Cennetoğlu)، نجح القنصل الهولندي بتجنّب الضرائب والجزيات والأعباء التي كانت الحكومة

(23) BOA, Maliyeden Müdevver 6004, p. 124.

obeikandl.com

العثمانيَّة تثقل بها كاهل الهولنديين، وبالمساعدة على التحرّر من قبضة إسطنبول التي كانت تمسك بإحكام بالشبكة التجارية الجديدة، التي كان «أورلندو» ومن لَفَّ لَفَّه يجهدون لمدِّها في المنطقة[24].

وعموماً، فإن سوء استعمال الامتياز إنما يشكِّل مثلاً على الانحراف بعيداً عن الدلالة العثمانيَّة له، والانسياق عوض ذلك ناحية دلالة أُخرى تتوافق والمفهوم الأوروبي الناشىء حول الدبلوماسيَّة الدوليَّة والإقليميَّة الخارجيَّة[25].

ومع حلول العقد الثالث أو الرابع من القرن السابع عشر، أُعيد رسم الحدّ الديمغرافي والنطاق الاقتصادي لغربي الأناضول، بحيث لم تعد البلدات والقرى الأحاديَّة الشكل، مبعثرة ومرتبطة بعضها ببعض كيفما اتفق، بواسطة كل من الإداريين العثمانيين والباعة المتجولين، مما شجع الشعوب

---

(24) لمزيد من المعلومات حول أهمية هذا المفهوم في بناء الدولة، انظر «فريدريك لاين» (Frederic Lane)،
«Economic Consequences of Organized Violence», Journal of Economic History 18 (1958): 401-417.

(25) انظر:
Which is not to argue an absolute breakdown in Ottoman authority, much less Ottoman legitimacy. The Ottomans were masters at adaptation, on which for seventeenth-century western Anatolia see Karen Barkey, Bandits and Bureaucrats: the Ottoman Route to State Centralization (Ithaca, NY, 1994), especially pp. 55-64.

obeikandi.com

والصناعات على حدٍّ سواء على التوجّه نحو إزمير، التي رَأَوْا فيها نقطة التقاء صالحة لاحتشادهم. فمن البلدات المتواجدة في غربي الأناضول كـ «مانيسا» (Manisa)، و«عايدين» (Aydin)، و«كوشاداسي» (Kusadasi)، و«شيشمي» (Çesme)، و«منيمين» (Menemen)، وصل المدينة أَتراك مسلمون وغيرهم من الرعايا العثمانيين. ومن المناطق الخارجية الأَكثر بُعداً، وفدت إليها متّحدات من الأرمن وقد قدموها من حلب ومن بورصا، كما وصلها فرس أَتَوْا من أصفهان، ويونانيون من «شيوس» (Chios) وغيرها من الجزر المتناثرة في بحر «إيجيه»، ومن «موريا» (Morea)؛ ومن ناحيتهم، حطَّ اليهود رحالهم فيها بعد أَن رحلوا عن «إيبيريا» (Iberia)، وإيطاليا (Italy)، وغيرهما من الأَراضي المسيحية، والمقاطعات العثمانيَّة. وحَلَّ فيها الهولنديون، والإنجليز، والفرنسيون والبندقيون وقد أندفع جميعهم بحشود كبيرة نحو إزمير سعياً وراء التمتع بما أتّصفت به من استقلالية نسبية وطمعاً في الإفادة من ثروتها الحديثة التأسيس.

وكانت «شيوس» (Chios) من المراكز الإقليمية الكثيرة التي تَقَلَّص تأثيرها بفعل ارتقاء وتقدّم إزمير. إذْ ولمعظم القرن السادس عشر، سَدَّت هذه المدينة المرفئية الجزيرية والتي تقع بعيداً بعض الشيء عن الشاطىء الأناضولي، خارج خليج إزمير، مَسَدّ المساحة التجارية الواقعة على الحدود المشتركة بين حيِّزين هما العالمين المسيحي والإسلامي. ولقد كانت «شيوس»

(Chios) خاضعة لحكم عائلة متحدرة من النبلاء الجنويين حتى استيلاء العثمانيين عليها عام ألف وخمسمائة وستة وستين. وإضافة إلىٰ ما امتازت به من إنتاج واحتكار للحرير ومن إنتاج المصطكاوي (وهو معجون صمغي، يستخرج من شجرة المصْطقى أو المصْطكاء ويستعمل كطلاء واقٍ أو كمادة حشو الثقوب في الجدران المحصصة)، شكّلت «شيوس» (Chios) قناة عبرت من خلالها الفاكهة والحبوب المستقدَمة من البر الرئيسي الأناضولي، متوجهة نحو العالم المتوسطي الغربي[26]. والجدير ذكره، لما يكتنف عليه من أهمية، أن معظم الحرير الفارسي، الذي كان يُنقل بواسطة القوافل عبر آسيا الصغرى، وجد له طريقاً إلىٰ «شيوس» (Chios)، عبر مرفأ بلدة «شيشمي» (Çesme) الأناضولية، حيث كانت تُقْدِم السفن علىٰ شحنه إلىٰ داخل الحدود الأوروبية[27]. وفي ظل الحكم العثماني، فقدت «شيوس» (Chios)، دورها كنقطة التقاء حضارية، ولم يعد لاستعمال ما كانت تشكله من مساحة مشتركة بين عالمين يجري فيها تحويل السِّلع والبضائع أي معنى؛ إذْ أصبح باستطاعة السفن أن تُفَرِّغ وتُحَمِّل مباشرة في إزمير وغيرها من مرافىء البر الرئيسي، علىٰ نحو يضمن فعالية أكبر وكلفة أقل.

---

(26) انظر «غوفمان» (Goffman)، Izmir and the Levantine World, pp. 55-64.

(27) انظر إينالسيك (Inalcik) وكاتائيرت (Quataert)، Economic and Social History, pp. 226-227.

obeikandl.com

ومع ذلك فإن الفاتحين ارْتَأَوا ضرورة المحافظة على ما بلغته الجزيرة من تفوّق. ولقد شكّل اتباع هذه الاستراتيجية استجابة للسياسة العثمانيّة الساعية إلى حظر وجود كل المنافسين المحتملين لإسطنبول. وفي محاولتها بسط دور «شيوس» التاريخي كقناة تمر عبرها البضائع، اعتمدت الحكومة العثمانيّة استراتيجية عكست السِّمَة المحافظة التي اتّصفت بها رؤيتها للأمور. غير أن العثمانيين فشلوا في مسعاهم هذا، ليس فقط لأن «شيوس» لم تعد بعد الآن لتشكّل جسراً اقتصادياً على الأقل يظلل الهوة الفاصلة بين كل من الإسلام والمسيحية، ولكن أيضاً لأنه كان يمكن للتجّار، وكان هذا بالضبط ما فعلوه، ضرب الطوق حول الجزيرة. وبالتالي، وبالرغم من تعدّدها واختلافها، لم تفلح الجهود[28] التي بذلها العثمانيون في مسعاهم للحؤول دون عودة القناصل وتجّار الجزيرة الرئيسيين من اليونانيين إلى البر الرئيسي، تمكّن هؤلاء من بلوغ مرامهم فجعلوا منه مستقراً لهم، وذلك خلال السنوات الخمسين التي تلت وقوع «شيوس» تحت الاحتلال العثماني، في وقت اعتمد فيه من كان مقيماً فيها من تجّار، على ما كانت تُغْدِقُهُ مَناطِقُها الداخلية من منتوجات، ولا سيما الصِّمغ والحرائر الخشنة نوعاً ما.

(28) انظر «دانيال غوفمان» (Daniel Goffman)، «Early Ottoman Chios: The Demise of a Commercial Center», The Mediterranean History Review.

Obeikandl.com

والجدير ذكره أَن ازدهار وتطور إزمير أدَّى إلىٰ تغيّر في الإيقاعات الاقتصاديَّة والتجاريَّة في البلدات الواقعة في غربي الأناضول، مثل «مانيسا» (Manisa) التي تقع في وادٍ جوّاد لكثرة خصوبته والذي يشكِّل تَخْماً مشتركاً لكل من نهر «جيديز» (Gediz River) وجبل «سيپيلوس» (Sipylus). فمن ناحيته، كان النهر يؤمِّن لمنتوجات البلدة قناة مائية تعبرها لبلوغ الأسواق العريضة، في حين كان «سيپيلوس» والجبال المحيطة يوفّرون لها الحماية ويمدّونها بما كان يُنْتِجُه رعاةُ التركمان من لحوم وجلود وسجاد. إضافة إلىٰ ذلك، شكَّلت «مانيسا» (Manisa)، وخلال القرون الأولى للحكم العثماني، قاعدة خَبِر فيها أمراء العثمانيين، بمن فيهم محمَّد الفاتح (Mehmet the Conqueror) وسليمان العظيم (Süleyman the Magnificent)، كيفية ممارسة الحكم والعناية بشؤونه[29]. واختصار القول، إن الدولة اختارت «مانيسا» (Manisa)، عوضاً عن إزمير أَو غيرها من البلدات أَو المدن الأُخرى، لِتَجْعَلَ منها نُواةَ الإمبراطورية الإدارية والاقتصاديَّة، في وسط غربي الأناضول.

غير أنّه، وفي مستهل القرن السابع عشر، عانت «مانيسا» (Manisa)، أسوة بـ«شيوس» (Chios)، من النتائج التي أفضى إليها

(29) لمزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة والنتائج التي أدّت إليها، للقارئ إمكانية العودة إلىٰ مُؤلَّف «لسلي پيرس» (Leslie Pierce)،
The Imperial Harem: Sovereignty and Women in the Ottoman Empire (Oxford University Press, 1994), pp. 45-47.

انعدام الفعّالية الإمبراطورية، وتنامى طلب أوروبة الغربية على السِّلع التجارية. ففي وقت، حجب قُطّاع الطرق، من أمثال «سنيطوغلو» (Cennetoğlu) ورجاله، أنْفُسَهُم في الجبال المنيعة والمحيطة بـ«مانيسا»، مُستفيدين من مواقعها الاستراتيجية ليبسطو، من مشارفها، سيطرتهم على اقتصاديات المدينة، كان التجّار، من أمثال «أورلندو» (Orlando)، لا يتردَّدون في التعامل مع الخارجين عن القانون وغيرهم، سعياً منهم لتحويل منتجات المنطقة من الصوف والجلود وغيرها، نحو إزمير، ومنها إلى السفن الهولندية والإنجليزية والفرنسية التي لم تكن ـ على ما يبدو ـ لِتُفَارِقَ أَرْصِفَة مرفئها. أما دَبَغَة الجلود وحَاكَةُ الأقمشة وآخرين ممن انتموا إلى «مانيسا»، فلم يَفْلحوا إلاَّ باستنكار النتائج المأساوية المتَأَتِّية من هذا الأمر، كالتمزّق، والنقص في المواد الغذائية، واستعار الأسعار، وهي كلها نتائج ارتأت السلطات المركزية احتوائها[30]. ولكن ذلك كلّه، لم يمنع الميول الجديدة من الاستمرار. ومع حلول الثلاثينات من القرن السابع عشر، كانت المدينة قد بدأت هرولتها المضطربة إلى داخل مدار إزمير التجاري والصناعي في وقت كان سكانها من اليونانيين واليهود، الذين اشتهروا بحساسيتهم التجارية، قد عادوا إلى هذه المدينة الساحلية فاستقرّوا فيها.

(30) انظر «غوفمان» (Goffman)، Izmir and the Levantine World, pp. 70-72.

إنشاء حي جديد للفرنجة:

إن هذا التحوّل الشامل الذي طال كُلاً من التجارة والصناعة، انعكس تغيراً في إزمير على الصعيدين الطوبوغرافي والديموغرافي، كما طال روحية وحيوية المدينة في وقت شهدت فيه وفودَ كل من العثمانيين من غير المسلمين، ومن الأجانب إليها بأعداد غفيرة مُتَّخِذين منها مستقراً لهم، أسوة بقلّة من الأوروبيين جَرُأَت على المغامرة في المضاربة والمشاريع التجارية، مما شَجَّعَ السُّواح الغربيين الذين أَتوْا الشرق بعد ثلاثين عاماً على تضمين إزمير في كل واحدة من رحلاتهم، حتى بات الأمر وتيرياً لا يثير الاستغراب، لا سيما وأن التجَّار في كل من البندقية، ومرسيليا ولندن وأمستردام اعتادوا إفادة وسطائهم ممن تَمتَّعوا بالشباب والجرأة والإقدام إلى ميناء المدينة. ولقد عكس أدب الرحلة الأوروبي ما نال إزمير من حظوة وشعبية، إذْ وقبل العشرينات من القرن السابع عشر (1620)، لم يكن يُؤْتَى على ذكر إزمير إلاّ نادراً. ولكن الأمر ما لبث أَن تغيَّر فلم يَعُد أي ممن ساحوا وجالوا فيها أَو وفدوها بصفة رقباء تجاريين يُغْفِل ذكرها، وإنما حرصوا على إبراز معالم هذه المدينة على نحو جلي واضح. ففي العام أَلف وستمائة وواحد وعشرين (1621)، قام ـ على سبيل المثال ـ لويس ديزيه (Louis Deshayes)، بارون دو كورمونان (Baron de Courmenin)، وهو أحد عملاء ملك فرنسا، بوصف ما كانت

تتمتع به إزمير، «في الحاضر الذي كان شاهداً عليه، من نشاط تجاري عُنِي علىٰ وجه الخصوص بتسويق الصوف، وشمع العسل، والقطن والحرير، وكلّها منتوجات كان الأرمن من التجّار يأتون بها إلىٰ المدينة عوض طرحها في أسواق حلب، حيث كانت الرسوم الكثيرة ترهق كاهلهم وتحد من الأرباح التي كانوا يَسْعَوْن لتحصيلها. وفي إزمير، العديد من التجّار الفرنسيين الذين فاق عددهم عدد البندقيين والإنجليز والهولنديين الذين عاشوا فيها مُتَمَتِّعين بقدر كبير من الحرية»[31].

وما لبث التجّار الذين اتّصفوا باعتدالهم وجدهم وعدم إسرافهم أَن أَتَوْا المدينة، فحلّوا فيها. ففي عام أَلف وستمائة وثمانية وثلاثين (1638)، أصدر أبرز تجار لندن وهو «روبرتس» (Roberts)، مجلداً ضخماً انكبَّ فيه علىٰ دراسة المزايا المؤثِّرة التي اتصفت بها المراكز التجارية حول العالم، متوقفاً عند الرسوم الجمركية التي كانت تُعاد إلىٰ دافِعها لدى تصديره السلعة الثانية، وهو ما يُعْرف بالمتدارَك، فكتب وقلمه يَنْضَحُ بالحماسة قائلاً:

> «إن الملفِتَ للنظر في هذه الميناء يكمن في وفرة ما يتكدس فيها من قطن. وتقدّر كمية القطن الذي ينقل من هنا إلىٰ

(31) انظر البارون لويس ديزاي دو كورمُونان Baron Louis Deshayes de Courmenin, Voiage de Levant fait par le Commandement du Roy en l'année 1621 par le Sr. D.C., 2nd edn. (Paris, 1632), p. 342.

كل من إنجلترا وفرنسا وهولنده وإيطاليا بعشرين ألف قنطار سنوياً. فالقطن في إزمير، ينمو باضطراد في السهول المحاذية حيث يُنْذَر كما تُنْذَرُ في سهولنا الذرة(. . .) وتتعدد أنواع السلع من الجلد القُرْطُبي، وهو جلد ناعم، إلىٰ الشمع والغُرْغَمْ (وهو نسيج من حرير أو من حرير وصوف)، مروراً بالمنتوجات الغَزْلية من قطن وصوف وغزْل لدائني، وموهير إضافة إلىٰ السجاد وبعض الفاكهة، وكثير من العقاقير»[32].

ولقد استقى الكاتب معلوماته هذه حول الداخل الغني والمتنوّع لإزمير من الوسطاء التجاريين العاملين لحساب شركة المشرق الإنجليزية والتي كان مضى علىٰ تأسيسها حوالي النصف قرن قبل أن تبادر، في العقد الأول من القرن السابع عشر (1610)، إلىٰ إنشاء شركة تجارية إنجليزية في المدينة، كان «روبرتس» (Roberts) أحد أبرز أعضائها، لما بلغه من ثراء بفعل ما كان يستحصل عليه من عمولات يجمعها له عميله الخاص «ريتشارد لورنس» (Richard Lawrence)، وغيره ممن نشطوا وكدحوا في هذه المدينة المفعمة بالحيوية والنشاط، وفي محيطها[33].

---

(32) انظر «لويس روبرتس» (Lewes Roberts)،
The Merchants Mappe of Commerce: wherein, the Universall Manner and Matter of Trade, is Compendiously Handled (London, 1638), pp. 118-119.

(33) حول ريتشارد لورنس (Richard Lawrence)، الذي عمل كوسيط تجاري، وعُرف بنزعته الملكية (بانضوائه تحت لواء الملكيّة)، للقارئ إمكانية

غير أَن التجارة لم تكن السَّبب الوحيد الكامن وراء اكتساب إزمير للشهرة في أوروبة الغربية؛ إِذْ وَلَّدت بيئتها، كمدينة حدودية، فرصاً للعمل وجني الأرباح وتعقيداً غلب عليه الزخْرُف والتَّكَلّف وكان لكلٍّ من هذين العاملين الأَثر البالغ في استقطاب أصحاب الطموح في كل الأمصار؛ وهذه ظاهرة لفتت انتباه الرحَّالة الفرنسي «تورنوفور» (Tournefort)، فأتى على ذكرها قائلاً:

> «عندما نكون في هذا الشارع، يبدو لنا وكأننا في ديار المسيحية؛ ذلك أَن السكان لا ينطقون إلاَّ بلغات غربية، مثال الإيطالية، والفرنسية والإنجليزية والهولندية. وعندما يصدف لأحدهم أَن يَلْتَقِيَ بآخر، يسارع إلى خلع قبعته تعبيراً عن احترامه له. وللمرء إمكانية رؤية الكبوشيين واليسوعيين ينشدون علانية المزامير في الكنائس، ويُلْقُون العِظاة ويُؤَدُّون الصلاة العامّة دون أَن يَنْتَابهم فيما يَفْعَلون الشعور بالحرج أَو القلق. ولكنهم، والحالة هذه، لا يولون المسلمين أي اهتمام أَو اعتبار، وهذا ما يدل عليه وجودُ الحانات والخمارات المُشرَّعة الأبواب ليل نهار»[34].

إِن الملفِتَ في هذا المقطع يكمن في إِشارته إِلى عدم خلو حتى المدن الذي يغلب عليها الطابع الحضري والحضاري من

العودة إِلى مُؤَلَّف «دانيال غوفمان» (Daniel Goffman)، وهو بعنوان: Britons in the Ottoman Empire, 1642-1660 (Seattle, WA, 1998), pp. 46-51 and 187-190.

(34) انظر «جوزيف بيتون دو تورنوفور» (Joseph Pitton de Tournefort)، Relation d'un voyage du Levant (Lyon, 1727), vol. II, pp. 375 and 377.

طراز إزمير، من الانقسامات الدينيَّة السائدة والتي لم يتم التَّغلّب عليها كليّاً. وبعد مرور زمن طويل علىٰ الشهادة التي أتى بها الرحَّالة الفرنسي «تورنوفور» (Tournefort)، تلقّت الحكومة العثمانيَّة، في العام ألف وستمائة وتسعة وتسعين (1699)، شكاوى تقدّم بها بعض من التجَّار الأجانب ضد بحّارة عثمانيين كانوا يجوبون الأحياء القريبة من شارع الفرنجة جهاراً، وقد «أَثْقَل السكر مِشْيَتَهم، وبرز السلاح في أيديهم وكَثُر عددهم»، فيثيرون القلق في المسيحيين ويشوّهون سمعة العائلات من غير النصرانيين[35].

ولكن هذه التصرفات التي غلبت عليها العصبية الدِّينيَّة وقلّة المسؤولية، لم تمنع شارع الفرنجة الشهير، الممتد خلف رصيف ميناء إزمير، من الاستمرار علىٰ ما كان عليه من حَيّز استثنائي يسوده الانفتاح والتعايش بين القوميّات والمتَّحَدات المختلفة، إذْ كان كل من الإنجليز والفرنسيين والبندقيين والعثمانيين يقيمون فيه الحوار الحرّ، فيما كان كل من الإنجليكانيين، والكالڤانيين والكاثوليك، ويهود السَّفرديم، والمسلمين من الأتراك، والروم الأورثوذكس والأرمن يتعَبَّدون فيه كتفاً إلىٰ كتف، ويقيمون العلاقات الاجتماعية فيما بينهم. والجدير ذكره أَن الباب العالي لم يكتفِ فقط بإدانة وشجب

(35) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, pp. 110-111.

openkandil.com

المضايقات التي كانت تستهدف الأجانب في حي الفرنجة، ولكنهم أيضاً أجازوا للوسطاء التجاريين الهولنديين قراءة الكتاب المقدس في منازلهم الخاصّة، في وقت كانت فيه كنيستهم، الواقعة في «يِنِيمَحّال» (Yenimahalle)، والتي كانت النار قد أُضْرِمت فيها مؤخراً، في طور إِعادة البناء، عام ألف وستمائة وستة وتسعين (1696)[36].

وفي الخمسينات والستينات من القرن السابع عشر (1650 ـ 1660)، كان المسلمون لا يزالون يشكّلون الغالبية السَّاحقة من سكان المدينة، إِذ ناهز عددهم ستين أَو سبعين ألف نسمة، اختاروا التَّحلّق بعيداً عن نواة المنطقة التجارية الواقعة علىٰ مقربة من البحر، حيث التقى وسَادَ كل من المسيحيين والأرمن واليونانيين واليهود من الأجانب.

وكان لِإعادة بناء كنائس متعدّدة في العقدين الأول والثاني من القرن السابع عشر (1610 و1720) أَن شكل الدلالة الواضحة علىٰ ثراء المتحد الأجنبي وعلىٰ مدى فعاليته في إِدارة شؤون مقاطعته الضّيّقة الأفق، كما شكّلت الحقيقة القائلة بأن الفرنجة نجحوا في الحصول علىٰ رُخَصٍ تجيز لهم إِعادة بناء وتوسيع كنيسة القديس جاورجيوس، وكنيسة القديس پوليكارپ وغيرها من المؤسَّسات المسيحية الدِّينيَّة، بالرغم من التدابير العثمانية

(36) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, pp. 102, n. 2; and 106.

المحظِّرَة لهذا النوع من المبادرات والأعمال العمرانية، الدلالة على قلّة الاعتبار التي أَوْلَتها حكومة عثمانية لامبالية وغافلة، لهذا النمو المضطرد والمتهور الذي كانت تشهده المدينة[37].

وما أَن اسْتَقَرَّ نظام المِلَل الذي نَظَّم العثمانيون بواسطته مجتمعهم المتفاوت والمتباين دينيّاً، حتى منحوا المسيحيين واليهود شيئاً من الاستقلالية، في وقت خَوَّل النظام التوسعي ونظام الامتيازات الأجانب، الإفادة من حرية ملحوظة في الشؤون القانونية والدِّينيَّة في إزمير وغيرها من الأماكن في الإمبراطورية؛ فما كان من الشركات التجارية والحكومات الغربية التي ترتبط بها إلاَّ أَن سارعت إلى استغلال هذه التدابير، فَشَيَّدت الصروح القانونية عَلَّها بذلك تؤمِّن الحماية لنفسها وتتفادى الوقوع في شرك النزاعات مع الدول والمتّحدات الأُخرى وفي شرك المؤسَّسات بين بعضها البعض. ولم تقتصر مهام القناصل مِمَّن مثلوا كلاً من هولنده، وإنجلترا وفرنسا والبندقية في إزمير على الإدارة فقط، وإنما اشتملت على أَكثر منها، وهو ما كانت عليه حال نظرائهم في كل من حلب وإسطنبول وغيرها من الأماكن، كما أنهم لم يُشْغَلوا بالاعتراض على (Avanias) سعياً منهم لحماية دولهم منها ولا على ما كان يطالهم من التعسُّفات العثمانيَّة الأُخرى، -خلافاً لما درج

(37) انظر:

One example of such a permit is in BOA, Ecnebi Defteri, 13/1, p. 97.

المؤرّخون على الإيحاء به في ما تركوه من تآريخ.

وحقيقة الأمر أَن أَكثر المسؤوليات هدراً للوقت لما كانت تقتضيه من دقة في المعالجة ـ وهو ما أكّدت عليه مراراً وتكراراً المحاضر الرسمية لوقائع جلسات السُّفراء والقناصل ـ كَمَنَت في العمل على التلازم والتوفيق بين المهام القنصليَّة الخاصّة والتدابير السَّائدة، وهو ما كان صعب التحقيق في إزمير.

ويعود السبب في ذلك إلى الاضطراب المتأصِّل في المنطقة، والذي أدَّى بالنزاعات القائمة بين تجَّار، تَملَّك منهم الطمع والجشع، وموظفين اتّصفوا بشدَّة تَوْقِهم إلى الإثراء، إلى التَّفَجُّر. ومن حين لآخر، كان التَّشَنُّج والتَّوتّر يسودان العلاقة بين القاضي أَو الإنكشاري من ناحية، والقنصل من ناحية أُخرى، حول السلطان القضائي أَو نطاق سلطة ما ومداها، أَو حول قانون ما. وفي بعض الأحيان، كانت النزاعات تثور وتحتدم بين موظفي الجمارك العثمانيين أنفسهم ـ وقد كانوا في معظمهم من اليهود أَو الأرمن المتلهفين إلى جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال الناتجة عن تحصيل الرسوم الضرائبية ـ وبينهم وبين الوسطاء التجاريين من الأجانب الذين كانوا يعتمدون التواطؤ دون كلل أَو ملل سعياً منهم لتفادي مثل هذه الرسوم، لما كانت تسبِّبه من نقص في أرباحهم. وفي أَوقات أُخرى، كان الصراع الضاري يسود العلاقات القائمة بين الأمم التجارية، في سعيها الحثيث للحصول على السِّلع والبضائع

وللاستئثار بالأسواق. ولقد بدا الإنجليز والفرنسيون خصوصاً أكثر التجَّار خبرة ومهارة في التقريع الرسمي المتبادل، مما لم يمنع كلاً من الهولنديين والبندقيين واليهود والأرمن والمسلمين من التجَّار، من العمل الدؤوب عَلَّه يمكنهم من جمع الثروات، وبَسْط سيطرة البعض منهم علىٰ حساب البعض الآخر. ولكن أكثر النزاعات إِسْتِعَاراً كانت تلك التي نَشَبَتْ بين المتنافسين مِمَّن تشاركوا الانتماء الوطني الواحد، إذ كانوا لا يَتَوَانَوْنَ عن التقاتل فيما بينهم لاحتكار الوكالات، والاستحصال علىٰ العمولات واكتساب المكانة والنفوذ الناشئين عن حيازتها.

والجدير ذكره أَنَّ الموظّفون الرسميّون المولجون مهمّة احتواء هذه النزاعات كانوا غالباً ما يُقْحَمُون فيها، مما انعكس فوضى إدارية عانى منها الفرنسيون خصوصاً[38]؛ إذ عجز تجار مارسيليا الدائم عن دفع ما يتوجب عليهم من رسوم دفع بهم إلىٰ بيع المهام القنصلية، مما أدَّى إلىٰ قيام حكم شبه تَسَلُّطي في كل من إزمير، وحلب وغيرهما من المدن. ولقد شكّل سلوك «جان دوپوي» (Jean Dupuy) ـ الذي عمل كقنصل لفرنسا في إزمير، من العام ألف وستمائة وستة وعشرين (1626) وحتى العام ألف وستمائة وواحد وخمسين (1651)، المثل الصارخ

(38) انظر «نيل ستينسغارد» (Neil Steensgaard)، «Consuls and Nations in the Levant from 1570 to 1650», Scandinavian Economic History Review 15 (1967): 13-55.

obeikandl.com

علىٰ سوء استعمال السلطة هذا. إذْ غالباً ما كان يُقْحِم نفسه في شجارات ونزاعات مع مواطنيه، بلغ بعضها دور القضاء العثمانيَّة. ففي العام أَلف وستمائة وستة وثلاثين (1636)، علىٰ سبيل المثال، تقدم «دپوي» (Dupuy) بشكوى إلىٰ موظفين عثمانيين رسميين، اتّهم فيها تاجر فرنسي بخيانات متعدّدة استهدفته شخصياً[39]. أما الدعاوى الأُخرى، فلقد كانت مالية بحتة، برزت إحداها عام أَلف وستمائة وتسعة وأربعين (1649)، عندما عمد، وعلىٰ نحو نَزَوي، علىٰ اقتطاع اثنين في المئة من المَكْس أَو الرسم المفروض علىٰ السِّلع الفرنسية المستوردة من إزمير[40].

ولم تكن المسلكية التي اتبعها المتحد الإنجليزي لتختلف عن تلك التي اعتمدها الفرنسيون. فخلال الأربعينات من القرن السابع عشر (1640)، ساد المتحد نوع من الجنون في وقت انفجرت فيه سلسلة من النزاعات بين المتنافسين من التجَّار الإنجليز فطالت شوارع المدينة. وشكَّل النِّزاع في مجمله انعكاساً للحرب الأهلية التي كانت دائرة رُحاها في بريطانيا في ذلك الوقت. فإذا بالظروف المحلية والعداوات الشخصية تنضم إلىٰ الأحقاد السياسيَّة والدِّينيَّة العميقة لتجعل من المأزق الذي

(39) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 26/1, p. 5, n. 1.

(40) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 26/1, p. 47-48 and 48, n. 1.

obeikandl.com

كانت تتخَبَّط فيه إزمير أكثر حدة[41]. ومع حلول صيف عام ألف وستمائة وستة وأربعين (1646)، كان النزاع قد بلغ أشُدَّه ممتصاً المدينة برمتها. وفي السادس عشر من شهر حزيران/ يونيو، قام أحد الإنجليز المقيمين في إزمير، حيث أنهمك في محاولة الإمساك بالتجّار المتمردين والاستيلاء على ممتلكاتهم بالنيابة عن ملكه «شارلز الأول» (Charles I)، الخاضع لحصار ميؤوس منه، إلى سفير بريطانيا لدى إسطنبول، تقريراً أبلغه فيه بالحادثة التالية: «شهد هذا الصباح وصول ابن القاضي ونائبه أو مساعده، ومشى في ركابهما موظفون رسميون يَتَوَلَوْن مناصب أساسية. (. . .) ولكن، وقبل أن نباشر باعتقال المتمردين وبمصادرة أملاكهم، كان خبر مخططنا الهادف إلى الاستيلاء على كل ما كان يمكن لنا أن نجده قد بلغ منزل القاضي وتفشى في كل المدينة. وما إن شارفت الساعة على الرابعة تماماً حتى وصل ابنه، فدخل القنصلية وفتح كل ما اشتملت عليه من مخازن ومستودعات، في وقت كان الاضطراب والاهتياج، اللذين أثارهما اليهود، قد تَمَلّكا من المدينة إذ سارع بعض الشبان، ممن انتموا إلى هذه الجماعة، إلى التجوال في شوارعها، مُعْلِنين على الملأ ما سوف يَحُلُّ بها من خراب، وما سوف يلحق بالتجارة من انهيار وضياع، إذا ما سُمِحَ بهذا

(41) لقد أشبع «غوفمان» (Goffman)، الحيز الذي نشبت فيه الحادثة التالية درساً ومناقشة في الفصل الخامس من مُؤَلَّفِه Britans in the Ottoman Empire.

الأمر. فما كان من رعاع المدينة إلاّ أن احتشدوا أمام مدخل القنصلية، حتى ضاقت بهم الشوارع. ومن ناحية أُخرى، برز عدو أصعب مراساً وأكثر عِناداً، تمثَّل بشخص سيد مدينة ليون الذهبية (Golden Lyon) الذي عمد إلىٰ إرسال أربعين من رجاله إلىٰ منزل القنصل الإنجليزي، مهدِّداً متوعّداً بسحق المدينة وجر أسوأ العواقب عليها، إن لم يُرَدَّ له ماله وتُسَلَّم إليه بضائعه[42].

وبالرغم من النزاعات الضارية التي انطوت عليها العلاقات المريرة القائمة بين مَن تبادل العداء والخصام من الإنجليز، والتي شكّلت صميم ذلك الشجار، فإن المدينة برمتها، بمن حوتهم من رسميين وعملاء ووسطاء تجاريين يتقاضون العمولات، وحمّالين وأصحاب الفنادق والخانات والحوانيت، والمترجمين إضافة إلىٰ جمع غفير من السوّاح والزوّار من الأغراب، باتت متورطة فيما لحق النظام من فساد، والأمن من اضطراب.

وعلىٰ نحو ظاهري التناقض، فإن عواقب هذه الأحداث لم تكن فقط لتعزّز من استقلالية المدينة، ولكن أيضاً لتجعل من

(42) انظر: Subtilty and Cruelty: or a true relation of Sr Sackvil Crow, His Designe of seizing and possessing himselfe of all the Estate and the English in Turky. With the Progresse he made, and the Meanes he used in the execution thereof (London, 1649), pp. 50-61: Hetherington and Zuma to Crow, June 16, 1646.

حصة الإنجليز في تجارة إزمير أكثر وفرة. ومن ناحية ثانية، فإن ما اتّصفت به التدابير التي اتخذها العثمانيون من دوام انعدام الفعّالية، ما لبث أن أضعف سلطة الحكومة المركزية، وشجّع الوجهاء، والإداريين المحليين، والقناصل وقطّاع الطرق وغيرهم ممن كانوا يتوقون إلىٰ الاستيلاء علىٰ المدينة، بل قل علىٰ المنطقة، والسيطرة عليها. ولا بد من الإشارة هنا إلىٰ عامل آخر ساهم في تعزيز سطوة الإنجليز الذين أفادوا من دُنُوّ شارع الفرنجة من البحر، ومن قدرة طواقم سفنهم علىٰ التدخّل السريع والفعّال التي برزت جَلِيّة واضحة عندما نزل أربعون ملاحاً إلىٰ اليابسة، فانتصبوا كالسَّدّ المنيع أمام مدخل منزل القنصل بالذات، إضافة إلىٰ إمكانية وضع التهديد بسحق المدينة موضع التنفيذ، عبر قصفها من السفن الراسية في الميناء، دون أن تَمسَّهُم الخشية من العقاب. كل هذه الأحداث والعوامل أدّت مجتمعة بسكان إزمير إلىٰ الشكّ بقدرات الدولة العثمانيّة علىٰ حمايتهم من الهجمات الأجنبية. في المقابل، كان لنجاح زمرة من العصاة الإنجليز في استخدام وتوظيف ما اختصت به إزمير من مميزات، لإلحاق الهزيمة بسفيرهم الخاص وبصفوف جند السلطات العثمانيّة والإنجليزية التي كان بإمكانه أن يُلْقِيَ بهم في صراعه المرير معهم، أثراً إيجابياً انعكس تعزيزاً بثقتهم بأنفسهم وبموقع إزمير، حيث خَبِروا فعالية الاستراتيجيات والإجراءات التي أفادوا منها فيما بعد في حملاتهم ضد أخصامهم التجاريين والسياسيين علىٰ حدٍّ سواء في منطقة غربي الأناضول.

مستوطنة عثمانيَّة: اليهود في إزمير القرن السابع عشر:

بناء لما جاء في الوثيقة المذكورة أعلاه، تَمَّ تعيين اليهود لتنفيذ أمر السفير الإنجليزي القاضي بمصادرة بضائع العصاة، والسبب في ذلك يعود جزئياً ولا شك إلىٰ الكراهية العميقة ضد هذا المعتقد. ومع ذلك أَن يكون المتحد اليهودي في إزمير قد شكَّل في مستهل القرن السابع عشر، أهم خصم تجاري عثماني للمتطفلين من التجَّار الأجانب؛ وهو واقع يَسْتَثير عجب المرء عندما يلاحظه أنه، ومع نهاية العام أَلف وخمسمائة وتسعين (1590)، خلت إزمير كلياً من اليهود، ووجب انتظار العام أَلف وستمائة وخمسة (1605)، لينشأ أول متحد يهودي رسمي، ضَمَّ علىٰ الأقل عشرة من الذكور البالغين. ومنذ ذلك التاريخ أخذ المتحد اليهودي بالنمو المضطرد الملحوظ، لدرجة بلغ معها التعداد السكَّاني اليهودي ألفاً أَو أَلفي نسمة، اتّخذوا، في مستهل العام أَلف وستمائة وستين (1660)، من مقاطعتين في المدينة مستقراً لهم، وهما علىٰ التوالي، المقاطعة الوسطى التي عُرِفت باسم «سيماتي ـ جبران» (Cemaat-i Gebran)، والمقاطعة الجنوبية المعروفة باسم «ليمان ـ إي ـ إزمير» (Liman-i-Izmir)[43].

(43) وذلك بحسب سجلات استيفاء الرسوم الضرائبية (انظر BOA, Maliyeden Müdevver 14, 672).

ومن ناحيتها، تعدد المصادر السردية، العثمانيَّة منها والأوروبية الغربية، أرقاماً أعلى من تلك الواردة في متن النص، غير أنها تميل إلىٰ تضخيم

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير من اليهود الذين أقاموا في الإمبراطورية العثمانيَّة وأولئك الذين هاجروا إليها مؤخراً، فإن المفاجأة تكمن فيما استلزمهم من وقت طويل لاكتشاف إزمير. فمن ناحية عاش البعض من اليهود العثمانيين، ولا سيما منهم أولئك الذين عرفوا منهم بـ«الرومانيوت» (Romaniot) ـ وهي تسمية نُسِبَت إليهم لما أقاموه من علاقات مع بيزنطيا ـ مبعثرين على امتداد الإمبراطورية منذ نشأتها. غير أن السلطان محمَّد الثاني (Mehmet II) أكره معظمهم على الانتقال للاستقرار في إسطنبول، إثر الاستيلاء على هذه المدينة عام ألف وأربعمائة وثلاثة وخمسين (1453)، مِمَّا أدَّى إلى إفراغ مدن وبلدات الأناضول والبلقان من سكانهم اليهود[44]. ومن ناحية ثانية، اعتمد اليهود الوافدين من المناطق الألمانية هجرة متتالية سعياً إلى الاستقرار في أراضي الإمبراطورية الناشئة القليلة الخبرة، فاختلطوا بمتحد (Romaniot Jewry) مُدخلين إليه تغيرات

هذه الإحصائيات السكانية وغيرها، وذلك على نحو مُلْفِتٍ للنظر. ولمن أراد من القرّاء الاضطلاع على لائحة الأرقام الإحصائية التي أوجدها الرحالة، فبإمكانه العودة إلى: M. Çnar Atay, Tarih içinde Izmir (Izmir, 1978), pp. 114-115.

(44) انظر «جوزيف هاكر» (Joseph Hacker)، «The Impact of the 'Sürgün'- System on Jewish Society in the Ottoman Empire in the 15th-17th Century»، وهي ورقة قُدِّمت في المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ تركيا الاقتصادي والتاريخي (1071 ـ 1922)، في ميونيخ بين الرابع والثامن، شهر آب/ أغسطس، من العام 1986.

دقيقة وشبه خَفِيّة إلىٰ بنيته. فما كان من الهجرات إلاَّ أَن تعاقبت باضطراد عَرَفَ شيئاً من الزخم، عندما تَمَّ ترحيل كل اليهود من إسبانيا عام أَلف وأربعمائة واثنين وتسعين (1492)، وثم من البرتغال، مما دفع بيهود السفرديم وأندادهم من الـ (Marrano) بالتوافد إلىٰ إسطنبول، حيث أَغرقوا المتّحد اليهودي الصغير فيها بعناصر جديدة ساعدت علىٰ إنشاء متّحدات في كل من «سالونيكا» (Salonika)، و«صفد» (Safed) وغيرهما[45]. وما لبثت هذه المتّحدات أَن عَرفت النجاح فلحق اليهود بِرِكاب التوسع العثماني، وازدهرت أَحوالهم خلال العصر الذهبي العثماني الذي شهده القرن السادس عشر، ولكن ما من أحد منهم ـ علىٰ ما يبدو ـ كان قد استقر في إزمير، ويعود السبب في ذلك إلىٰ عدم وجودها علىٰ خارطة الإمبراطورية العثمانيَّة كمركز تجاري وصناعي بارز أسوة بالمراكز الأُخرى التي أدَّى تداعيها إلىٰ ولادة إزمير اليهودية العثمانيَّة.

أما هجرة اليهود من إسبانيا إلىٰ الإمبراطورية العثمانيَّة، فجاءت نتيجة للدفع الجَذْبي الكلاسيكي الذي تعتمده الهجرة

(45) أُشْبِعت هذه الظاهرة درساً في المؤلّفات التالية: «أَفيغدور ليفي» (Avigdor Levy ed.), The Jews in the Ottoman Empire (Princeton, NJ, 1994); و«دانيال غوفمان» (Daniel Goffman)، Daniel Goffman's review essay, «The Quincentennial of 1492 and Ottoman Jewish Studies», Shofar: An Interdisciplinary Journal of Jewish Studies 11.4 (1994): 57-67.

obeikandl.com

عادة: فكمن الدافع في الاضطهاد الديني والطرد والترحيل الذي طال اليهود، في حين كمن الجاذب في عاملين، شكل الاعتدال العثماني واحدهما، وكان النقص في الملاجىء البديلة ثانيهما. أما الوضع في إزمير فكان مختلفاً، إذ كمن الدافع وراء استقرار اليهود فيها في الوهن الاقتصادي الذي أصاب مراكز إنتاج النسيج الأساسية. وكان اليهود المهاجرين من الغرب قد ساعدوا على تجديد وتحديث هذه الصناعة في كل من «سالونيكا» (Salonika)، و«صفد» (Safed) و«مانيسا» (Manisa) وغيرها من المدن والبلدات خلال القرن السادس عشر. غير أنَّه، ومع حلول القرن السابع عشر، طرأت عدة عوامل كان من شأنها إضعاف صناعة النسيج العثمانيَّة إضعافاً كاملاً، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام، وازدياد الأزمات المالية العثمانيَّة التي طالت مباشرة الجند الجديد أو الإنكشارية على وجه الخصوص، وهم اعتادوا ارتداء الأقمشة المصَنَّعَة في «سالونيكا» (Salonika)، كالجوخ والقماش القطني أو ذلك الحريري المستعمل في خياطة القمصان. أضِف إلى هذين العاملين، عامل ثالث كمن في المنافسة الضارية مع كل من الإنجليز والهولنديين والفرنسيين من الذين كانوا يعملون على تزويد السوق بالمواد الصناعية. ومن بين الذين طالهم الكساد، آلاف من اليهود الذين كانوا قد اتخذوا من أراضي الإمبراطورية مُسْتَقَراً لهم في القرن الماضي. ونظراً لندرة الفرص، شرع بعضهم في البحث عن بدائل ما لبثوا

أَن وجدوها في اقتصاد إِزمير الناشط.

ولقد اعتمدت الحكومة العثمانيَّة على الصناعات النسيجية، وقاومت هذا التحرك للمصنعين اليهود في وقت بدأ فيه يتعارض ونمو إِزمير. ومع بداية العام أَلف وستمائة وعشرة، أخذت إِسطنبول تتذمّر رسمياً من انتقال بعض اليهود العاملين في مضمار صناعة الأقمشة التي كان يخيط منها الإِنكشارية ملابسهم، إِلىٰ إِزمير، وعبثاً أصدرت إِليهم الأمر بالعودة من حيث جاؤوا[46]. وبعد مرور أحد عشر عاماً، تَمَّ إِصدار أمر آخر ماثل الأول، إِذ اكتنف علىٰ معارضة علىٰ انتقال اليهود من «مانيسا» (Manisa) إِلىٰ إِزمير[47]، وفي هذا تحول ملفت للنظر ومثير للدهشة تعتمده الدولة من خلال مشاركتها في داخل الإِمبراطورية. وكما شهدت كل من إِسطنبول وحلب نمواً وازدهاراً طبعا القرنين الخامس والسادس عشر وجاءا جزئياً نتيجة للدعم الذي لَقِيَتْه كل منهما من الدولة العليّة، شهدت المراكز اليهودية في القرن السادس عشر انبثاقاً مفاجئاً متنامياً، بتشجيع عثماني. وبالمقابل، وبعد انقضاء قرن من الزمن، برزت إِزمير إِلىٰ الوجود بالرغم من المعارضة العثمانيَّة، وأخذ المتحد اليهودي فيها بالنمو بالرغم من ما لقِيَه من مقاومة ومعارضة من قِبل الباب العالي.

---

(46) انظر: BOA, Mühimme Defteri 79, no 4.

(47) انظر: BOA, Maliyeden Müdevver, 7266, p. 11.

obeikandl.com

وإذْ بالمتَّحد اليهودي في إزمير، أسوة بالمستوطنات الأرمنية والمسيحية والروم أورثوذكسية والتركية والمسلمة المتنافسة، يعكس هو الآخر للتغيرات التي طرأت على النماذج والأساليب المتّبعة في التجارة والسياسة الحكومية على حدٍّ سواء. وبالرغم من أن الوفود اليهودية المضطردة حاولت جاهدة الإبقاء على الاستقلالية المتَّحدية وسَعَت حتى إلى إنشاء المعابد والأبرشيات المرتكزة إلى أصول لغوية ومناطقية ـ كما سبق لليهود أن فعلوا قبل قرن من الزمان في كل من إسطنبول وسالونيكا ـ، تخلَّى المتَّحد عن الصناعة النسيجية بسبب انخفاض الأسعار ورُقِيّ نوعية الأقمشة التي كان يَتَّجِر بها كل من الإنجليز وغيرهم من التجَّار الغربيين. فإذا بهذه المهنة التي سبق لها أن أَمَّنت لهم سُبُل الولوج إلى داخل المجتمع العثماني، في القرن السادس عشر، لم تعد ببساطة قابلة للعيش، مما دفع بمعظم اليهود إلى الاستعاضة عنها عن طريق إشراك أنفسهم بالتجارة؛ والمثير للسخرية في الأمر أنّهم لم يَتَوانوْا عن التعاون مع تلك الأمم التجارية عينها التي أكرهتهم على الخروج من هذا المضمار (أي الصناعة النسيجيَّة). وما لبث أن ازداد طلب مالكي القنصليّات والمنازل والمتاجر، التي انبجست على طول شارع الإفرنج في إزمير، على الخدم والوسطاء التجاريين والصَّيارفة والسماسرة والمترجمين. فما كان من ممثلي كل واحد من المتَّحدات العرقية الدِّينيَّة العثمانيَّة

ـ بمن فيها المتَّحد اليهودي المتمثِّل بـ«آرون ليڤي» (Aaron Levi)، الذي كان سبق له أَن أدَّى مهام الترجمان لدى قنصل البندقية خلال العشرينات من القرن السابع عشر (1620) ـ أَن سارعوا إِلىٰ ملأ هذه المناصب[48].

وفي القرن السادس عشر، اكتشف اليهود في أنفسهم عدداً من الكفاءات لم تنحصر فقط في مجال صناعة النسيج فحسب بل تخطّته لتشمل مضمار جباية الضرائب، فراحوا يزاولون المهن في كل منهما. وفيما أخذت الحكومة بإِدراك نمو وازدهار إِزمير، وبدأت بضبط وتعديل تجارتها، هؤلاء الإِداريين بطبيعة الحال إِلىٰ حيازة مناصب مماثلة في المدينة الجديدة. وبين عامي ألف وستمائة وعشر (1610) وألف وستمائة وخمسين (1650)، كان كل جباة الرسوم الجمركية في إِزمير فعلياً من اليهود[49]، فانتاب كلاً من الهولنديين والإِنجليز والفرنسيين والبندقيين شعوراً بإِلزامية إِحاطة أنفسهم، سعياً للحماية، بحاشية تَضم هؤلاء الرسميين من مواطنيهم.

والجدير ذكره أَن أوراق اعتماد الموظفين الرسميين (berâts) الصادرة في تلك الحقبة عكست هذه الهيمنة. ففي عام أَلف وستمائة وثمانية وثلاثين (1638)، علىٰ سبيل المثال، طلب

---

(48) انظر: BOA, Maliyeden Müdevver 6004, p. 15.

(49) انظر «غوفمان» (Goffman)، Izmir and the Levantine World, p. 88.

بعضهم إقالة يهودي، عُرِف باسم «إسحاق» (Issac) من منصبه كترجمان عامل في خدمة التجّار الفرنسيين المتواجدين في «أنطاليا» (Antalia). غير أَن الأمّة الفرنسية في إزمير، قاومت هذا الضغط وبعثت برسالة مضمونة تُثَبِّتُهُ فيها في مركزه[50]. وبعد انقضاء سنتين، قام السفير الفرنسي بحملة ناشطة أمام الديوان السلطاني ساعياً لتعيين اليهودي «أَفراهام ڤليد ـ إي يوسف» (Avraham veled-i Yusuf) كترجمان في خدمة القنصل في إزمير[51]. ومن المؤكّد أَن خطوته هذه لم تأتِ بوحي من الحنو أَو الشفقة التي حنَّت الفرنسيين علىٰ حماية اليهود العثمانيين. إذْ من المعروف أنّه كان قد سبق للفرنسيين أَن طردوا كل اليهود عن الأَراضي الفرنسية منذ ثلاثة قرون خلت وأبْقَوا علىٰ عدائهم الشهير لهذا المعتقد. ومع ذلك فإن تعينات من هذا النوع كانت ضرورية في الوسط العثماني لأَنّها كانت توفِّر لهم اكتساب الأمن الفرنسي من أخوة الإيمان العاملين في الجمارك وغيرهم من الرسميين العثمانيين، كما أنّها لعبت دوراً إيجابياً في حماية الفرنسيين وغيرهم من الأجانب من المحامين الذين كان بإمكانهم اقتحامهم في النظام القضائي العثماني الذي اتّصف بالتعقيد المرْبك والترهيب. ربما لم يأت الأمر نتيجة صدفة ولكن وفي نفس الوقت الذي كان فيه السفير الفرنسي يدافع عن

---

(50) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 26, p. 18.

(51) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 26, p. 22, n. 2.

obeikandl.com

الترجمان اليهودي الانتماء والعامل في خدمة القنصل التابع له، كان يهودي آخر، يدعى «رابْع» (Rab)، يتقدَّم بدعوى ضد هذا الأخير (أي القنصل الفرنسي) أمام قاضي إزمير[52].

ولا ينبغي للمرء هنا أَن يسارع إلىٰ الاستنتاج من هذه الحادثة أَن كل النزاعات والخلافات كانت قائمة بين كل المتَّحدات ودائرة داخل كل منها. إِذْ، وأسوة بمعظم الخلافات الحادَّة التي عرفتها إزمير، وتورّط فيها كل من الإنجليز والفرنسيين الذين كانوا يقارعون مواطنيهم، أرهق اليهود والأرمن واليونانيين والمسلمين بعضهم بعضاً وغالباً ما دخلوا الأحلاف مع الأغراب. هذا ما قام به، علىٰ سبيل المثال، اثنان من الإنجليز التمس كل واحد منهما العون من أعضاء انتمَوْا إلىٰ المتّحد اليهودي في إزمير، سعياً وراء مؤازرتهم للواحد ضد الآخر. ومع حلول العام أَلف وستمائة وتسعة وثلاثين (1639)، وفي ظل انحلال ملفت طال الاستقلالية المتَّحدية، قامت زمرة من اليهود والإنجليز بمعارضة عصبة أُخرى من اليهود والإنجليز في دور قضاء إزمير[53]. وتنبؤنا هذه القضية التي استمرت لسنوات الكثير عن الاقتصاد المعقَّد وحتى عن العلاقات الاجتماعية التي كانت تشكِّل العُرْوَةَ الوثقى بين المتَّحدات

(52) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 26, p. 20, n. 2.

(53) انظر «غوفمان» (Goffman)، Britans in the Ottoman Empire، الفصل الرابع.

الاجتماعية والدِّينيَّة في المدينة. كما أنها تلقي الضوء علىٰ الوقائع التي حجبت الخطوط المتَّحدية الفاصلة، التي اعتقد كثيرون ممن انكبوا علىٰ دراسة المجتمع العثماني أنَّهم استطاعوا تحديدها والتعريف بها. ففي إزمير، كان سُلَّم الولاءات الدِّينيَّة واللغويَّة الذي حاول القادة من خلاله إقرار الاستقلالية المتّحدية عرضة للانهزام بفعل الغيرة التافهة والجشع والتعقيد الذي طبع واقع الأمور في عالم كل من التجارة الناشط هذا. ولقد شكَّل الأرمن والهولنديون والإنجليز والفرنسيين والروم الأورثوذكس واليهود المسلمين والبندقيين شبكة غَنِيَّة ومذهلة من المجموعات الائتلافية التي غالباً ما أربكت الجهود القانونية والمجتمعية المبذولة من أجل الحفاظ علىٰ الاستقلالية الذاتية في هذا المجتمع المتصف بتنوّعه العرقي والديني واللغوي. من المرجح أَن تكون مصادرنا ـ ولا سيما منها الزاخرة بالقواعد والأنظمة التي تشكِّل قواعد فهمنا وإدراكنا للحياة المتحدية العثمانيَّة، قد أدَّت بنا، عبر إيراد هذا المثل، إلىٰ التضليل علىٰ نحو يستحق الشجب، إذ جاء اعتمادنا لها كانعكاس لنموذج أَو مثال، كان في حقيقة الأمر، بعيداً كل البُعد عن الواقع المتعددة الجوانب الذي اتخذ من السوق التجارية حَيِّزاً له.

إن سيرة «شابيتاي تزيڤي» (Shabbetai Tzvi) الذاتية، وهو علىٰ الأرجح أشهر من عُرِف من اليهود في الإمبراطورية العثمانيَّة، ليست سوى صورة مصغَّرة عن المتَّحد اليهودي في

إزمير، خلال القرن السَّابع عشر. وتقول السيرة إن والد «شابيتاي» (Shabbetai)، وهو يدعى «موردخاي» (Mordecai)، قد انضم إلىٰ العديد من اليهود الآخرين الذين هاجروا من «موريا» (Morea) إلىٰ إزمير حوالي العام ألف وستمائة وأربعة عشر (1614)[54]. وفي بداية الأمر، وجد له عملاً في حاشية إزمير الاقتصادية حيث برز كبائع للبيض. ولكنه ما لبث أن دخل النواة المركزية التجارية في المدينة كوسيط أو عميل تجاري يعمل لصالح التجَّار من الإنجليز. ومشى شقيقا «شابيتاي» (Shabbetai) الأكبران في إثر والدهما، فاشتغلا في مجال السمسرة، مما دَرَّ علىٰ العائلة ثراءً حرَّر الابن الأصغر فيها، وهو «شابيتاي»، من ضرورة العمل لكسب الرّزق، فتفرّغ لمتابعة دراسات تلمودية تحت وصاية وبإرشاد بعض من أهم وأشهر الرَّبَابنة، الذين هاجروا هم أيضاً إلىٰ إزمير، يَشُدُّهُم إليها ثراءها.

غير أن ما اكتنفت عليه إزمير من تنوّع وبيئتها من مُحَفِّزات، عَرَّضَ الشاب مفاهيم الهرطقة، إذ نَهَلَ البعض منها من المتصوفين اليهود ومن غيرهم من المسلمين والمسيحيين الذين انْتَمَوْا إلىٰ مِلَلٍ وطوائف دينيَّة مختلفة والذين تشارك وإيّاهم السكن في المدينة المرفئية. ومع حلول الستينات من

(54) لا تزال سيرة «تزيفي» (Tzvi)، لصاحبها «غرشوم شولم» (Gershom Scholem)، وهي أكثر السِّيَر الذاتية شمولية وإقناعاً، موجودة تحت عنوان: Sabbatai Sevi: The Mystical Messiah, 1626-1676.

obeikandl.com

القرن السادس عشر (1660)، كان «شابيتاي» (Shabbetai) قد نبذ اليهودية التقليديَّة وخرق معظم الأنظمة المتَّحدية واعتنق أحد أَكثر المذاهب سرِّيَّة وشعبيَّة. وفي العام أَلف وستمائة وستة وستين (1666)، كان قد أَقنع نفسه والعديد ممن كانوا يدينون مثله بالمذهب عينه، أنّه المسيح المنتظر. وكان للوجد الصوفي الذي أَتى نتيجة ذلك، الأثر البالغ في بعثرة المتَّحد اليهودي الحديث النشأة والهَشّ التركيب في إِزمير؛ غير أنّه انتشر في العالم اليهودي وانعكس، علىٰ وجه الخصوص، تمزّقاً في تجارة الإِمبراطورية العثمانيَّة. وعلىٰ إِثر الكارثة التي أحدثها اعتناقه للمذهب الجديد عام ألف وستمائة واثنين وسبعين (1672) ووفاته التي أَتت عام ألف وستمائة وستة وسبعين (1676) (أي بعد أربعة أعوام)، تقلَّصت شعبية «تزيڤي» وانحسر وهجها، في حين بقي ما خَلَّفَه متجسِّداً في أفراد الـ (dönmes). ومع ذلك، فإِن المقام الرفيع الذي بلغه لم يكن فقط نتيجة للاستياء الأيديولوجي والوهن الاقتصادي المتفشين داخل المتَّحد اليهودي في العالم العثماني، وإِنما ساهم أيضاً في تَكَشُّفِ قدرة إِزمير الإِستِعَابية علىٰ الصعيدين المجتمعي والفكري.

والجدير ذكره تَزَامنت شعبية «تزيڤي» مع الأزمة الاقتصادية إِذْ ساهمت في تغذيتها وقد كانت آنذاك تتشبَّث بالمتَّحد اليهودي كما ببقية العالم العثماني اليهودي. أما أسباب الإِثراء الوافر الذي نعم به هذا المتَّحد في إِزمير، فلقد كمنت في ما كانت

لأعضائه من مهارات بارزة في مَجَالَيْ مراقبة جباية الرسوم الجمركية واستعمال الفعالية والنفوذ الناتجين عنهما للهيمنة علىٰ نواحٍ أُخرى من التجارة، فأمكن لهم الإفادة منهما ضمن دائرتي نفوذ، تمثَّلت أولاهما في إمكانية تعويل جابي الرسوم الجمركيَّة علىٰ منصبه لدخول الشبكة التجارية العثمانيَّة التي كانت قد امتدت وتوسَّعت وتطوَّرت مع الانتصارات التي شهدتها الإمبراطورية في القرنين الخامس والسادس عشر، مما أمَّن لهذه الدائرة الاستمرارية خلال القرن السابع عشر فأضحت ميداناً أساسياً تطلق فيه الشبكات اليهودية ـ التي اتَّخذت من إسطنبول وسالونيكا حيِّزاً لها ـ العنان للتنافسية فيما بينها فكان رخاء اليهود الاقتصادي هو ما أَسْفَرَ عنه تفوقهم في هذا المضمار. غير أَن إزمير شكَّلت حقل اختصاص ثان تمثَّل ببروز اليهود في إدارة شؤون التجارة العثمانيَّة مما سَهَّل لهم الدخول في النظام الشَّبكي الدولي التجاري الذي كان كل من الفرنسيين والإنجليز والهولنديين وغيرهم من رعايا الدول الأوروبية الأُخرى يعمل، حتى في ذلك الوقت، علىٰ إنشائه، وغايتهم في ذلك ليست اعتزامهم هدم التجارة العثمانيَّة، وإنما بالأَحرى إعادة تكوينها بغية دمجها في نظام يجعل من أوروبة الغربية نقطة ارتكاز له. وما لبث أَن استشعر التجَّار الأجانب الحاجة إلىٰ سكَّان محليين يقدِّمون لهم يد العون فيتدبَّرون أمورهم بلباقة ودهاء في خِضَمّ هذا العالم الجديد. فما كان من اختيارهم إلاَّ أَن وقع علىٰ

اليهود الذين بَدَوا وكأنّهم يَحْتكمون على أفضل العلاقات داخل الاقتصاد.

ولكن إدراك التجَّار، المتزامن مع إضعاف السلطة المركزية، أَن المناصب الإدارية لم تعد السبيل إلى الهيمنة على التجارة في إزمير، كما كانت عليه الحال في مدن مرفئية أقدم منها، لم يكن وليد الساعة. وهذا ما برَّر لجوء الأجانب إلى قطاع الطُّرق، والوجهاء المحليين والموظفين الرسميين المختلفين (وهم غالباً ما كانوا نفس الأشخاص تماماً)، سعياً منهم للتصدي لما كان يتخذه موظفو الجمارك اليهود من قرارات، وحتى، كما أَسلفنا الذكر، للتصدي للسلطات العثمانيَّة في إسطنبول. وبهذا وجدت الرابطة اليهودية نفسها بين شبكتين تجاريتين جهيضتين؛ فما كان كل من اليونانيين والأرمن وحتى البندقيين من أمثال «أورلندو» (Orlando)، إلاَّ أَن عملوا على حيازة المناصب فعملوا كوسطاء تجاريين وكسماسرة وحتى كقناصل في خدمة كل من الفرنسيين والإنجليز والهولنديين؛ وفي مُسْتَهَل الستينات من القرن السابع عشر (1660)، كانوا قد نجحوا في الحلول محل اليهود في تأدية مهام الوسطاء بين الأجانب من ناحية، وأولئك الذين يُعْنَوْن بتزويدهم بسلع مناطق الداخل التابع لإزمير، من ناحية ثانية. وبالرغم من أَن المتَّحد اليهودي لم يختلف كلياً من التجارة الدولية، فإن العديد ممن تبعوا «شابيتاي تزيڤي» (Shabbetai Tzvi) في العام ألف وستمائة

وستة وستين (1666)، استشعروا ولا شك الخوف الناشىء عن الوهن التدريجي الذي لحق ببروزهم.

التنوّع الثقافي في مدينة عثمانيَّة مرفئية:

غير أَن مجمل المدينة لم يشاطر المتَّحد اليهودي هذا الضيق. فقبل العام ألف وستمائة وستين (1660)، كانت إزمير قد امتدت في غير اتساق وانتظام وعلىٰ نحو فوضوي، علىٰ طول الواجهة المائية (البحرية) وداخل الهضاب المحيطة. وكان من الطبيعي أَن يتَّخذ الأجانب من الطريق الضيق الذي عُرف بشارع الفرنجة، وامتد بموازاة رصيف مرفأ إزمير الطويل حيث كان يتم شحن السفن وتفريغها، مستقراً لهم، لما كان يشكِّله من عُرْوة أساسية تربط المدينة بالعالمين المتوسطي والأطلسي علىٰ حدٍّ سواء. وفي هذه الجادة، المظَلَّلَة بالأشجار انتصبت الممتلكات الشخصية للمجتمع الأوروبي كالدور المزهوة بحدائقها وشرفاتها الغنّاء، وتعدَّدت المخازن المتكَهِّفَة في أحياء الطبقة السفلية من الجادة والزاخرة بالحياة، فانطوت علىٰ العشرات من الحانات والمقاهي، والعديد من الكنائس الممثّلة للطوائف المسيحية، وحتى المنتزهات والمسارح إضافة إلىٰ وسائل تسلية خاصة لا تعد ولا تحصى، تُقَدَّم في ضيافة القناصل والبارزين من التجَّار. ففي تقرير توصيفي له، كتب الفارس (الشوڤالييه) «دارڤيو» (The Chevalier d'Arvieux) المقيم في إزمير في الخمسينات من القرن السابع عشر (1650)، يقول:

«كنت في معظم الأمسيات، ممن اعتادوا ارتياد منزل السيد إدوارد (M. Edouard)، وهو تاجر إنجليزي معروف، فأنضم إلىٰ ضيوفه... كانت زوجته في ريعان الشباب، زاهية بجمالها، وتقوم علىٰ خدمتها أربع آنسات لا تَقُلنَّ عنها تألّقاً وشباباً وهو جمال كان يدفع بنا نحن الشُّبان إلىٰ التَّلَهف والتَّنَهد. وكانت السهرات حافلة، تقام فيها الرقصات غالباً، ويقدم خلالها العشاء، فَيَنْعَمُ بها كل من كان مَدْعُواً إليها، كالسيدات اليونانيات والضيوف من الأتراك، الذين أنتابهم الذهول بادىء الأمر لما كانوا شَهدوه من مجريات تدور فيها، ولكنهم ما لبثوا أن اعتادوها[55]. أما الموظفون الرسميّون، الذين كان يشدّهم الشّواق والحنين إلىٰ الوطن والأسرة، فكانوا يجدون في هذه المناسبات الرفيعة الثقافة والحديثة الطَّابع كتلك السائدة في المدن الأوروبية الغربية، ملاذاً يستعيدون فيه أجواءهم الحميمة ويستذكرون فيه منازلهم البعيدة، فيُدْخِلُ البهجة والحبور إلىٰ أَنْفُسِهِم التي أضناها العمل في محيط كانوا فيه فريسة للوحشة، وعدم الإلفة والاغتراب.

---

(55) انظر: Chevalier d'arvieux, Mémoires du Chevalier d'Arvieux, Envoyé Extraordinaire du Roy, etc, ed. J. B. Labat, Paris, 1735, vol. 1, p. 101؛ وردت شهادة الشوفاليه دارفيو في كتاب «وارن لويس» (Waren Lewis)، Levantine Adventurer: the Travels and Missions of the Cehvalier d'Arvieux, 1653-1697 (New York, NY, 1962), p. 35.

وما أَن تنتهي السهرة حتى تعود بهم الخطوات القليلة إِلىٰ السوق الشرقية الأساسية، التي كانت تَشُقّ طريقها متلوِّية علىٰ نحو ثعباني وراء وإِلىٰ الجنوب من شارع الفرنجة. ولم تكن هذه السُّوق ـ التي تقوم مقام الرمز في مدينة عثمانيَّة قيادية كإِزمير ـ، لتختلف كثيراً عن الأسواق المَدَنية التركية الموجودة في أيامنا هذه. والملفت في هذه السُّوق الشرقية القديمة، في تلك الأيام، كَمَن في ترتيبها وتنظيمها بناء لانتماء الباعة فيها، ولماهية السِّلع التي كانوا مختصين بالاتّجار بها: فيقال إِن الأرمن اتَّخذوا من المعبَرَين المؤديين إِليها مركزاً لنشاطهم التجاري، إِذْ كانوا يبيعون الحرير والمخَيَّر (أَو الموهر، وهو نسيج من وبر ماعز أنقرة الحريري الطويل) عند أوَّلهما فيما كانوا يطرحون المجوهرات للبيع عند ثانيهما. وخلف زاوية الشارع، كان اليهود يتاجرون بالحرير كما بالقطن والصوف. وفي الجانب الآخر من السُّوق، كان اليونانيّون يتجوَّلون منادين في الشوارع علىٰ ما اشتملت عليه بضاعتهم من المصْطكى والأسماك والنبيذ، والجلود والحرير الخام وخيوط الغزل الصوفيّة؛ ونزولاً باتجاه الزقاق، كان الأَتراك يفترشون الأرض، فيبيعون العنب والتين المجفَّف والفستق والحبوب. وإِذا ما قام الزائر بالتفاتة صغيرة، لوجد نفسه في ساحة شعبية اتَّسَعَت لِتَكْتَنِفَ سوقاً قائمة في الهواء الطلق، تعج بالحشود من الباعة والمتسوّقين، ويحتشد فيها القرويون الذين كانوا يَأْتُونَها

فيطرحون فيها ما لَذَّ وطاب من المنتوجات الطازجة التي كانت تنضح بها مناطق الداخل الجوّاد. كل سكّان المدينة المرفئية كانوا يجدون في هذه المعابر حَيِّزاً رحباً يَلْتَقُون فيه، فيحاذون بعضهم بعضاً، ويتجاذبون أطراف الحديث، رافعين الكلفة، فيما ينشغل الباعة منهم بالصراخ والمساومة بلغات مختلفة كالعربية والأرمنية والهولندية والفرنسية واليونانية والإيطالية واليهودية، والإسبانية، والتركية، وما اشتملت عليه اللغة الإنجليزية من لكنات نطقت بها الألْسُنُ المتعددة، فامتزجت اللغات واختلطت في فضاء السُّوق الرحب، جاعلة من شارع الفرنجة هذا مكاناً يَبْعَثُ علىٰ العجب لوفرة ما كان يَعُجُّ به من أصوات، ومناظر وروائح.

وفيما كانت السوق تشكِّل مَقْصَدَ أبناء المتَّحدات الدِّينيَّة المتجانسة في إزمير العثمانيَّة، يلتقون فيها للتداول بالأعمال بروحية غلب عليها الوُدّ والتآخي، كانت هذه المتَّحدات نفسها، واتساقاً مع العادات العثمانيَّة المألوفة، إلىٰ الإقامة في أحياء منفصلة، ما لبثت أن نبتت لها فروع إلْتَفَّت حول الجوامع والكنائس والمعابد اليهودية. والجدير ذكره أن المقاطعات المنتشرة علىٰ شكل مِرْوحي إلىٰ الشرق وإلىٰ الجنوب من السوق الرئيسة، كانت تشكِّل موطن رعايا المتَّحدات العثمانيَّة المختلفة: فعلىٰ سبيل المثال، قطن الأرمن حَيّاً قديماً ومُتَّسِعاً، عُرِف باسم «سيماتي جبران» (Cemaat-i Gebran)، ووقع خلف

السوق مباشرة، حيث عاش العديد من الأرمن. أما اليهود، فلقد اختاروا العيش خلف حَيّ «ليمان ـ إي إزمير» (Liman-i Izmir)، الذي وقع إلىٰ جنوبها تماماً، في حين أقامت الأَكثرية التركية في نصف دائرة رحبة الأُفق، التفت حول الجزء المركزي من السوق وخلا من وجود المسلمين. وفي المحالّ، كتلك التي عُرفت باسم «مسجد السلاطين زاد» (Mescid-i Selâtinzade)، اتخذ «فايق باشا» (Faik Pasa) و«هان ـ بيك» (Han-Bey)، من سفح جبل «باغوس» (Mount Pagos)، موقعاً لمنازلهم، في وقت انتصبت فيه القلعة القديمة، المسماة «كاديفكال» (Kadifekale) ـ وهي علامة فارقة أُخرى تدل علىٰ المدينة العثمانيَّة ـ علىٰ الهضبة المائلة نحو داخل المرفأ، أما ما فاض من المياه، فكان يتدفَّق حول هذا مُلْتَقاً إلىٰ الجنوب حيث وَقَعت أحياء «اليازجي» (Yazici) و«علي شاڤوش» (Ali Çavus).

ولا يَسَعُ الرَّاجِلُ في هذه الأحياء البالغة التعقيد كالمتاهة، والتي تخترقها الطُّرق والشوارع الضَّيِّقة والمُتَعَرِّجَة والمُنْزَلِقَة بمحاذاة واجهات المباني الشاهقة، إلاَّ أَن يَرْمُقَ بنظرات خاطفة ملؤها الفضول، تلك الأبواب والشرفات المشَرَّعة، مُتَحَرِّقاً شوقاً للنظر إلىٰ داخل البيوت، عَلَّه يعرف ما يدور فيها، وما تنطوي عليه من عوالم خاصة. وإذا ما أَضناه السير، استطاع دخول فناء أَو ساحة دار، حيث البرودة المعتدلة تدعو المؤمن إلىٰ الاستكانة والصلاة في واحد من بيوت الله الكثيرة المهيمنة علىٰ

طوبوغرافيا المدينة، إذْ تشتمل إزمير على اثني عشر جامعاً، وتسعة أو عشرة معبداً يهودياً إضافة إلى العديد من الكنائس. أمّا إذا شاء الراجل أن يُغامِرَ فيتسلّق الدرب المؤدية إلى الشمال الشرقي، فعليه أن يتكبّد مُعاناةَ الروائح الكريهة والمثيرة للاشمئزاز التي تَنْبَعِث من الـ«شافان» (Shaphane)، وهو موقع صناعي يُسْتَخْدَم في مجال دباغة الجلود، ويُعَدّ واحداً من مستلزمات المدن العثمانيّة. ولكن الراجل لا يلبث أن يَتَحَرَّرَ من معاناته هذه عندما يدنو من مشارف نهر «كيمر» (Kemer)، فيسير باتجاهه متمهلاً مستمتعاً بنزهته حتى يصل «جسر القافلة» (The Caravane Bridge) الذي يظلّل النهر، فيجتازه بسهولة ويُسْر، تماماً كآلاف الجمال والدواب والخيول التي تندفع عليه في بعض الفصول، حاملة إلى إزمير منتوجات مُسْتَقْدَمَة من الأناضول ومن الشرق، قبل أن تعود أدراجها وهي تَنُوءُ تحت ثِقل ما تعرضه أوروبة من سِلَعٍ وبضائع.

والجدير ذِكْرُهُ ما زَخَرَتْ به إزمير من أساليبَ وأشكال هندسية دينيَّة وتجارية ٱبْتَدَعَها أُناس ممن أَدَانوا باليهودية والمسيحية والإسلام، فتعايشت على نحو صعب، مُلْزِمَةً السكان بالتقارب بعضهم من بعض، وبالتفاعل فيما بينهم. ولكن هذا النمو العمراني، الذي طبع الحِقبة الأولى فدفع بالمدينة إلى التمدّد دونما ٱتِّسَاق وعلى نحو إنْتِقَائِي كيفما اتفق، عكس في الحقيقة النقص في حُسْنِ الإدارة وٱتزان التوجيه، اللّذين يُشَكِّلان رَكِيزَتَيْ

النظام المركزي القوي، وهو ما كانت تَفْتَقِرُ إليه إزمير. فبدايات المدينة شهدت، علىٰ سبيل المثال، تشييد العديد من الكنائس بالرغم من القيود الإسلامية المفروضة علىٰ مثل هذه الصروح، في حين كان العديد من القناصل والوسطاء التجاريين الميسورين ينكبون علىٰ بناء رصيف خاص بهم، ممتد في البحر خلف منازلهم، فيفيدون منه في الظاهر في ممارسة ركوب الزوارق الممتعة، وفي الخفاء في تهريب السِّلع بسهولة وراحة واطمئنان.

ولم يكن الأجانب من التجَّار أَو السُّوَّاح لِيَقْصُرُوا أَنْفُسَهُم علىٰ البقاء ضمن حدود شارع الفرنجة، إِذْ غالباً ما كانوا يَقْصِدون «منتزهَ القُنْصُلِ» الذي يلتف حول خليج إزمير[56]، حيث كانوا يجدون الراحة وسُبُل الاستجمام، فتبقى النزهة في أرجائه ذكرى طيِّبة يَسْتَحْضِرُها أَحَدُ عابري السبيل، فيقول:

> «درجت الأمّة الإنجليزية علىٰ دعوتنا إلىٰ نزهة مسلية عامّة في غابة تقع علىٰ بعد ستة أميال تقريباً عن المدينة، حيث كنا نُسْتَضَاف بحفاوة تركية فريدة من نوعها. كانت المواقد محفورة في الأرض، والمقاعد مصنوعة من الأخشاب، والحطب نَلُمُّه كيفما وُجِد. وكان ما نَفْتَرِشُه من بسط يمتد في ظل شجرة وافرة الأغصان وقد وقعت قرب نبع تفجّرت

(56) انظر صورة المنتزه في مُؤَلَّف «جان دو مون»
Jean Du Mont, Voyages dr Mr. Du Mont, en France, en Italie, en Allemagne, à Malthe, et en Turquie, vol. II (La Haye, 1699).
ولقد استنتج «غوفمان» (Goffman) الصورة عينها في مُؤَلَّفِهِ:
Izmir and the Levantine.

منه المياه الرقراقة العذبة. وكنا كلنا نجلس القرفصاء، وننعم بأفضل ما كانت تؤمّنه لنا الغابة من فاكهة غريبة متنوّعة، كالعنب والرمّان والفستق والتفّاح والتّين (Plummes)[57].

ومن هنا نستنتج أَن إزمير لم تؤمّن فقط السلوى والراحة مع قوم اتّصِفوا بالودّ، وفي حَيِّز تَأَلَّق بهندسة مألوفة، وإنما أيضاً أَمَّنَت البهجة التي تفيض بها أرض العجائب الغريبة.

تدخّلات الباب العالي:

أخذ نمو إزمير بالاضطراد في الخمسينات والستّينات من القرن السابع عشر (1650 ـ 1660)، في وقت كثر فيه عدد السكّان القادمين من الساحل الأناضولي وأَغْرَقَت وفود الأرمن المسيحيين، والروم الأورثوذكس واليهود والمسلمين العثمانيين المدينة، سعياً وراء استغلال ما كانت تَزْخَرُ به من ثروات وَرَغْبَة في الإفادة والتمتع بما كانت تُؤَمِّنُه من حريَّة. ومع حلول منتصف القرن، وبالرغم من استمرارها بالمفاخرة بما اكْتَنَفَت عليه من تَعَدُّدِيَّة تركية مسلمة، أخذت متَّحدات الأرمن واليونانيين واليهود والعثمانيين، والهولنديين والإنجليز والفرنسيين والبندقيين الواسعة بالتَّحَلُّقِ حولها مُضْفِيَةً عليها سِمَةً شُمُولِيَّةً عالمية حَقَّة. ولكن، وفيما كانت إزمير آخذة بالنمو،

(57) انظر «ريتشارد بارغراف» Richard Bargrave،
A Relation of Sundry Voyages & Journeys made by mee, f. 11.
هذه اليوميات محفوظة في The Bodleian Library, Rawlinson Mss. C. 799.

مُظْهِرَة تَكَيُّفِيَّة مثيرة للإعجاب، غَيَّرَت الحكومة العثمانيَّة الموقف الذي سبق لها أَن اعتمدته تجاه المرفأ. فأقلع معظم وجهاء إسطنبول وأكثرهم نفوذاً وأهميَّة عن اعتبارها مدينة طُفَيْلِيَّة تَسْتَنْفِذ قِوَى من حولها، وبدؤوا ينظرون إليها كمدينة تتولَّد فيها العائدات التي كانت الخزينة السلطانية، والجيوش الإمبراطورية على حدٍّ سواء في حاجة مُلِحَّة إليها. وبالتالي أقلعت الحكومة عن تصميمها السَّابق القاضي بإزالة إزمير من الوجود، معتبرة إيَّاها مدينة استهلاكية تُنَافِسُ إسطنبول. ومع أُفُولِ الستِّينات من القرن السابع عشر (1660) على وجه التحديد، سعت الحكومة إلى الإفادة من ثراء إزمير الوافر، وذلك عبر تشجيع التجارة الدولية وعبر العمل على إعادة دَمْجِ المدينة في الهيكليَّة الاقتصاديَّة والإداريَّة للإمبراطوريَّة.

وتزامنت هذه الخطوات مع اكتساب حكم السلطان قدرة إضافيَّة على تنفيذ سياسته الجديدة. ففي حين كانت الفوضى وقلَّة الإتقان تشكِّلان السِّمة الطاغية على الأداء الإمبراطوري في مستهل القرن السابع عشر، أوجدت القِوى الجَذْبِيمَركَزِيَّة في الستِّينات والسبعينات (1660 ـ 1670) من القرن انبعاثاً جديداً في السلطة العسكرية العثمانيَّة وألحقت الإهمال بالخزينة. وعندما تَسَلَّم الصَّدر الأعظم «كوپرولو محمَّد باشا» (Koprülü Mehmed Pasa) مقاليد الوزارة العليا أَو الباب العالي عام أَلف وستمائة وثلاثة وخمسين (1653)، شرعت الدولة بإعادة ضمّ المنطقة المحيطة

بإزمير أسوةً بالمقاطعات النائية عنها إلىٰ إسطنبول، وذلك علىٰ الصعيد الإداري. أمّا في غربي الأناضول، فلقد حاولت سلوك المَسْلَكَ عينه ولكن ليس عبر إدخال الإصلاحات إلىٰ المقاطعة وفقاً للنموذج الكلاسيكي القاضي باتّساق وتماثل المدن الصغيرة ومناطق الداخل، وإنما عبر اعتماد الإجراءات التالية:

- اعتقال من أُتّصِفَ من مواطنيها بالنفوذ والفَعَّالِيَّة.
- مصادرة أملاكهم وتجريدهم منها.
- تدمير سيادتها الاقتصادية.
- الدفع بتجارتها القائمة علىٰ الاستيراد والتصدير إلىٰ اعتماد تعريفات متقلِّصة (إلىٰ تقليص تعريفاتها).
- نقل جزء من فائض أرباحها إلىٰ حاضرة الإمبراطورية، أي إلىٰ إسطنبول[58].

ولقد درج العثمانيون علىٰ تعزيز الإجراءات والتدابير، من بناء وإدخال التعديلات، التي كانت تُعَدُّ من المظاهر البارزة لسياستهم في الأراضي الخاضعة لسلطانهم. وللمرة الأولى في

(58) انظر «نكمي أولكر»:

Necmi Ülker, «The Rise of Izmir, 1688-1740», (Ph. D. diss., University of Michigan, MI, 1974);

وانظر أيضاً «باركي» Barkey, Bandits and Bureaucrats, pp. 189-228 ففي مُؤَلَّفِه هذا، يعتبر «باركي» (Barkey)، أن بدايات القرن السابع عشر شكّلت حِقبة برزت فيها المفاوضات بين الدولة العليَّة والمقاومين من الرعايا المحليين في سبيل إدخال ما يضمن التكيّف من تعديلات.

أواخر القرن السَّابع عشر، ٱرْتَقَى من شَغَلَ منصباً حكومياً بارزاً من أبناء إزمير إلىٰ مقام حماة ورعاة الأوقاف الدينية (Vakifs)، وهذه دلالة تشير بوضوح وجلاء إلىٰ أَنَّ اللذين تَبَوؤا المقام الرفيع من وجهاء العثمانيين كانوا في طور إدراكهم المتنامي لتأثير المدينة ووفرة ثراءها. وفي ظل حكم «كوپرولوس»، دخلت إسطنبول أخيراً هذا الأفق الجديد، فعملت علىٰ تعديل تطور إزمير ونُمُوِّها عبر إطلاقها حَمْلَةً ناشِطَةً من البناء العام فيها.

غير أَنَّ أَزمة عسكرية، عوضاً عن أُخرى ضرائبيَّة ماليَّة أَو سياسيَّة، ما لبثت أَن حَدَّدت مسارَ حملة البناء التي ٱعتمدتها الحكومة وَشَرَعَتْ في تنفيذها. ففي العام أَلف وستمائة وستة وخمسين (1656)، اسْتَشْعَرَ الصدرُ الأعظم الحاجة الماسَّة لِسَحْقِ حصار ضربه البندقيون علىٰ مضائق الدارنيل (Dardanelles)، خِشية أَن يتهدَّد مدينة إسطنبول بالمجاعة وما يرافقها من قلق واضطراب اجتماعيين. وفي خطوة يائسة منه، أصدر الصدر الأعظم أوامره إلىٰ التجَّار الإنجليز القابعين في سفنهم المثقلة بالسِّلاح وكانت آنذاك راسية في خليج إزمير، بالعمل علىٰ إعداد وتأهيل البحرية العثمانيَّة. فما كان من القباطنة الإنجليز إلاَّ أَن ردّوا علىٰ الأمر بغطرسة ولاذوا بالفرار رافعين الأشرعة[59].

(59) انظر «غوفمان»: Goffman, Britans in the Ottoman Empire, ولا سيما الفصل العاشر منه، إضافة إلىٰ ما ورد من ذكر للأمر في مواطن متعددة من المؤلَّف عينه.

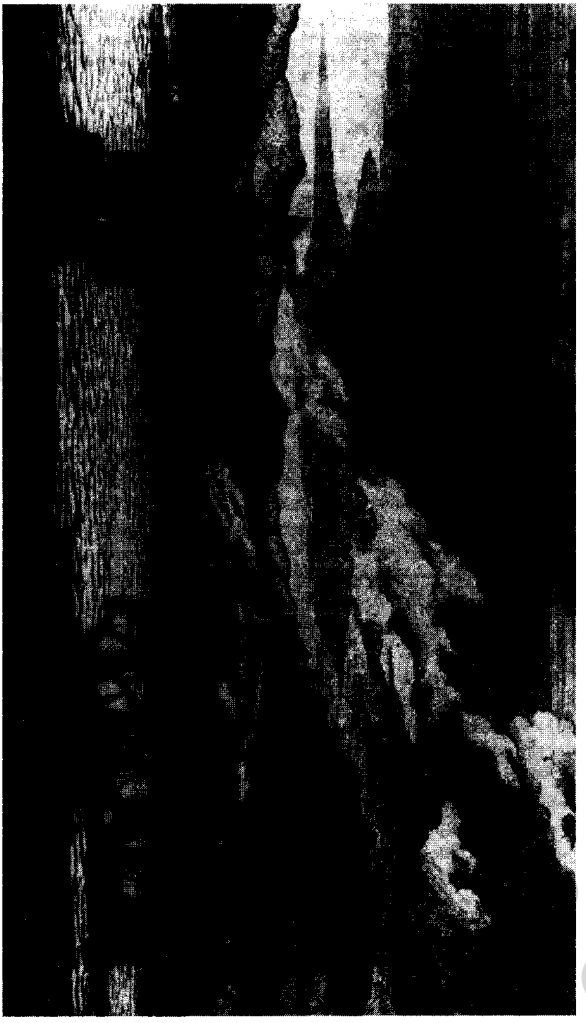

منظر شامل عريض (بانورامي) لإزمير من الخليج، في أواخر القرن السَّابع عشر، وقد بدت في أمامية الرسم السفن القادمة من الأطلسي وهي على وشك الرُّسُوّ. أما في وسط الرسم، فيبدو مِهْمَازٌ من اليابسة وقد عَلَتْ أَسَلَتَهُ «سانكاكبورنو كاليسي» وفي خلفية الرسم، تبدو المدينة نفسها وقد توجتها القلعة.

وجاء هذا الحدث ليثبت للسلطة أَن افتقارها لقلعة حصينة هو العامل الذي حال دون تطبيق أوامرها ووضعها موضع التنفيذ، مسبِّباً ليس فقط بضعف عسكري ـ ظهر جليّاً واضحاً عام أَلف وأربعمائة واثنين وسبعين (1472)، عندما قام أسطول بندقي بوقاحة بسلب ونهب المدينة بعد الاستيلاء عليها ـ وإنما أيضاً بضعف في التنظيم، كان يتهدَّد القطاع الضرائبي، إِذْ وفي غياب قلعة حصينة تحتل موقعاً استراتيجياً، لم يكن بإِمكان السلطات ضمان إِبحار السفن من الميناء بعد أَن تفي بما يتوجب عليها من رسوم جمركية وغيرها من النفقات.

ولم يكن علىٰ السلطة العثمانيَّة أَن تتكبَّد عناء البحث عن موقع مثالي يصلح لتشييد قلعة من هذا النوع، إِذْ كان الموقع موجوداً. ففي منتصف الطريق تقريباً المؤدّية إِلىٰ «كارابورنو» (Karaburnu)، ـ وهي شبه جزيرة دأبت علىٰ حماية إِزمير من الرِّياح الشرقيَّة ـ والمدينة، يوجد منفذ، يتدفّق من خلاله نهر «جيدز» (Gediz) المهرول من الشمال، فيصب في خليج إِزمير. وفي ذلك المكان تعاظم الرَّاسب الغريني، فقلَّص من مساحة القناة الصالحة للملاحة، مما انعكس تعزيزاً من قدرات قلعة واحدة مُشَيَّدةٍ علىٰ مِهْمَازٍ صغير من الأرض واقع إِلىٰ الجنوب من الساحل، علىٰ المحافظة علىٰ النظام وضبط الأمن فيه. وبانقضاء فترة وجيزة علىٰ الهزيمة الكاملة التي حَلَّت بالعثمانيين عام ألف وستمائة وستة وخمسين (1656)، أصدر «كوپرولو

محمَّد» (Köprülü Mehmed) الأمر بتشييد هذه القلعة التي عُرفت باسم «سانكاكبورنو كاليسي» (Sancakburnu Kalesi)؛ وما إن أُتِمَّت أعمال البناء فيها عام أَلف وستمائة وثمانية وخمسين (1658) أَو عام أَلف وستمائة وتسعة وخمسين (1659)، حتى أمكن للدولة أَن تَسُدَّ منافذ الميناء وتدافع عن المدينة ضد البندقيين وغيرهم من المعتدين. أضف إِلىٰ ذلك قدرتها الجديدة والمضاعفة علىٰ ضبط سير الأمور فيها، وعلىٰ مراقبة تحصيل الرسوم الجمركيَّة من التجارة التي كانت تدور في فلكه.

وكان هذا فعلاً ما سارع العثمانيون إِلىٰ وضعه حَيِّز التنفيذ، وهم درجوا، حتى قبل الاستيلاء علىٰ القسطنطينية، علىٰ تحصيل الرسوم الجمركية في قلاع «بوغاز» (Boğaz)، التي كانت مولجة مهمّة مراقبة القناة المؤدية من البحر الأَسود (Black Sea) إِلىٰ بحر إِيجه (Aegean Sea). ففي أواخر الخمسينات من القرن السَّابع عشر (1650) وكجزء من الاستراتيجية التي وضعها «كوپرولو» (Köprülü) فسعى من خلالها لإِعادة تمركز السلطة والقِوى، نَفَّذ العثمانيون سياسة مشابهة في «سانكاكبورنو» (Sancakburnu) ـ كما في غيرها من القلاع والحصون المتواجدة في كل مكان من الإِمبراطورية[60] ـ وهو قرار لَقِي الاعتراضات الشاجبة الغاضبة من قبل الأمم الأجنبية التي كانت قد نَمَت

(60) انظر علىٰ سبيل المثال:
BOA, BADH, A. DVN, folder 31, doc. 47 (Gugust 29-September 8, 1660),
حيث تصدر الحكومة أوامرها إِلىٰ أي نوع من السفن التي تجتاز

obeikandl.com

واعتادت اعتماد سياسة عدم التدخّل في الشؤون والممارسات التجارية وهو مبدأ يقاوم التدخّل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلاّ بمقدار ما يكون ضرورياً لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية. ومع حلول صيف عام ألف وستمائة وسبعة وخمسين (1657) علمت المحطات التجارية الغربية المستقرَّة في المدينة بخطة كبير الوزراء القاضية بتشييد القلعة وخشيت نتائج الاتّجار في الميناء. ففي الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوڤمبر من العام ألف وستمائة وسبعة وخمسين (1657)، أعطى القَيِّمون الإداريون على شركة المشرق الإنجليزية قنصلها المعتمد في إزمير تعليمات دَعَتْهُ فيها إلى إجراء مشاورات ومحطته التجارية في المدينة، حول اعتماد أحد السبيلين، ويقضي أولهما بلقاء السفن الإنجليزية قبل اجتيازها القلعة الجديدة بغية التحقّق بالتجربة والاختبار من إمكانية تعريضها للمراقبة العثمانيَّة، فيما يقضي ثانيهما بالعمل على إرسال هذه السفن إلى أي مكان آخر تفرغ فيه حمولتها[61]. ومع حلول الثالث والعشرين من نيسان/ إبريل من العام ألف وستمائة وتسعة وخمسين (1659)، كان الأجانب قد أتمّوا تأهبهم واحتشادهم في وقت راح فيه الموظفون الرسميّون في إزمير يتقدّمون من الباب العالي بشكاوى يتذمّرون فيها من امتعاض الفرنجة واحتقارهم

«سيدولباهير» (Seddülbahir)، وهي إحدى قلاع «البوغاز» (Boğaz)، بدفع نفس الرسوم التي تدفعها في أماكن أُخرى.

(61) انظر: London, PRO, State Papers 105/151, f. 160.

obeikandl.com

للإجراءات القاضية بتحصيل ما يتعلّق من الرسوم بالاستيراد والتصدير، ومن إصرارهم علىٰ أنّه سبق لهم أَن دَفعوا أربعين غرشاً لدور القضاء، مقابل رسو كل واحدة من سفنهم، واثني عشر غرشاً لحرس رصيف الميناء حيث يَتم إفراغ السفن وشحنها، ومن إعلانهم أَن أية ضريبة إضافية سوف تشكّل حملاً ثقيلاً[62]، لا طاقة لهم عليه. وما لبث الهولنديون والإنجليز والفرنسون والبندقيون من التجار أَن أدركوا أَن هذه وغيرها من المبادرات قد تُقَلِّصُ من نسبة أَرباحهم، وتَعْتَرِضُ سبيلَ أَحْدَث ما توصّلوا إليه من طرائق في ممارسة الأعمال، والتي غالباً ما كانت تُشَكِّل مَوضِع شك. وبالرغم من أَن الأجانب حاولوا مقاومة تدخّلِ الدولة والتصدّي له عبر اللُّجوء إلىٰ المقاطعة والتقدّم بالعرائض بواسطة ممثليهم المعتمدين في إسطنبول، فإن السلطات العثمانيَّة بقيت علىٰ ثباتها في موقفها، مُعَمِّمة ما أَتَت به من قوانين تُنَظِّم سيرَ العملِ الاقتصادي.

وفي العام أَلف وستمائة وواحد وسبعين ـ ألف وستمائة واثنين وسبعين (1671 ـ 1672)، حَطّ الرحَّالةُ «إِفْليَّا شِلِبي» (Evliyă Çelebi) رِحالَهُ في إزمير، بعد مرور ثلاثة عشر عاماً علىٰ إتمام أعمال البناء في القلعة، وقبل أَن يَضْرِبَ الزلزالُ إزمير بستة عشر عاماً فَيُحِيل القلعةَ ركاماً، التي جاء وصفه لها مطابقاً

(62) انظر: BOA, BADH, A. DVN, folder 30, doc. 76.
أودّ أَن أتقدم بالشكر من «كارولين فينكيل» (Caroline Finkel) لِلَفْتِها انتباهي إلىٰ هذا المرسوم القضائي المهم.

لما ورد في مصادِرِنا الأُخرى ومُثْبِتاً له، إِذْ كَتَبَ يقول:

«دَرَجَ رَبَابِنَةُ سفن متَّحد الملحدين علىٰ اعتماد طريقتين لا ثالثة لها: إما يُعْطون الأوامرَ بشحن السفن ودفع ما يشاؤوه من رسوم جمركية، وإما يرفعون المراسي تهيئاً للإبحار قبل اللَّوذ بالفرار والتلاشي في الأفق. وبذلك كان يَتم إِهْمَالُ رسوم إِزمير الجمركية. وفي آخر المطاف، أخذ الوزير الأكبر «كوپرولو» (Koprülü) المبادرة بتعيين جنود آستقدمهم من مقاطعات «عايدين» (Aydin)، و«ساروهان» (Saruhan)، و«سوغلا» (Suğla)، و«هوداڤندیغار» (Hüdavendigâr)، موكلاً إليهم مهمة بناء قلعة منيعة حصينة تطل علىٰ المضائق المتاخمة لـ«سانكاكبورنو» (Sancakburnu)، وذلك بإِشراف «الكاپيشيباشي چيڤيزيزاد آغا» (Kapicibasi Gevezezade Ağa). ومع إِتمام أعمال تشييد القلعة المذكورة، بات من المتعذّر علىٰ أية سفينة أَو أي مركب للملحدين المرور عبر هذه المضائق، كما استحال علىٰ أي من القطع البحرية التجارية آجتناب دفع الرسوم الجمركيّة. وفي ذلك العام، نجح مكتب الرسوم الجمركيّة بتحصيل أكثر من مئتي كيس من المال، وهو عدد أخذ يتزايد مع مرور الأعوام. وامتازت هذه القلعة بقوّتها ومناعتها المتأتيتين من موقعها، إِذ تَمَّ تَشْييدُها علىٰ أرض مستنقعية، متسعة منبسطة رملية، داخل مِهْمازٍ ضيق في خَليج إِزمير، فَتَوَسَّطت دائرةً بلغ قطرها ألفاً ومئة من الأذرُع. ولم يجد البنّاؤون حاجة لإِحَاطَةِ هيكلِ القلعة بِخَنْدَقٍ مائي، نَظراً لقربها من البحر، في حين نُصِبَتْ في داخلها مدافع مواجهة لليمّ، بات معها من المستحيل حتى علىٰ الطير اجتياز المضائق. واشتملت القلعة ـ الحصن علىٰ ثمانين من البيوت علا القرميد أَسْطُحَها وعلىٰ جامع في حين خَلَتْ من الخانات أَو الحمامات أَو

الأسواق. ولقد احْتُسِبَت أجور قائد القلعة وجنودها المئتين الشهرية من عائدات الرسوم الجمركية في إزمير. وللقلعة سبعة أبراج عظيمة تُسْتَعْمَلُ في الحراسة وتأمين الحماية لها، وهي تَكْتَنِف علىٰ مستودع يضيق بأفضل أنواع الأسلحة، تعد سبعين مدفعاً وصناديق حديديَّة مصفَّحة تحوي القذائف»[63].

ويَتَوقف الكاتب الرَّحَّالة في وصفه عند لوحة رُخَامِيَّة الصنع تعلو مدخل القلعة وقد نُقِشَتْ عليها بأحرف مُزخْرَفَةٍ الجملة التالية:

«عندما يقع نظر المشاهد علىٰ هذه القلعة، يتناهى إلىٰ مسامعه صوت باطني يقول: «لقد أصبحت هذه القلعة المفتاح التاريخي للبر والبحر. إنها بالتأكيد قلعة «سانكاك» (Sancak). والجدير ذكره إِزْفَاق العبارةِ بتاريخ البناء 1666 ـ 1667 وما يعادله في التأريخ الهجري 1077[64]. ويشير هذا التقرير ليس فقط إلىٰ العناية التي أولاها العثمانيون لبناء هذه القلعة الحصينة، وإنما أيضاً إلىٰ القصد الرئيسي الذي رمى إليه الباب العالي من وراءه إذ كمن في تنظيم وضبط التجارة واستيفاء الرسوم في

(63) انظر «إفْليّا شلبي سياهاتناميزي» Evliyâ Çelebi Seyahatnamesi, vol. IX, pp. 98-99.

(64) انظر: Evliyâ Çelebi Seyahatamesi, vol. IX, p. 99.
لا يمكن لهذا التاريخ أن يكون تاريخ جهوزيّة القلعة الذي، وبناء لما ورد في وائق أُخرى (انظر الحواشي الآنفة الذكر)، هو العام ألف وستمائة وتسعة وخمسين (1659) أو ما قبله.

ميناء مدينة إزمير الصاخب والناشط.

ولقد اعتادت إسطنبول على الإفادة مما كان يَنْتُجُ عن هذه التجارة من واردات، فَتَقْتَطِعُ منها التعويضات والمكافآت وتغدقها على الجنود الذين أَنْجَزوا بناء القلعة، في وقت درج الحكام على استثمار مبالغ منها لتمويل عمليات بناء البُنى التحتية التي أَعطت إزمير عدداً لا يُسْتَهان به من المميزات التي اعتبرت جوهرية أَساسية في مدينة عثمانيَّة قيادية. وخلال السبعينات من القرن السابع عشر (1670)، بادر «كوبرولو فازيل أحمد باشا» (Köprülü Fazil Ahmed Pasa) أخيراً إلى وضع برنامج أمكن له أَن يؤدي إلى نوع من الطوبوغرافيا التي سبق له أَن تواجد في المدن العثمانيَّة الأُخرى على مَرّ العصور: إذ أصدر أوامره برَصْف أَكثر شوارع المدينة وطرقاتها العامة أهمية، وبفتح وبناء قناة تضمن جَرّ المياه إليها من مراعي وسهول «بوكا» (Boca) و«هالكاپينار» (Halkapinar) المجاورة. كما إنَّه عمل على تشييد خان واسع، وسوق شرقية شعبية (bedestan)، وحمَّامات عامة، ومكتب فسيح الغرض منه استيفاء الرسوم الجمركية، وتنظيم وضبط الكميات الكبيرة من البضائع التي كانت تعبر من خلاله، فتنقلها القوافل أَو السفن من وإلى الميناء[65]. وتنطوي هذه الاستثمارات على إدراك العثمانيين المتنامي لأهمية إزمير وهي أهمية انعكست

(65) انظر «أولكر» (Ülker)، «Rise of Izmir».

ارتقاء في مكانة المدينة داخل حدود الإمبراطورية.

ولعل السَّبب وراء القرار الذي اتخذته الحكومة العثمانيَّة بضبط وتنظيم سير الأنشطة التجارية في إزمير، كمن في العزم الذي عقدته على وضع حدٍّ للمخالفات العديدة التي دأبت إزمير على إرتكابها في ممارساتها التجارية منذ أَن نالت استقلالها في مستهل القرن السَّابع عشر. ومن بين تلك المخالفات، يمكننا التوقّف عند:

- تفادي دفع ما كان يتوجب من رسوم جمركية على الحرير؛
- نقل البضائع وتحويلها مباشرة وبالطُّرق اللاشرعيَّة من سفينة إلى أُخرى؛
- شحن وإفراغ حمولة المراكب خارج سقيفة الجمارك الرسمية؛
- رفض السَّماح للرسميين العثمانيين إخضاع السفن الراسية في المرفأ للتفتيش الاحترازي.

أما أَكثر المخالفات شهرة فكانت في استحداث الأبواب المؤدية في أماكن الإقامة الخاصة المتواجدة في شارع الفرنجة إلى البحر مباشرة، «والتي كانت تُعْتَمَدُ في سلب السلطان الأعظم من حقه في استيفاء رسومه الجمركية»[66]. وفي منتصف

(66) انظر أوراق «پاجيه» (Paget Papers) 27، الملف 8 (VIII)، الرسالة 85. إن مكتبة كلية الدراسات المشرقية والأفريقية تكتنف على مجموعة مهمة من

التسعينات من القرن السابع عشر (1690)، بعث الباب العالي علىٰ جناح السرعة بمجموعة من المراسيم ـ غير المجدية علىٰ ما يبدو ـ يشجب ويدين فيها كل تلك الممارسات المتجاوزة للسلطة والدّالّة علىٰ سوء الائتمان ولا سيما منها تلك المداخل المؤدية إلىٰ البحر والتي أعطى الباب العالي الأمر الصارم «بإقفالها جميعاً والإبقاء فقط علىٰ المدخل المتواجد ضمن مكتب الإدارة الجمركية»[67].

وفي أواخر القرن السابع عشر، لحق التغيير بملاك المصلحة العامة المعنية بشؤون الموظفين والمستخدمين كما بهيكليَّة الشبكة التجارية لمنطقة غربي الأناضول. فقبل حلول السبعينات من القرن السَّابع عشر (1670)، بدت المجموعات المختلفة والأفراد ـ بمن فيهم الأغراب ـ وكأنها تتناثر كيفما اتفق بين وديان المنطقة ومُدُنها. ولقد درجت إسطنبول علىٰ إصدار الـ (berats) التي كانت تجيز بموجبها للتجّار من الهولنديين والبندقيين والإنجليز الدخول والتوغل حتى أَنقرة (Ankara)، حيث حاول كل منهم تأسيس محطة تجارية تابعة

الوثائق. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر من «كولين هايوود» (Colin Heywood)، الذي أبلغني عن وجود هذه المجموعة، ومن الفريق العامل في المكتبة المذكورة ومن وَرَثَة اللورد «پاجيه» (Paget)، لأنهم أتاحوا لي فرصة تفحّصها والاستشهاد بها.

(67) انظر المصدر عينه أي أوراق «پاجيه» (Paget Papers) 27، الملف 8 (VIII)، الرسالة 85.

للأمة التي يمثلون، مهمتها العناية بجمع صوف «الأَنْقُرَه» (Angora)[68]، وهو نسيج مصنوع من وبر الأرانب أَو المعزاة. ولكن، وفي أواخر القرن السابع عشر، حصر الأجانب أنفسهم أكثر فأكثر في إزمير، مستخدمين العملاء الأرمن واليهود وموكلين إليهم مهمّة الطَّواف والتجوال في المقاطعات بحثاً عن المخزون من الصوف.

ولم تتضح الأسباب وراء هذا الانفصال الأجنبي عن المقاطعات، كما وأنّها لا تكمن في أَن المنطقة كانت في طريقها إلىٰ الإفلات من زِمام القانون[69]. فواقع الأمر أَن الحكم العثماني كان قد عمل علىٰ كبح جُماح اللصوصيَّة وقطع الطُّرق عبر القمع والاستيلاء علىٰ الأملاك، ولقد كان لهذه العودة إلىٰ المركزية ـ وإن أتت متأخرة ـ أَن حملت أَمناً نسبياً إلىٰ إزمير ومحيطها. ولكن من المرجح أَن تكون الأسباب التالية هي أَرْبَكَت الأجانب فدفعت بهم إلىٰ خارج المقاطعات:

- الحلف الذي قام بين كل من الإداريين العثمانيين في إزمير وإسطنبول، ومن كانوا في السَّابق خارجين عن القانون

(68) انظر مواضع متفرّقة من كتاب «فاروقي» (Faroqhi)، Towns and Townsmen.

(69) وذلك بناء لما تقترحه «إيلينا فرانغاكيس ـ سيرت» (Elena Frangakis-Syrett) في كتابها:
Commerce in Xmyrna in the Eighteenth Century (1700-1820) (Athens, 1992).

ثائرين عليه، والتجَّار المحليين، وغالباً ما كان الفرقاء الثلاثة يشكِّلون نفس الفريق؛

- الامتعاض الممتزج بالغيظ ضد الأجنبي الوقح والمتغطرس لوفرة ما كان يتمتع به من امتيازات متزايدة؛
- إمكانية أَن يكون التجَّار من الفرنسين والإنجليز قد اكتشفوا أَن إلمام الرعايا العثمانيين بخفايا وشؤون الحقل التجاري يفوق معرفتهم الخاصة بها.
- الإصلاحات التي أَدْخَلَها الباب العالي والتي قد تكون أدَّت إلىٰ تغير طال الأسلوب المتَّبع عادة في جمع وتوزيع المنتوجات المستقدمة من غربي الأناضول.
- قدرة التجَّار العثمانيين علىٰ سبر أغوار أَجَمَة الأنظمة وَدَغْل التعريفات الجديدة بسهولة فاقت قدرة الأجانب.

لا شك في أَن هذا النوع من التجارب هو الذي دفع بالإنجليز خارج «أَنقره» (Ankara) في أواخر القرن السَّابع عشر.

وأيّاً كان السبب الكامن وراء ٱنسحاب الأوروبيين الغربيين من مناطق الداخل في إزمير، فإن النتيجة كانت واحدة وهي وُجِدت في تقليص مساحات الاتصال والتواصل بين الغريب (الأجنبي) من ناحية، والتجَّار العثمانيين من ناحية أُخرى، وفي حمل الأجانب علىٰ التَّشَبث بقرارهم العازم علىٰ إقامة ما يشبه المَحْبَس أَو الجزيرة في أرض غريبة عنهم، تضفي عليهم الشعور بالانتماء إلىٰ ديارهم. ولا بدّ من الإشارة هنا إلىٰ وجود

نتيجة ثانية طويلة الأمد إذْ تكمن في السَّعي إلىٰ تعميق التنافسية وشِقَّة الخلاف بين الرعايا العثمانيين والمتَّحدات التي كانت تتطلَّع إلىٰ السيطرة علىٰ هذه التجارة الملائمة للكسب والربح وكذلك بين كل منهم والدخلاء.

من الممكن أَن تكون التسعينات من القرن السَّابع عشر (1690) قد شهدت إصابة المتَّحد اليهودي، الذي كان فيما مضى قوياً وفعَّالاً في إزمير، بالوهن. ومع ذلك، فإنَّه كان أول متَّحد أَهلي يدرك ما كان ينطوي عليه الوضع الجديد من إمكانيات، وذلك نظراً للخبرات التي اكتسبوها كوسطاء تجاريين عاملين لصالح كل من شركات المشرق الهولندية والإنجليزية والفرنسية؛ ولقد كان هذا العامل هو الذي جعلهم يستأثرون بالتجارة بين هذه الدول الأوروبية والأَراضي الخاضعة لسلطة السلطنة العثمانيَّة. فكان من الطبيعي والحالة هذه أَن يتوق التجَّار والسماسرة من العثمانيين إلىٰ مشاطرتهم هذا التبادل المربح. وفي أواخر القرن الثامن عشر، لكان أمكن للأرمن واليونانيين الإفادة من اقتحام هذه الشبكة والتَّسبّب بتصدّعها، لو لم يَسْبِقْهم اليهود إلىٰ ذلك قبل قرن من الزمان، إذ أفادوا من الحروب الواسعة المدى التي طبعت أفول القرن السابع عشر مُحَرِّضَة ملك فرنسا، لويس الرابع عشر (Louis XIV) ضد معظم ما تبقَّى من أوروبة الغربية، فنجحوا في إحداث صدع في هذه الشبكة علىٰ نحو سَرَّع من زوالها.

وفي السَّابع من شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر من العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، تقدَّم اثنا وعشرين وسيطاً تجارياً إنجليزياً بشكوى إلىٰ سفيرهم المعتمد في إسطنبول، ضد اليهود البرتغاليين المنتمين إلىٰ العالم المسيحي، والذين وبمشاركة أَقاربهم الكثر ومن أدانوا مثلهم بالعقيدة نفسها «احتشدوا في المدينة المرفئية بأعداد قَلَّ نظيرها في السَّابق، وقد شجّعتهم علىٰ هذه الخطوة العمولات العينية السَّخية التي كانوا ينجحون في اقتناصها من النمو والصناعة الإنجليزيين»[70]. ومن المحتمل أَن يكون هؤلاء اليهود قد انتموا في مَنْبَتِهم إلىٰ أولئك السَّفرديم الذين كانوا قد استقروا بهدوء ودونما إثارة الجَلَبَة في «تودور لندن» (Tudor London)، حيث حقَّقوا لأنفسهم، وخلال الكومنويلث وبعده، وضعاً شرعياً فبرزوا في تلك المدينة كقوة تجارية فاعلة[71].

ومع حلول التسعينات من القرن السَّابع عشر (1690)، كان هؤلاء اليهود قد نجحوا في التفاوض مع الفرنسيين ومن ثم مع الهولنديين عَلَّهم يضمنون نقل البضائع تحت حماية علم كل منهم. فإذا بسَدٍّ من العرائض التي تقدّم ممثّلو كل من هولنده

(70) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 5، الرسالة 153 Paget Papers, folder V, letter 153.

(71) انظر «جوناثان إسرائيل» Jonathan Israel، European Jewry in the Age of Mercantilism, 1550-1750 (Oxford, 1984).

obeikandl.com

وفرنسا يوحي بأن القصد الذي عقد عليه اليهود البرتغاليون العزم بادىء الأمر، كان العمل علىٰ تأمين إِعْفَائِهم من الضرائب العثمانيَّة ولا سيما منها تلك علىٰ الرأس، المفروضة دورياً وتكراراً علىٰ الرعايا من غير المسلمين. فعلىٰ سبيل المثال، كان هذا ما سعى إِليه، عام أَلف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، رجلان انْتَمَيا إِلىٰ المتَّحد المذكور أعلاه، وهما «كُوْين ڤيليد ـ إِي مانويل» (Coen veled-i Manuel) و«موشي ڤيليد ـ إِي أَبرام» (Mosi veled-i Abram)، اللذين عملا كأطباء في خدمة الأمة الهولندية في إِزمير، وذلك سعياً منهما لاجتناب دفع مثل هذه الرسوم الضرائبية[72]. ولكن اليهود البرتغاليون ما لبثوا أَن وَقَعُوا علىٰ طرائق أُخرى تَضْمَنُ لهم تأمين الحماية المَرْجوة، التي سارع مُتَّحَدُهُم إِلىٰ الإِفادة منها، مما ساعده، بين عَشية وضحاها، إِلىٰ ابتكار شتات تجاري نموذجي[73]، مُحْرِزاً بذلك وعلىٰ نحو فجائي، امتيازات تجارية في المشرق وَازَتْ الألقاب الخاصة التي حَازَتْها شركة المشرق الإِنجليزية، ومحقِّقاً لنفسه:

- إِدراك المطَّلِع علىٰ شؤون وأعراف أَو تقاليد السوق الإِنجليزية؛

---

(72) BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 67.

(73) لمزيد من المعلومات حول هذا المفهوم، للقارىء إِمكانية العودة إِلىٰ «فيليپ د. كورتن»

Philip D. Curtin, Cross-Cultural Trade in World History (Cambridge, 1984).

obeikandl.com

- رأس مال فضفاض اعتاد إخوتهم في الدِّين من الميسورين الأثرياء المقيمين في إزمير، المساهمة فيه؛
- شبكة اتصال وتواصل، يُوَطِّدُ الولاء العائلي والديني أَواصِرَها على نحو ضمنوا معه استمرارية شتاتِهم التجاري؛
- القدرة على السيطرة على الأمور والإمساك بزمامها، وهي قدرة فاقت بكثير تلك التي احْتَكَمَ الإنجليز عليها في تَحَكُّمِهِم بالشبكة التجارية البالغة التعقيد في غربي الأناضول.

وكانت النتيجة أَن قامت شبكة تجارية جديدة ربطت إنجلترا بغربي الأناضول على نحو أكثر فعّالية مما فعلت شركة المشرق. ومع حلول العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، اعترف الوسطاء الإنجليز اليائسون في إزمير، على لسان «پاجيه» (Paget)، «أنَّ أُمَّتَهم، التي كانت على الدوام في الخوالي من الأيام تَنْعَمُ بأعظم التقدير وجليل الاعتبار، وتفخر بالصِّيت الحسن والمكانة المرموقة التي أحرزتها في هذا البلد، باتت اليوم تَرْقُب ما يدور حولها من تبادل بين كل من لندن وإزمير، كالمشاهد الفاشل العاجز»[74]. وناشدت المحطة التجارية سفيرها ألتماس عطف جلالة ملكه عَلَّه يُوَجّه للبرلمان

(74) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 5، الرسالة (Paget Papers, folder V, 153 Letter 153).

الهولندي (Estates General of the Netherlands)، وقد قام من القرن الخامس عشر وحتى العام ألف وسبعمائة وستة وتسعين (1796) طلباً يسأله فيه إلزام شركة المشرق الهولندية بالكفّ عن منح الامتيازات التجارية لليهود البرتغاليين[75].

غير أنّ الأمّة الإنجليزية في إزمير لم تؤدّ غرضها من الاعتراضات التي تقدّمت بها والتي أثبتت قلّة فعّاليتها وانعدام تأثيرها المباشر. إذْ وفي الحادي عشر من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، منح القنصل الهولندي المعتمد في إزمير الحماية لعدد من زعماء المتحد اليهودي ـ البرتغالي، في وقت كان فيه وسيطه في إسطنبول يناور بلباقة ودهاء سعياً وراء إبطال الاعتراض الذي تقدَّم به السفير الإنجليزي المعتمد فيها[76]. وكان التوفيق من نصيب مسعى الوسيط الهولندي، إذْ وفي شباط/ فبراير من العام ألف وستمائة وأربعة وتسعين (1694)، أصدر الباب العالي أمراً

(75) كان يمكن لعريضة من هذا النوع، لو قُدِّمت في مستهل القرن، أن تجد لها سبيلاً عبر الحكومة العثمانيَّة في إسطنبول. ولكن، ومع حلول التسعينات من القرن السابع عشر (1690)، بدت المحطة التجارية الإنجليزية وأنها لا ترى ضرورة في خطوة من هذا النوع، فاستعاضت عنها، مُتَّبِعَة النهج الإمبريالي التوسعي الحقّ، باستئناف الدعوى مباشرة أمام الحكومة المركزية في كل من لندن وأمستردام.

(76) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 5، الرسالة 157

Paget Papers, folder V, letter 157.

إلىٰ قاضي ووجهاء إزمير يشدِّد فيه علىٰ «إمكانية المتَّحدات التجارية التابعة لكل من إسبانيا والبرتغال، وأنكونا (Ancona)، وسيسيليا (Sicily)، وفلورنسا (Florence)، وكاتالونيا (Catalonia)، والفلاندرز (Flandres)، وغيرها من متَّحدات الملحدين، ممارسة الأعمال التجارية تحت اللواء الهولندي وذلك تلازماً مع ما حازته من امتيازات أجنبية»[77]. لا شك في أَن الأَمر اشتمل علىٰ سخرية تلذَّذت بها متَّحدات السَّفرديم في كل من مدن أمستردام ولندن وإزمير لأنّه أمكن لها، وعلىٰ الأَقل في الأَراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، استعمال الأكذوبة المنسوجة من وحي الخيال والقائلة بأنّهم برتغاليو المنبت والجذور (في حين أَن البرتغال كانت الدولة التي سبق لها أَن عملت علىٰ طردهم وترحيلهم عن أَراضيها منذ زمن بعيد) مما سهَّل لهم بناء هذا النوع من الشَّتات التجاري الملائم للكسب والمحقّق للأرباح. ولكن هذا لم يعْنِ أَن هؤلاء التجَّار، الذين اتّصفوا بالطموح، وجدوا سعادة واكتفاء في البقاء في ظل الحماية المتقلقلة والمحفوفة بالمخاطر والمجازفات التي كانت تؤمِّنها لهم الألوية الهولندية والفرنسية. ففي الثامن والعشرين من شهر أيار/ مايو من العام ألف وستمائة وأربعة وتسعين (1694)، أخطر «پيلاتيا بارناردستون» (Pelatia Barnardiston)، وهو وسيط

(77) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 63.

إنجليزي في إزمير، سفير بلاده، بإبحار عدد من التجّار اليهود مؤخراً، متوجهين إلىٰ إسطنبول أو إيديرن (Edirne)، وقد عقدوا العزم، وفق ما تناقلته الشائعات، علىٰ مفاوضة اتفاق خاص بهم (ahdname) مع الباب العالي، يضمنون بموجبه حرية في التعامل التجاري تُغْدِقُها عليهم كل الأمم التجارية الأُخرى[78].

ومع حلول السادس والعشرين من شهر تشرين ثاني/ أوكتوبر من العام ألف وستمائة وأربعة وتسعين (1694)، بدت شركة المشرق الإنجليزية عينها وكأنها استسلمت مُخْلِيَةً مكانها لصالح هذه الشبكة الحديثة الولادة، وذلك في ظل العاملين التاليين:

- إصدار الحكومة الإنجليزية حكمها ضد الإنجليز في الدعوى التي تقدموا بها؛
- رفض الشركة الهولندية، وربما بضغط مارسه عليها المتّحد اليهودي في المدينة ـ الأم أي أمستردام، استرجاع الامتيازات التي كانت منحتها للتجّار البرتغاليين.

وكان لهذين العاملين دوراً في حمل الشركة الإنجليزية علىٰ إصدار أوامرها إلىٰ قنصلها المعتمد في إزمير الأمر بمنح الحماية لهؤلاء اليهود[79]. ولم تمضِ ثلاثة أعوام علىٰ انقضاء

(78) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 6، الرسالة 52.
(Paget Papers, folder VI, letter 52).

(79) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 6، الرسالة 220.
(Paget Papers, folder VI, letter 220).

هذا الأمر، حتى تمكّن الإنجليز من تحقيق بعض النّجاح ضد هذا التنظيم الناشىء وذلك عبر مناشدة تحديد هوية هؤلاء اليهود البرتغاليين واعتبارهم رعايا (reaya)[80] عثمانيين، وبالتالي غير مؤهّلين للتمتّع والإفادة من الامتيازات الأجنبية. وفي المقابل كان على الإنجليز أن يظلّوا على أَهْبَةِ الاستعداد وعلى ما يكفي من الحذر لمواجهة مثل هذه المنظمة المتحدية المنافسة. ففي شهر تموز/ يوليو من العام ألف وسبعمائة وستة (1706)، على سبيل المثال، نَبَّهت الشركة ممثّلها في إزمير إلى ضرورة إيلاء عملية انتقاء المترجمين الكثير من الاهتمام على نحو يضمن معه شَل قدرتهم على تقويض أُسس تجارة الألبسة الإنجليزية. وفي معرض شرحهم للأسباب الكامنة وراء هذا التنبيه، أفاد القَيّمون الإداريّون «بوجود عدد من الأشخاص يفيدون من الحماية ويستقرّون في محطات خاصة عن سابق تصوّر وتصميم للاستمرار في هذه التجارة السرِّيَّة. وهؤلاء الأشخاص هم على التوالي: ـ «آريتون دي جورجيو» (Aritoon di Georgio) وهو مقيم هنا في لندن؛ ـ «سيرشيس دي جورجيو» (Serechis di Georgio) وهو مستقر في إزمير، و«زكريا» المقيم في «ليغورن» (Leghorn): وكوسيلة شرعية لاسترداد حقّنا ومعالجة ما نحن فيه، فإننا وبموجب هذه الوثيقة، نأمرك بأن لا تمنح أي

(80) انظر المصدر السابق الملف 9، الرسالة 149.
Paget Papers, folder IX, letter 149.

obeikandl.com

(berat) إلىٰ أي ترجمان أَو غيره، ما لم يكن فعلياً موظفاً في خدمتك، وأن ترفع للتّو حمايتك عن كل الأشخاص الذين يمكن أَن يشتبه بإقامتهم علاقات سرِّيَّة من هذا النوع»[81].

وبالرغم من أَن هذه الوثيقة تشير إلىٰ الأرمن أَكثر مما تشير إلىٰ اليهود، فإن الشركة الإنجليزية قَدَّرت أَن يكون لهؤلاء الأرمن الثلاثة المرتبطين ببعضهم البعض برابط القرابة، إمكانية بناء عصبة تجارية قوية، كما من المرجح أَن يكونوا قد اختاروا الاستقرار في مدن أساسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الإنجليزية في المشرق من أجل هذا الغرض فقط.

إن النموذج الذي اعتمدته هذه الشبكة هو ذلك المتمثِّل في الصرح الذي أقامه الأرمن في مضمار تجارة الحرير، الذي اتسعت حدوده ليشتمل علىٰ أصفهان ويندفع إلىٰ الأمام متوغّلاً داخل أوروبة الشمالية والغربية، مروراً بالمدن العثمانيَّة، مثال حلب، وإزمير وبورصا (Bursa). غير أَن التباين الحاسم والمجدّد برز في نهاية القرن السابع عشر عندما ارتأى كل من اليهود السَّفرديم والأرمن علىٰ حدٍّ سواء إقحام أنفسهم علىٰ نحو غلبت عليه العدوانية، والتسلّل إلىٰ النظام الذي كانت الشركات الجديدة المستقرّة علىٰ شاطىء الأطلسي قد وضعته خلال القرون الماضية. واختصار القول، إن هذه المساعي

(81) انظر: Public Record Office, State Papers 105/332, p. 41.

والمحاولات المبتكرة ما لبثت أَن أَرْخَت بظلالها علىٰ الشبكات التجارية التابعة لما يسمّى بـ«فاناريوت» (Phanariot) والتي عمل التجَّار من الروم الأورثوذكس العثمانيين علىٰ بنائها في القرن الثامن عشر وهو شهد في مستهله تقليداً للشبكات العائلية والمتّحديّة[82] التي، مما لا شك فيه، لم تكن نتاج متَّحدات مُثْبَطَةَ العزم، فاسدة.

غير إِنَّه لا ينبغي علىٰ المرء أَن يسارع فيستنتج أَن شبكة يهود السَّفرديم كانت علىٰ الدوام جيدة الأَداء، مُحْكَمَةَ الإِقفال، يصعب اختراقها، والنفاذ إِلىٰ داخلها. إِذْ، وفي انعكاس واضح لنفوذية إِزمير المتَّحدية، فإِن الشقاق والنزاع ما لبثا أَن نفذا إِلىٰ داخل المتَّحد الآنف الذكر، عندما نشب خلاف بين اثنين من التجَّار اليهود البرتغاليين، وهما «حاييم ساموئيل إِنريكز» (Haim Samuel Enriques) و«سلمون دي أَبرام پيغنا» (Salomon di Abram Pegna)، وذلك عام أَلف وستمائة وأربعة وتسعين (1694) فأعطى مثلاً بيّناً عن هذا النزاع. لم يكن «إِنريكز» فقط ولسنوات طويلة شريك العمل الأساسي لـ«دي أبرام پيغنا»، وإِنما عمل أيضاً كقنصل معتمد لهولنده في مدينة «كوشاداسي» (Kushadasi)[83].

---

(82) انظر «ترايان ستويانوڤيتش» Traian Stoianovich, «The Conquering Balkan Orthodox Merchants», Journal of Economic History 20 (1960): 234-313.

(83) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 6، الرسالة 56 وانظر كذلك:
BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 74, n. 2.

ولكن الفساد ما لبث أن أصاب هذه الشراكة. ويعود السبب الافتراضي الكامن وراء هذا الأمر، إلىٰ ملاحقة المتَّحد اليهودي في إزمير لـ «إنريكز» هذا لأنه كان يعمل علىٰ ضرب عُملة ذهبية إيطالية وتركية، عُرفت قديماً باسم «السَّكوين» (Sequin) فَيُزَيِّفها، وهي ممارسة لم تَخْفَ علىٰ الهولنديين إذ اشتهروا بها في تلك الحِقبة وأدَّت إلىٰ إلحاق الأذى بسمعتهم[84]. وفي شهر آذار/ مارس من العام ألف وستمائة وثلاثة وتسعين (1693)، نجح «أنريكز»، بصفته شريكاً للمتَّحد الهولندي في إزمير، بإقناع الحكومة الهولندية بإجازة تحويل هذا الخلاف من أمام محكمة يهودية في المدينة، إلىٰ الديوان السلطاني في إسطنبول[85]. وبعد مرور عام من الزَّمن، عمد كل من «إنريكز» أولاً، (مستعملاً حقه كممثِّل للأمة الهولندية في «كوشاداسي» (Kusadasi)) و«دي أبرام پيغنا»، ثانياً، إلىٰ الاندفاع بزخم نحو إسطنبول بغية متابعة الشكاوى التي رفعها كل منهما إلىٰ الباب العالي.

وفي إسطنبول، جُرَّ كل من عملاء الهولنديين باسم «إنريكز»، ونظرائهم من الإنجليز باسم «دي ابرام پيغنا» إلىٰ

(84) حول هذا الموضوع، انظر علىٰ سبيل المثال:
BOA, Mühimme Defterleri 99, pp. 80 (February 1690) and 144 (April 1690).

(85) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 56.

العداء والضغينة، والسَّبب الكامن وراء تورّط الهولنديين هو واضح وبسيط، إذ كان مبعوث هولنده فوق العادة والموكل من قِبلها مهاماً قنصليَّة، يدين لـ«إنريكز» بالدفاع عنه، في حين لم يكن السفير الإنجليزي ملزماً بمثل هذا الأمر تجاه الخصم الآخر (أي «دي أَبرام پيغنا»). فما كان من صديق «أَبرام پيغنا» الحميم، «پيلاتيا بارناريديستون» (Pelatia Barnardiston)، وهو وسيط تجاري إنجليزي في إزمير، إلاَّ أَن أمطر قنصل وسفير بلاده بوابل من التوسّلات محاولاً استدرار عطف كل منهما عَلَّهما يَهُبَّان لنصرة ومساعدة شريكه[86]. ولعل اللورد «پاجيه» (Lord Paget) قبل، ونزولاً عند إلحاح «بارناريديستون»، التوسّط لصالح «أبرام» وتمثيله أمام الديوان الملكي (أَو السلطاني)، لما كان في الأمر من فرصة تتيح للإنجليز إلحاق الضرر بالشبكة اليهودية. غير أَن توسّطه بين كل من الفريقين رغبة منه في تسوية الخلاف القائم بينهما، وحفاظاً منه علىٰ مصالح دولته، باءَ بالفشل. إذْ، وفي قرار رسمي (مرسوم) صادر في أواخر شهر نيسان/ أپريل من العام أَلف وستمائة وخمسة وتسعين (1695)، أمر الباب العالي قاضي إزمير بالاستجابة للامتيازات الهولندية التي كانت في صالح «إنريكز» إذ أَمَدَّتْهُ بالدعم والسند[87].

(86) انظر أوراق «پاجيه»، الملف 6، الرسائل 56، 52، 51 و49 (نسارع إلىٰ لفت انتباه القارىء إلىٰ أن هذه الوثائق مفهرسة بناءً لترتيب زمني عكسي).

(87) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 74, n. 2.

وفيما كانت الإمبراطورية العثمانيَّة آخذة في التغيير خلال القرن السابع عشر، وعلاقة جديدة لم يُسْبَق إلىٰ مثلها مع أوروبا تلوح في الأُفق، فتعد بنشوء تجارة عالمية متجدِّدة، برزت فرص جديدة أَمكن للرعايا العثمانيين في إزمير الإفادة منها.

فبداية، وبناء لما أوحت به هذه الشبكة التجارية اليهودية البرتغالية، بدا وكأنَّه كان بإمكان يهود إزمير أَن يفيدوا من مثل هذه الفرص الملائمة. غير أنّ صرحهم الهش والضعيف ما لبث أَن انهار سريعاً، والسَّبب في ذلك عائد جزئياً إلىٰ اعتماده علىٰ متغيرات متفرّقة ولا سيما منها الأعمال المحليّة داخل الدول القومية التي كانت في طور النشوء في كل من إنجلترا وهولنده. ولقد امتازت الثقافة المشرقية التي عملت إزمير علىٰ تطويرها ودعم نموها خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، بتعدّد مشاربها الثقافية والعِرقية التي توزّعت بين أوروبية غربية، وإيطالية وأرمنية وإغريقية يونانية. ولكن وإن استمرت الكثافة السكانية اليهودية في إزمير في النمو والتكاثر، فإن الذبول كان قد أصاب ما بلغته من ذروة مادية. فما كان من المتَّحد اليهودي والحالة هذه، إلاَّ أَن كَثَّفَ أعماله داخل إطار عالم عثماني كان هو نفسه يعاني الهامشية الاقتصادية أَكثر فأَكثر.

كوارث إزمير الطبيعيَّة:

في العاشر من شهر تموز/ يونيو من العام أَلف وستمائة وثمانية وثمانين (1688)، وخلال الأيام التي تلت هذا التاريخ

المشؤوم، ضرب إزمير زلزال مُرَوِّع مصحوب بحريق هائل أَتى علىٰ المدينة الجديدة التي كان قد تَمَّ إنشاؤها سريعاً بفعل تضافر الجهود التي بذلها كل من التجَّار الأوروبيين ورعايا شعوب الإمبراطورية العثمانيَّة والباب العالي. وحقيقة الأمر أَن إزمير لم تكن أبداً في يوم من الأيام في منأى عن تلك الكوارث الطبيعيَّة؛ إذْ وبمحاذاة الموقع الذي تقوم عليه المدينة، يمتد فلق في قشرة الأرض، فيتسبَّب بإحداث صَدع جيولوجي مشكِّلاً السَّبب الكامن وراء الارتجاجات الأرضية التي عهدتها المدينة[88]، والتي غالباً ما تسارعت وتيرتها في مستهل العالم الجديد (أي العالم منذ القرن السَّادس عشر، الذي كان عصر النهضة في أوروبة)، ضاربة مناطق الداخل في مقاطعات كان سبق لها أَن طالها الدَّمار والخراب. أما أَكثر ما كان يثير المخاوف فكان الطاعون، وما تَفَرَّع منه من أوبئة استقرَّت في المدينة لسنوات طوال ودونما انقطاع، وخصوصاً خلال أشهر الصيف. ومن المرجح أَن تكون البراغيث التي نزلت في ضيافة الجرذان هي التي جلبت إلىٰ العالم الشرق أوسطي، عام ألف

(88) حول نشاط الزلزال في إزمير وغيرها من الأماكن في تركيا، للقارىء إمكانية العودة إلىٰ مُؤَلَّف كل من «ن. ن. أمبراسيز» و«س. ف. فينكل»
N. N. Ambraseys and C. F. Finkel, The Seismicity of Turkey and Adjacent Areas: a Historical Review, 1500-1800 (Istanbul, 1995).
ولمزيد من المعلومات حول الزلزال المذكور أعلاه، انظر الصحائف التالية 90 ـ 93.

وثلاثمائة وأربعين والعشرية التي تلته، الطاعون الدبلي أَو الطاعون الأسود (وهو وباء تفشى في أوروبا وآسيا في القرن الرابع عشر)، فأَبْلَى المنطقة علىٰ نحو متقطِّع وعلىٰ امتداد القرون الخمسة اللاحقة[89].

هذا لا يعني أَن سكان إزمير تجاهلوا إمكانية وقوع مثل هذه الكوارث ولكن المواقف منها توزّعت بين القدرية الشعبية والإهمال الحكومي. ففي وقت كان فيه موقف المتحد الإسلامي في إزمير، في نظر الكثيرين من عابري السبيل الأوروبيين، مُفْرِطاً في الإيمان بالقضاء والقدر ـ وهي جبرية لم تكن مألوفة لديهم ـ، بدت الدول معارضة لاتخاذ إجراءات وقائية، مثل إقامة المحاجر الصحيَّة التي تحول دون تفشّي الوباء، وتشييد المستشفيات المختصة بمعالجة الأمراض السارية، ووضع الإجراءات الصحيَّة موضع التنفيذ بالقوَّة، أسوة ببعض الدول الأوروبية[90]. فما كان من غير المسلمين المقيمين

---

(89) انظر «وليام هـ. ماك نيل» William H. McNeill,
Plagues and Peoples (Garden City, NY, 1976).
وانظر كذلك «وليام ديفو»:
William Defoe, A Journal of the Plague Year (London, 1969);
الذي يبقى واحدة من الشهادات النادرة التي لا يمكن للمرء تجاوزها إذا ما أراد إدراك كيف أَن للكوارث إمكانية تحويل العلاقة القائمة بين كل من الدولة والمجتمع.

(90) انظر «ريشارد شاندلر»:
Richard Chandler, Travels in Asia Minor, 1764-1765, ed. Edith Clay

في المدينة إلاَّ أَن درجوا علىٰ الارتحال عن المدينة بأعداد غفيرة كلما ضربها الطاعون. وفي مستهل القرن السابع عشر، بادر السكان الأوروبيون ممن سكنوا المدينة إلىٰ إرساء تقليد طويل الأمد يقضي بإمضاء العطل الصيفيَّة في ملكيات متواجدة في قرى وبلدات الأناضولية الخصبة، حيث كانوا يصيدون ويُولِمُون إلىٰ أَن يندحر الخطر. كما اتخذت تدابير احترازية من الزلازل في عمليات البناء، إذ كان المنزل يرتكز إلىٰ طبقة سفلية مبنية من الأحجار، تعلوها طبقة ثانية مشيدة من عوارض وروافد خشبية متراصة يُوَطِّدُ القرميد والطين أَواصرها ومفاصلها؛ وباعتماد طرائق البناء هذه، أمكن للعديد من أبنية إزمير مقاومة الزلازل والحرائق علىٰ حدٍّ سواء. ومن ناحيتهم، كان العديد من الأجانب يلوذون بالفرار ما إن تبدأ الإرتجاجات الأرضيَّة، إلىٰ السفن الراسية في المرفأ، فيجدون فيها بعضاً من الأمان.

وجاء العام أَلف وستمائة وثمانية وثمانين (1688) ليبرهن عدم جدوى معظم هذه الإجراءات الاحترازية[91]، عندما ضرب زلزال مدينة إزمير. ومع أَن القوَّة القصوى لم تكن من المميزات التي اتُّصِفَ بها، إلاَّ أَن مركزه السَّطحي (أي سطح الأرض الواقع

(London, 1971), p. 223.

إن القدرية المسلَّمة بقيت ولفترة طويلة، موضوعاً مشرقياً بارزاً.

(91) إن أَكثر الإحصائيات شمولية عن ما آل إليه هذا الزلزال موجودة في ما كتبه «أولكر» (Ülker)، تحت عنوان «Rise of Izmir».

obeikandl.com

فوق بؤرة الزلزال مباشرة) وقع تحت المساحة التي شيدت عليها مؤخراً قلعة «سانكابورنو كاليسي» (Sancakburnu Kalesi) المعدة لدرء الأخطار التي تتهدَّد المدينة من ناحية البحر. فإذا بالزلزال يطرحها أرضاً قبل أَن يَدُكّ معظم صروح إزمير من كنائس وجوامع ومعابد. وما لبثت النيران أَن نشبت، فغذَّت الرياح شُهُبَها التي اندفعت بقوة في شارع الفرنجة وغيره من الأحياء، وقد ٱحتضنها البحر من ناحية وجبل پاغوس (Mount Pagos) من ناحية ثانية، فأتت عشوائياً ودونما هوادة على الهيكليات الخشبية، مُتْلِفَةً الأجزاء الداخلية من الأبنية المبنية بالحجارة، وموقِعَةً في شرك الأطلال من حطام وأنقاض ما لا يُعد ولا يحصى من السكّان، الذين قَضَوا فيها. وعندما ٱستكانت الرياح، وهمدت الصدمات، وتبدَّدت ضراوة اللَّهب والنيران، هجعت المدينة في الخراب والدمار. وأودت هذه الكارثة بحياة عشر أَو خمس عشر ألف نسمة فيما دمَّرت عملياً كل المقتنيات.

ولكن القرار بإعادة بناء إزمير بعد هذه الكارثة المُفْجِعَة التي ألمّت بها، لم يكن بالأمر الاعتيادي، ذلك أَن القرى والبلدات وحتى المدن التي سبق لها أَن خبرت الزلازل المدمِّرة، أضحت الآن متراكمة في الأَراضي الخاضعة للسلطان العثماني[92] الذي ٱفْتَقَرَت دولته لموارد مالية مخصَّصة للإغاثة

(92) انظر: Ambraseys and Finkel, Seismicity.

والإعانة، فتغرف منها لتمويل عمليات إعادة البناء. ومن ناحية ثانية، لم يكن في حالة إزمير ما يضمن لها أن الطبيعة سوف تُجَنِّبُها، من الآن وصاعداً، الزلازل والحرائق والطاعون الدَّبلي وغيره من الأوبئة الفتَّاكة. لذلك ارتبطت القرارات بإعادة بناء المدينة على أهمية موقعها الاقتصادي الثابت تاريخياً. وكان لهذه الدلالة أن حسمت الأمر بعد عام ألف وستمائة وثمانية وثمانين (1688).

ولم تكن البدائل عن إزمير لتجتذب العاملين في التجارة: فجزيرة «شيوس» (Chios) وغيرها من الجزر المرفئية كانت كثيرة البعد نائية عن المنتوجات الحيوية لغربي الأناضول. وافتقدت مسالك القوافل الواقعة إلى الشرق والمرافىء الأساسية مثل «فوشا» (Foça) و«كوشاداسي» (Kusadasi) إلى مراسي إزمير الواسعة الرحبة، وإلى سُبُل الوصول السَّهل إلى الداخل الأناضولي. ولم يكن بإمكان الأغراب لا في «مانيسا» (Manisa) ولا في غيرها من بلدات الداخل، إيجاد ملاذ لهم خارج سفنهم التي انكبّوا على تحصينها ضد أعمال الشغب والإخلال بالأمن والفوضى العامّة، والكوارث الطبيعية. والجدير ذكره أن قلّة نادرة من الأوروبيين الغربيين لَقَوْا حتفهم عام ألف وستمائة وثمانية وثمانين (1688) لأنهم لم يتمكّنوا من إخماد الحرائق التي نشبت على متن سفنهم والتصدّي للصدمات التي واكبتها. وكمن أكثر العوامل أهمية في استمرار الحكومة العثمانيَّة بالتمسّك المحْكَم بسياسة التزوّد

والتزويد بالمؤن درءاً للمجاعة (أو ربما كانت هذه عادة درجت عليها دون النظر إلىٰ الغاية منها)، فعارضت قيام أي مركز تجاري آخر علىٰ ساحل غربي الأناضول.

وبالتالي، لم يكن أمام التجّار والرسميين وسكان إزمير إلاّ خِيار إعادة بناء المدينة، والإسراع في وضعه حيِّز التنفيذ ودونما إبطاء. وبالرغم من المهمّة كانت لصعوبتها مثبطة للعزيمة، ومع أن الحكومة العثمانيَّة لم تقدِّم سوى القليل من المساعدة المالية، فإن حوافز عديدة سَهَّلَت إعادة بناء وترميم المدينة، ومنها الاستعداد الطَّوعي والتلقائي الذي أبداه التجّار الأجانب والشركات التي انتمَوا إليها، لجمع الموارد والمساعدة علىٰ إعادة بناء المساكن والكنائس والأسواق الشرقية وغيرها من الأبنية العامة المختلفة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن المتَّحد الفرنسي لم يُشَيِّد فقط مقر إقامة جديد لقنصله المعتمد في إزمير ومبان ضخمة مُعَدَّة للعناية بأغراض وشؤون متَّحدهم العامة، كما أنهم أشرفوا علىٰ إعادة بناء كنيسة «القديس پوليكارپ» (St. Polycarpe) التابعة للآباء الكبوشيين[93]. ومن ناحيته، عمد

(93) إن القرار العثماني الذي يجيز هذا العمل هو في:
BOA, Ecnebi Defterleri 28/3, p. 20, n. 1.

ولمعلومات أكثر وفرة حول هذه الكنيسة، للقارىء إمكانية العودة إلى:
Livio Missir Reggio Mamchi di Lusignano, Epitaphier des grandes familles latines de Smyrne, vol. II: Les pièrres tombales de l'église française Saint-Polycarpe (Brussels, 1985).

«كوپرولو أحمد باشا» (Köprülü Ahmed Pasha)، الذي سبق له أن تَوَلّى بعنايته ورعايته تشييد العديد من الأبنية العامة في إزمير (التي جَلَبت الواردات إلىٰ الأوقاف الدِّينيَّة التي كانت ترعاها العائلة المالكة)، إلىٰ إقناع ورثته بضرورة المساعدة وحثّهم علىٰ تمويل عمليات إعادة بناء الخانات المدمَّرة، والأقنية المستعمَلة في جرّ المياه، ونوافير المياه العامة. وأخيراً ينبغي التوقّف عند واقع أن الزلزال ضرب إزمير في وقت كان فيه العديد من المناطق علىٰ وشك العمل علىٰ جني المحاصيل الزراعية، وهو ما أَنتج مباشرة رأس مال مُهَيَّأ للاستعمال في إعادة البناء.

ولكن هذه الظروف لم تَعْنِ أَن مجمل المحاصيل ساهم في هذا المشروع الضخم، ذلك أَن الكثير منها مِمّا كان غير قابل للفساد والمُخَزَّن في غرف تحت أرضية، خفية، كان قد دُفِن تحت الإِثْلَب والحطام. وخلال عملية استخراج هذه المحاصيل من المخازن التي ضاعت ملامحها بفعل الزلزال، بادر أَكثر من تاجر ومتّحد إلىٰ المطالبة بها، وادّعاء ملكيتها، فما كان من الرسميين العثمانيين إلاّ أَن قاموا، وعلىٰ نحو اتفاقي، بالتقدّم بدعاوى ضدهم في إسطنبول التي وَفَد إليها القناصل المختلفين سعياً منهم لتقديم الدعم للمتنافسين من المطالبين بالمخزون من المحاصيل[94].

(94) حول الحالات الهولندية، انظر المرجعين التاليين:
BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 35 (19-29 July 1688).

obeikandl.com

وبالرغم من كل هذه الإرباكات والمضايقات لم تحتج المدينة سوى لسنتين من الزَّمن، لتضَمِّد جراحها، وترفع بنيانها وتعود للعمل من جديد. ولقد كان لها ذلك بفضل الجهود التي بذلها كل من الرعايا العثمانيين في إزمير، وتجار المتَّحدات الأجنبية المقيمة فيها، ووجهاء المنطقة والعديد من العائلات المهمّة في إسطنبول، نظراً لما كان لها من دور وتأثير في الأوقاف الدِّينيَّة التي تولّت الإشراف عليها، ومن مصالح تسعى لصيانتها. ولكن وعلىٰ امتداد القرنين اللاحقين، بُلِيَت المدينة المرفئية مراراً وتكراراً بارتجافات أرضية وحرائق وأوبئة فتَّاكة كالطاعون.

كيف كانت الحياة في مدينة محفوفة بالمخاطر:

بالرغم من أَن الزلزال الذي ضرب إزمير عام أَلف وستمائة وثمانية وثمانين (1688) لم يجد له نظيراً بين الزلازل اللاحقة، فإن العديد من هذه الأخيرة لم يوفّر المدينة، بل تسبَّب فيها بأضرار بالغة ملحوظة، كما أنّه ترك آثاراً سيكولوجية قاسية علىٰ من خبر ويلاتها. فعلىٰ سبيل المثال، تعلّم الكثير من السكان الخوف من البقاء داخل المنازل بعد الارتجاف الأرضي الثانوي نسبياً الذي هَزَّ إزمير، وما ترافق معه من حريق نشب فيها، خلال شهر آذار/ مارس من العام ألف وسبعمائة وسبعة وثلاثين

و: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 36 (August 9-19, 1688).

(1737) . كما دفعت هذه التجربة القاسية النَّاس إِلىٰ النوم في العراء، وبالعديد من التجَّار إِلىٰ تخزين ممتلكاتهم من البضائع والسِّلع علىٰ ظهور السفن وهو في الحقيقة ما لم يكن ملائماً. ولكن الرعب الذي أثاره هذا الحدث لم يدم إِلاَّ لأشهر عدّة، تقلَّصت خلالها الحركة الاجتماعية والتجارية في المدينة. وفي وصف أتى به رحّالة إِنجليزي لزلزال آخر ضرب المدينة عام أَلف وسبعمائة وخمسة وستين (1765)، يجد القارىء ما يبرِّر هذا القلق الذي استبدَّ بنفوس مَنْ أَقام في المدينة وعايش كوارثها، فيقول:

> «في الحادي عشر من تموز/ يونيو، شهدنا زلزالاً هَزَّ المنزل بمجمله، فأنهارت عوارض السقف ومفاصله علىٰ رؤوسنا. وفي اعتقادي أَن الشعور الذي تَمَلَّك منا يماثل أَو يحاكي ذلك الذي كان قد أنتَابَنَا لو أَنَّ الأرض غُمِرَت فجأة بالمياه، مما تسبَّب بِهَلَعٍ شديد»[95].

ولم تكن النيران لتندلع فقط بعد مثل هذه الزلازل. فأعمال الشَّغَب المتمثِّلة بالإِضرام المتعمّد للنيران في المباني، وما رافقها من ٱستهتار، أثارت بدورها عاصفة من الحرائق لم تكتف فقط بإِتلاف وٱلتهام الأكواخ المتداعية للسقوط والتي كان يقطنها فقراء السكان، وإِنما أيضاً الأبنية الأكثر رخاءً وقد بنيت جزئياً عادة من الأحجار بغية مقاومة الارتجاجات الأرضية

---

(95) انظر «شاندلر» Chandler, Travels in Asia Minor, p. 219.

والصمود أمامها. ولعل المصادر العثمانيَّة والأوروبية على حدٍّ سواء والتي تعكس التصدّي الرسمي للحانات والخمّارات والفنادق، وإمكانية الصمود السياسي الذي ترافق واستعمالاتها[96]، يؤكّد على أن هوس المنطقة بالتبغ ـ الذي أدْخِل إليها عام ألف وستمائة أو عام ألف وستمائة وواحد (1601) ـ فاقم المخاطر خصوصاً وأنّه كان يستعمل في التدخين في مقاهي وحانات مُهَلْهَلَة سريعة الاشتعال[97]. وبعد زمن طويل، لاحظ رحَّالة إنَّه لا ينبغي على المرء استغراب تكرار واضطراد اندلاع الحرائق في إزمير، «عندما يذكّر كمية الأخشاب التي تدخل في بناء المنازل، وشمولية ممارسة عادة التدخين بين كل الطبقات الاجتماعية، أينما كان»[98]. والجدير ذكره أن أسوأ

---

(96) تصدت الحكومة العثمانيَّة لزراعة التبغ وللتدخين كما حاولت دورياً مكافحة كل منهما. للقارىء إمكانية العودة إلى مُؤَلَّف «م. س. أولوشاي» M. C. Uluçay، وهو بعنوان:

XVIIinci yüzyilda Manisa'da ziraat, ticaret ve esnaf teskilâti (Istanbul, 1942) p. 42;

وإلى مُؤَلَّف «كاتب شلبي» Katib Çelebi, Balance of Truth, p. 51.

وإذا ما أراد الاطلاع على حيثيات مكافحة زراعة التبغ في إزمير، يمكنه العودة إلى:

BOA, Mühimme Defterleri 80, n. 582.

(97) ولإدراك الأسباب الكامنة وراء اعتماد التدخين كمتنفَّس اجتماعي، انظر «رالف هاتوكس»

Ralph Hattox, Coffee and Coffehouses: the Origins of a Social Beverage in the Medieval Near East (Esattle, WA, 1985).

(98) انظر «ويليام كوشران»:

William Cochran, Pen and Pencil in Asia Minor (London, 1887), p. 223.

حريق نشب في القرن الثامن عشر، وتحديداً عام أَلف وسبعمائة واثنين وأربعين (1742) كان علىٰ الأرجح مدبّراً بِمَكْر وأَتى علىٰ نحو ثُلُثَي المدينة[99].

أما أَكثر المخاطر تهديداً فكان الطاعون الدَّبلي، الذي كرَّر من تَفَشّيه المرعب والمخيف في ربيع وصيف كل عام تقريباً علىٰ امتداد القرن الثامن عشر. وأتت إِحدى أَكثر زيارته حصداً للأرواح بين عامي ألف وسبعمائة وسبعة وخمسين (1757) وألف وسبعمائة واثنين وسبعين (1772)، عندما لَفَّ المدينة كما الكفن، متسبِّباً بمذبحة قضت علىٰ خمسة عشر أَو عشرين بالمئة من السكان. وبين عامي ألف وسبعمائة وأربعة وستين (1764) وألف وسبعمائة وخمسة وستين (1765)، أمضى الإِنجليزي «ريتشارد شاندلر» بضعة أشهر في المدينة، فتوقف عندما اتُّصف به هذا الوباء من خصائص، مسجلاً كثافة امتداده. وعندما ضرب الوباء إِزمير بحدّة ملفتة للنظر، في أواخر فصل الربيع من ذلك العام، هرول «شاندلر» مصحوباً بمذعورين آخرين تعَذَّر إِحصاؤهم إِلىٰ القرى والريف حيث كان الأمان متوفراً نسبياً. وبعد اندحار الوباء، عاد «شاندلر» إِلىٰ إِزمير في أواخر ربيع ذلك العام، ليدرك بأم عينيه كم كان مُتَفَاقِمَ الخطر، إِذ كتب يقول:

---

(99) انظر «فرنغاكيس ـ سيريت» Frangakis-Syrett، Commerce of Smyrna, pp. 55-59.

«فيما كنا نمر بالمقابر التركية الجماعية، كنا نتأمّل في القبور المستحدثة وقد كثر عددها واختلفت أحجامها، عارضة لهشاشة الجسم البشري في كل مرحلة من مراحل الحياة، ومعطية الدليل، الذي يثير في نفس رائيها الحزن والاكتئاب والانقباض، علىٰ كيفية ابتلاع الموت للناس بشراهة ودونما تمييز أو تفريق في العمر أو الحالة الاجتماعية. وإلىٰ الأمام، انتصبت بقايا المنازل وقد أتت النيران، التي كانت قد تهدَّدت المدينة باندلاع حريق عام، علىٰ نصفها؛ وفي شارع الفرنجة، حيث كان الشتاء قد حطّ رحاله، مراكماً فيه الثلوج، التقينا ببعض الأفراد، وقد علت وجوههم نظرة متفكّرة متأمّلة. وفيما كانت الوحشة السّائدة في ذلك الحي تزيد من حدّة الأفكار الكئيبة فتجعلها تتدافع في ضمائرنا عنوة، وفيما كان كل شيء يتخبّط في الشقاء العام واليأس الفردي ـ حتى وإن كان البعض قد نجا بأعجوبة ـ وقع نظرنا فجأة علىٰ إنكشاري ضخم الجثة، منتصباً أمام بوابة شارع الفرنجة، فإذا به يرحّب أفضل ترحيب»[100].

يبدو أَن صاحب هذا النّصّ يتشاطر والجميع التصوير التشخيصي للموت المتأتّي من هذا الداء والذي يُثيرُ في النَّفْس ٱنذهالاً ويوقِعُ فيها رَوْعاً ورُهْبَةً، فَيُؤكد، محاولاً فيما كتبه ٱلتماسَ الطريق وقد طالَ الزَّمان ونأى المكان، علىٰ ماهِيَّة الطاعون، وهو «مرض ناتج عن بَعضِ الحُيَيْونِيَات، وهي جمع حيوان مِجْهَري لا يُرى بالعين المجرّدة، فَيَخْتَبِئُ في جسم الإِنسان حيثُ يُقيم له مَفْرَخاً تعيش فيه البكتيريا فتتكاثر وتنمو،

(100) انظر «شاندلر»: Chandler, Travels in Asia Minor, p. 224.

مما يجعل من الداء مرضاً معدياً غالباً بواسطة اللمس، إن لم نقل لمجرد اللمس»[101].

ولقد فَرَّ «شاندلر» من إزمير مباشرة بعد أن قام فيها بجولة سريعةٍ شهدَ خِلالها كيف أن الطاعون يفتك بالأنام وكيف أن الأحداثَ الكارثية، من زلازل وحرائق وأوبئة وما يواكبها من سلب ونهب وفوضى عامة عارمة متواصلة، لم تؤدِّ فقط إلىٰ الهَشَاشَة الاستثنائية التي اتُّسِمَت بها طوپوغرافيا إزمير وإنما أعاقَتْ أيضاً نُمُوها الديموغرافي. وإن أَمكن لِتُخُوم المدينة المائية والبرية، ولا سيما منها تلك التي تترامى فوقها الروابي، البقاء علىٰ ثَبَاتِها، فإن العمران والشعوب كانوا في تَقَلُّب ودَفْقٍ متواصلين.

والجدير ذكره أن المخاطِرَ كانت من صنع الإنسان كما من صنع الكوارث الطبيعيَّة التي لا طَائِلَ له عليها. فإن أَمكن لإعادة بناء وترميم قلعة «سانكابورنو كاليسي» (Sancakburnu Kalesi) تأمين الحماية لمواطني إزمير من السُّلاّب والنهّاب من الأغراب، فلقد استمر نظراؤهم من العثمانيين بتهديد المدينة من البر ومن البحر علىٰ حدٍّ سواء. إن ارتباط المنطقة بالـ«كاپودانپشاليك» (Kapudanpasalik)، أخضع إزمير لسلطان البحرية القضائي، وبينما كانت المدينة آخذة بالنمو والإثراء، ٱرتأى أميرال البحرية

(101) انظر «شاندلر»: Chandler, Travels in Asia Minor, p. 219.

السلطانية (أو الإمبراطورية) أن ترسو قطع أسطوله في مرفئها علىٰ نحو أكثر تواتراً. وما لبث أن افْتُتِنَ ورجاله بازدهار المرفأ، فراح يعمل علىٰ تحصيل ضريبة ابتدعها، وعُرِفت بٱسم «مال الحماية» (protection money)، كما فعل في شهر كانون ثاني/يناير من العام ألف وستمائة وستة وثمانين (1686)، عندما أثار حفيظة الهولنديين الذين اتّهَمُوا الـ«كابودانپاشا» (Kapudanpasa) بمطالبة مراكبهم الراسية في الميناء بضرائب لا ينص عليها القانون[102]. إن مثل هذه الزيارات التي كانت تقوم بها قطع الأسطول الإمبراطوري أدّت إلىٰ نشر البحارة العثمانيين في شوارع وخانات المدينة، حيث قاموا كالوحوش من حين لآخر، بٱنتهاك فاضح لحرمة القانون العثماني والإسلامي، مسيئين استعمال ما لديهم من حقوق وَسَالِكين مَسْلَكاً يَتَنَافى والأديان والأعراف، فَيَتَعَرَّضُون للأفراد من المقيمين في إزمير، ولا سيما منهم أولئك الذين كانوا جعلوا من شارع الفرنجة مُسْتَقَراً لهم[103]. وكانت مثل هذه الحوادث العَرَضِيَّة تَتَسَبَّبُ أحياناً بالأذى، بل قل بالموت؛ والمثل عليها يَكْمُنُ في ما حَصَل عامَ ألف وستمائة وتسعة وثمانين (1689) عندما اتّهَم القنصلُ الهولندي أحدَ البحارة العثمانيين، وهو ٱنْتَمَى في مَنْبَتِهِ إلىٰ

(102) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 21.

(103) انظر، علىٰ سبيل المثال:
BOA, Mühimme Defteri 99, p. 101 (March 12-22, 1690); and BOA, Ecnebi Defteri 16/4, p. 38 (February 9-19, 1701).

obeikandl.com

الجزائر العاصمة، بقتل أحد وسطائه التجاريين قَصداً وعمداً[104].

ومن ناحية أُخرى، بقيت مناطق إزمير الداخلية محفوفة بالمخاطر بالرغم من الأنظمة الصَّارمة التي كانت الدولة تفرضها فيها. وواقع الأَمر أَن النزاعات القائمة بين كل من العثمانيين والأجانب كانت تشكِّل شركاً تُوَرِّط فيه العديد من عملاء الدولة؛ ومن الأمثلة البيِّنة علىٰ ذلك، ما حصل عام أَلف وستمائة وستة وتسعين (1696)، عندما قام القنصل الإنجليزي «راي» (Raye) بأَطلاع سفيره علىٰ ما حصل لبعض البحارة الإنجليز المكَلَّفين بمهمّة علىٰ متن سفينة الـ«غلوشستر» (Gloucester)، التي كانت قد دَخَلَت مؤخراً ميناءَ المدينة. ومختصر الأمر أنّهم نزلوا بَرَّ إزمير يمضون فيه إجازتهم، فإذا بزمام الأمور يفلت من أيديهم، بناء لما ورد في شهادة القنصل الآنف الذكر: «بعد مرور أربعة أيام علىٰ وصولهم، تَرَجَّل بعض بحّارة الـ«غلوشستر» (Gloucester) إلىٰ البر، فقام رجال من «كليسمان» (Killisman) ـ وهي قرية تقع علىٰ بُعد عَشْرَة أَميال إلىٰ الغرب من القلعة وَتَخُصُّ قائم مقام القسطنطينية ـ بأَعتقال عشرة منهم وبزجّهم في السجن، مُكَبَّلين بالسَّلاسل. ويتابع القنصل قائلاً: ما إن سمعت بالأمر حتى أَلْحَحْتُ علىٰ القاضي محاولاً

(104) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 41, n. 1.

إقناعه بإرسال مَبْعُوثِيه لِتَبْرِئَتِهِم وفك أَسْرِهِم، أَو لتقديمهم للعدالة، فيخضعون للمحاكمة، وهو ما توانى الـ (Voyvod) عن إطاعته. فبعثت برسالة ثانية، فما كان منه إلاَّ أَن رَدَّ عليها بسوقهم إلىٰ المدينة مكبَّلين بالسَّلاسل كما المجرمين. ولكن ونزولاً عند طلبي المتكرِّر والجدِّي، وبناء لما قطعته من عهود وما تقدمت به من ٱلتزامات تفيد بأنهم لم يتأخروا عن إبداء التعاون المطلوب، نجحت في حمل المسؤولين علىٰ إطلاق سراحهم وإعادتهم من حيث أَتَوا، أي إلىٰ متن السفينة. وخُيِّل إِلَيَّ منطقياً أَن أُصرَّ علىٰ القاضي فَأَحُثُّه علىٰ إصدار (Arz) بحق الـ (Voyvod) لكونه، وباعتقاله رجالنا، ألحق بهم الظلم. فوعدني في البداية خيراً، ولكنه ما لبث أَن نزع إلىٰ التعاطف مع الـ (Voyvod) ومساندته، مُصْغِياً إلىٰ شكواه المتَفَجِّعة، وهو ما أَدخل البهجة والسرور إلىٰ نفس الـ Hagiett إذ استطاع أَن يتدبَّر، بعد جهد مُضْنٍ، شهادة مفادها أَن رجالنا تسبَّبوا وعلىٰ مدى خمسين يوماً، بأضرار بلغت قيمتها خمسين حصة من الدولارات يومياً، إذْ أَتَوا علىٰ محاصيلهم من الفاكهة وقطعوا أشجارهم، وكانوا السَّبب وراء اندلاع النيران في ألف وخمسمائة شجرة من الزيتون»[105].

سيستحيل علىٰ المرء إدراك الحق والباطل أَو الفصل بينهما

(105) انظر أوراق «پاجيه»، الملف الثامن، الرسالة 134.
Paget Papers 27, folder VIII, letter 134.

في هذه المسألة. ذلك أَن البحّارة، وأيّاً كانت الدولة التي أنتموا إِليها أَو الديانة التي أدانوا بها، عرفوا بفظاظتهم واستعدادهم الدائم للخصام والنزاع والمشاكسة، وهذا ما كان يشوّه سمعتهم. ومن ناحيتهم، اشتهر الـ (Voyvods) العثمانيين وغيرهم من الموظفين الرسميين الثانويين بفسادهم. ومع ذلك فإنّه من الواضح، وبالرغم من امتناع قطّاع الطُرق عن إنهاك التجّار والمسافرين بغزواتهم المتكرّرة، التي ضاقت بها المناطق المجاورة لإزمير ذِرعاً، فإن التعسفات والمساوىء وقلّة التواصل التي تنتج سوء فهم مؤلم، استمرّت في تعميق الشقاق الثقافي بين كل من الفريقين، المشرقي والغربي.

ولا بدّ من التوقّف هنا عند دائرة أُخرى كَثُرَت فيها الضغوطات وقد ارتبطت خصوصاً بالتهديدات الأجنبيَّة للعمّال العثمانيين في إزمير نفسها. إذ تزامن نمو المدينة ونمو منظمة عُنِيَت بشؤون المهن المَدَنِية واتّصفت بتعقيدها وميولها الاحتكارية، فشابهت النظام النقابي المعني بشؤون التجّار والصنّاع الذي كان سائداً في أوروبة المسيحية خلال القرون الوسطى. وكان الأوروبيون الذين يعيشون في شارع الفرنجة دائمي التوق إِلىٰ ما اعتادوا عليه من مأكل وملبس. فلم يعمدوا فقط إِلىٰ إِقامة الحانات والفنادق والمقاهي التي ضاهت فخامة تلك المتواجدة في كل من لندن، وباريس وأمستردام، وإِنما أيضاً عمدوا إِلىٰ توظيف الخبّازين والخيّاطين الذين أَتَوا بهم من

أوطانهم الأم. وما لبث نظراؤهم من العثمانيين، ولا سيما منهم أولئك الذين جعلوا من مجال صناعة الخبز حيزاً لاحتكارهم الخاص، أَن خافوا من التنافسية التي كان يتهددهم بها الأغراب. ولكن، وبالرغم من الشروط الخاصَّة التي لُحِظَت في الامتيازات الأجنبية، فكتبت بكل من اللغات الفرنسية والإنجليزية والهولندية، لم تتوانى منظمة الخبّازين في إزمير عن تثبيط عزيمة الأجانب عبر منعهم من شراء الطحين في أسواق المدينة[106]. وبالرغم من الصعوبة التي كان يجدها الرعايا العثمانيين في بسط هيمنتهم على الخياطة والحياكة الغربية الدخيلة، وخصوصاً صناعة الألبسة التي كانت تُشكِّل عماد التجارة الخارجية، فإنَّهم لم يتلكؤوا في المحاولة. وفي العام أَلف وستمائة وثمانية وأربعين (1648)، ضمنت الأمة الهولندية في إزمير، الإفادة من خدمات حائك وخيّاط استقدمته من

(106) من بين الأَمثلة التي تزخر بها أواخر القرن السابع عشر، انظر: إمكانية العودة إلى المراجع التالية:

BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 20 (September 14, 1685);

BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 23 (December 1685);

BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 81, n. 1 (July 2-12, 1696).

في هذا المضمار من الاقتصاد المحلي والعلاقات الاجتماعية، أغفل المؤرخ العودة إلى سجلات دار القضاء المحلية، وربما يعود السبب في ذلك، إلى احتوائها السبيل المؤدي إلى الإحاطة بالهويات المتحوِّلة المتغيّرة، سواء كانت متّحدية، مدنية، مناطقية ـ إقليمية أم سلطانية (إمبراطورية).

هولنده، فأوكلت إليه صناعة ملابس الأفراد الذين انْتَمَوْا إليها؛ فما كان من متَّحد الخياطة المحليين إلاَّ أَن قاوم استخدام هذا الأخير، مما أكره القنصل الهولندي علىٰ الطلب من إسطنبول التدخّل لصالحه فتحول دون الاستمرار بمضايقته وإزعاجه[107].

التنافسية الدولية على التجارة في غربي الأناضول:

لقد كان من شأن هذه المشاكل أَن أنزلت البلاء بالهولنديين علىٰ نحو خاص، لأنهم، ومع نهاية القرن السَّابع عشر، كانوا قد خسروا المعركة لصالح خصومهم من الفرنسيين والإنجليز الذين وفقوا إلىٰ وضع أيديهم علىٰ تجارة غربي الأناضول فأفادوا منها. ولكن إزمير عرفت، في ظل هذه الأجواء المشحونة بالأَزمات، عصباً اقتصادية وأحزاباً سياسية كانت تسعى جاهدة للحفاظ علىٰ نموها والإبقاء علىٰ استمرارية ازدهارها، حتى وإن كانت في نزاع مرير مع بعضها البعض. وفي هذه المعضلة المأساوية، توزعت الأدوار بين كل من الإنجليز والفرنسيين الذين استأثروا بلعب أبرزها، يليهم الهولنديون والبندقيون الذين كانوا أَقلَّ شأناً منهم، إضافة إلىٰ الباب العالي، وتجّار مختلفين وعائلات الوجهاء، ولا سيما منهن عشيرة «كارأوسمنوغلو» (Karaosmanoğlu)، وفلاحي

(107) انظر: BOA, Ecnebi Defteri 22/1, p. 21, n. 3.

ومزارعي غربي الأناضول، والأرمن والروم الأورثوذكس واليهود والوسطاء من المسلمين. ولقد شكّلت العلاقات القائمة بين هذه المتّحدات في القرنين الثامن والتاسع عشر، انعكاساً دقيقاً للقوى المحرّكة أَو الديناميكيات المنسوجة بين كل من إزمير، وغربي الأناضول وإسطنبول من ناحية، ودول أوروبة الغربية وتطوّر الاتجاهات الاقتصادية والميول الاجتماعية وما طالها من نمو في المنطقة، من ناحية أُخرى.

وفيما استأثرت الاعتبارات السياسية علىٰ الدوام بتوجيه دَفَّة القرارات العثمانية فيما يتعلّق بالعلاقات الاقتصادية، شرعت بدورها حكومات أوروبة الغربية في هذين القرنين الآنفي الذكر، اعتماد سياسة التَّدخلية (وهي سياسة التدخّل في القطاعات الخاصة ضمن الدول أَو التدخّل في تنازع الدول الأُخرى) في الشؤون التجارية الخاصة برعايا كل منها، سعياً وراء تحقيق الكسب السياسي. ففي إنجلترا، سَرَّعت الحرب الأهلية، التي حاول خلالها كل من الملك والبرلمان علىٰ حدٍّ سواء، تحريض عملاء شركة المشرق الإنجليزية ضد بعضهم البعض[108]، من خُطَى تطفل الدولة. ويكمن المثل البيّن علىٰ هذا الأمر في إقحام الكومنويلث (Commonwealth) نفسه في شؤون وأعمال الشركة المذكورة، وهو نتج جزئياً عن الحروب التي اعتاد

(108) انظر «غوفمان»:

Goffman, Britons in the Ottoman Empire, Chapters 4-6.

«أوليڤر كروميل» (Oliver Cromwell) علىٰ شنِّها ضد هولنده. ولقد كان لهذه السياسة التدخليّة البدائية أَن عَبَّدت الطريق أمام «شارل الثاني» (Charles II) الذي أُعيد تنصيبه ملكاً عام أَلف وستمائة وستين (1660)، مما أدَّى، وعلىٰ نحو مفاجىء، إِلىٰ تعزيز السيطرة الملكية علىٰ التجارة المشرقية. وما لبث الفرنسيون أَن حَذَوا حَذْوَ الإِنجليز، إِذْ وفي عام أَلف وستمائة وستة وستين (1666)، عمد وزير المالية الفرنسي «جان بابتيست كولبير» (Jean Baptiste Colbert)، إِلىٰ تأسيس «شركة المشرق» التي هدف من خلالها خصوصاً إِلىٰ إِدارة وتوجيه التجارة الفرنسية في العالم الشرق أوسطي، وإِلىٰ منافسة الإِنجليز وغيرهم من خصوم فرنسا السياسيين. وما لبثت هذه المبادرة أَن سَرَّعت تَفَسُّخَ وانحلال الاستقلالية التجارية، التي كانت موضع فَخْرِ مارسيليا، مؤدية إِلىٰ منافسة قوية جداً هَدَفت إِلىٰ إِحقاق السيادة السياسية والسيطرة الاقتصادية علىٰ المشرق[109].

وكنتيجة لهذه التغيرات أصبح من الصعب علىٰ التجَّار من الإِنجليز والفرنسيين في إِزمير، والذين كانوا قد اعتمدوا المناورة بدهاء بغية تقليص التجارة الهولندية وتلك البندقية، أَن يمارسوا التجارة بحرِّيَّة وعلىٰ نحو تجديدي، إِذْ وجدوا أنفسهم وقد وقعوا في شرك الأنظمة القانونية والمصالح العليا للدولة، وهي

(109) غير أنها، ولا شك، لم تكن أول وأعظم منافسة.

كلّها عوامل كانت تحدّ أكثر فأكثر من قدرتهم على التحرّك والعمل. ولكن التجّار من الفرنسيين ما لبثوا أن وجدوا أن لهم أفضليةً على من نافسهم، وذلك بفضل ما اتّبعه «كولبير» (Colbert) من سياسة، إذْ أنشأ مصانعَ النسيج المتخذة من السوق المَشرقية هدفاً لها، وحيّزاً تسويقياً تصب فيه بضائعها؛ فإذا بخطته هذه تثبت فعاليتها، وتأتي بنتائج جيدة. ومع حلول العشرينات من القرن الثامن عشر (1720)، هيمن المُختَزَن الفرنسي على تجارة النسيج؛ وفيما شهد العام ألف وسبعمائة وثمانية عشر (1718)، اعتراض القنصل الإنجليزي المعتمد في إزمير عبثاً، «استمر الفرنسيون بالترويج لبضاعتهم التي كانت تُباع ما إن تصل المخازن»[110]. زِدْ على ذلك، أنهم حازوا عام ألف وسبعمائة وأربعين (1740)، امتيازات مَنَحَتْهُم أفضل الأوضاع الشرعية وأرفع المراتب بين الأمم، فجاءت بذلك لتؤكّد النجاح الملموس لما اتبعوه من سياسات على كل من الصعيدين السياسي والتجاري.

وحقيقة الأمر كمنت فيما شكّلته هذه الإنجازات الديبلوماسية والتجارية إلى حدٍّ بعيد من انعكاس للضعف العثماني في كل من الحقلين الدولي والمحلي، عارضة في

(110) أتى «نكمي أولكر» (Necmi Ülker) على هذه المقولة في بحث بعنوان:
«The Emergence of Izmir as a Mediterranean Commercial» Center for the French and English Interests, 1698-1740», International Journal of Turkish Studies (1987): 20.

المقابل للقوة والمقدرة الفرنسيتين. وبالرغم من الودّيَّة التي اتَّسمت بها العلاقات الفرنسية ـ العثمانيَّة منذ القرن السادس عشر، فإن النزاعات التي نشبت في مستهل القرن الثامن عشر بين الباب العالي من جهة، ودول كل من «الهابسبورغ» (Habsburg)، والروس والـ«سفاڤيد» (Safavid) من جهة ثانية، عَرضت للخطر الحدود الشمالية والشرقية للإمبراطورية وأحكمت الخناق علىٰ مواردها. وبمقابل الدعم الفرنسي السياسي والعسكري، كان العثمانيون علىٰ أَتَمّ الاستعداد لمنحهم بعض الحقوق التجارية.

ولكن حتى فيما كانت الدولة تعمل علىٰ تكثيف الموارد ضد أعدائها الخارجيين، وهي سياسة أَتت كنتيجة جزئية لنزاعاتها العنيفة والمتوترة معهم، انتهت حقبة التمركزية التي شهدتها في ظل حكم «كوپرولوس» (Köprülüs)، فتراخت سيطرة إسطنبول علىٰ مقاطعاتها وضعفت، في وقت برزت فيه، في كل من البلقان والأناضول والأَراضي العربية، مجموعة من القادة المحليين النافذين، ونعني بهم الأعيان (derebeys أو ayan)، وهم لم يختلفوا كثيراً عن الخارجين علىٰ القانون من أمثال «سينيتوغلو»، باستثناء ما حازوه من وضع أكثر شرعية[111] بفعل

(111) انظر:

Ariel Salzmann, «An Ancien Régime Revisited: 'Privatizatin' and Political Economy in the Eighteenth-Century Ottoman Empire», Politics and Society 21 (1993): 393-423.

إعادة تنظيم جباية الضرائب العثمانيَّة ولا سيما منها إيجاد، بل قل ابتداع، ما يسمّى بتقنية «الماليكان» (malikâne)، وهي الضريبة المفروضة على الزراعة أو على العمل بها. فما كان منهم بالتالي إلاَّ أن حَذوا حَذْوَ الإداريين العثمانيين في لفت الأنظار إليهم عن طريق ما امتلكوه من ألقاب وعائدات كانوا وُفِّقوا إلى كسبها بكفاءتهم أو عبر شرائها من الدولة، التي حَظَّرت نفوذهم فلم يتمتع إلاَّ بشرعية نسبيَّة. وخلال القرن الثامن عشر، أمكن لاثنتين من عائلات الوجهاء التحكّم بالحالة السياسية في منطقة غربي الأناضول، كانت أولاهما عائلة «آرابوغلوس» (Araboğlus)، التي اتخذت من «برغاموم» (Pergamum) معقلاً لها، وثانيهما عائلة «كاراأوسمانوغوس» (Karaosmanoğlus) التي جعلت من «مانيسا» (Manisa) مُسْتَقَراً لنفوذها.

وبالرغم من أنَّه كان لكل من هاتين العائلتين إمكانية ممارسة تأثير ملحوظ على القاعدة البرِّيَّة للشبكة التجارية المتشعِّبة إلى خارج إزمير، فإن الفرنسيين وغيرهم من الأجانب فضَّلوا التفاوض خصوصاً مع عائلة «كاراأوسمانوغلوس» (Karaosmanoğlus) في وقت ارتأوا اعتماد المنافسة والسعي إلى التوسّع في مناطق الداخل التابعة للمدينة المرفئية. والجدير ذكره أن تاريخ بروز هذه العائلة يعود إلى القرن السابع عشر، عندما وضع أفرادها أنفسهم في خدمة السلطان. فخلال العقد التاسع

من القرن السابع عشر (1690)، كان «كارا عثمان» (Kara Osman) قد راكم الثروة والنفوذ عبر تقديمه يد العون والمساندة للباب العالي، في الحملة التي شنّها هذا الأخير بغية الاستيلاء على من تمرَّد وثار من جنود العثمانيين. ولقد حرص وريث «كارا عثمان»، وهو عُرف باسم «كاراأوسمانوغلو هاسي مصطفى» (Karaosmanoğlu Haci Mustafa)، على إكمال ما بدأه سَلَفه من ممارسات خدماتية للدولة. ففي العام ألف وسبعمائة وتسعة وثلاثين، اقتلع اللصوصية وقطع الطُّرق من جذورهما من المقاطعات المحيطة بإزمير، فحاز مقابل إنجازه هذا مناصب إدارية وعسكرية نافذة في المنطقة. وبالرغم من بعض العقبات المفاجئة التي عاقت تقدّمها، مثل إعدام «مصطفى» (Mustafa) بأمر حكومي عام ألف وسبعمائة وستة وخمسين (1756)، وما استتبعه من تجريد لابنه من ألقابه، تمكّنت هذه العائلة ومع حلول منتصف القرن من السيطرة على الإنتاج، كونها عملت على تحويل العديد من أفضل الأراضي الزراعية إلى مناطق نفوذ إقطاعي[112]، وبسطت هيمنتها على جباية الضرائب في كل من «مانيسا» (Manisa)، وإزمير (Izmir) وما تاخمها من مقاطعات.

ولم تكتف هذه العشيرة ببسط هيمنتها على هذه الأراضي

(112) انظر «بروس ماكغوان»:

Bruce McGowan, «The Age of the Ayans», in Economic and Social History of the Ottoman Empire, ed. Inalcik, pp. 680-693.

حيث تتوفر المعلومات حول ابتداع مثل هذه الـ (ciftliks).

obeikandl.com

التي كانت تُغْدِق عليها الغلال من حبوب وفواكه وغيرها من المنتجات المعَدَّة للبيع كذلك في إزمير، والتي كان علىٰ القوافل المرور بها، وإنما أصبح أفرادها من الوجوه البارزة في سياسات المدينة. فهم لم يستأثروا فقط باحتكار الإنتاج فعلياً وتسويق الحبوب في المنطقة، بل أمكن لهم أيضاً أن يشكّلوا مُرتكزاً للهويات المناطقية. وبالرغم من شجاراتهم المستمرّة التي غالباً ما كانت تنشب لأتفه الأسباب مع كل من الدولة العثمانيَّة، وغيرهم، العشائر المتنافسة، مثل آل «آراپوغلوس» (Araboğlus)، لم يكن للتجّار من خيار سوى التعامل مع هذه العائلة.

ولقد عمل القنصل الفرنسي «شارل دو پيسونيل» (Charles de Peysonnel) علىٰ تشجيع «كاراأوسمنوغلو هاسي مصطفى» (Karaosmanoğlu Haci Mustafa)، بنفس الطريقة التي اتّبعها بنجاح «نيكولاس أورلندو» (Nicolas Orlando) في تعامله مع «سينيتوغلو» (Cennetoğlu) قبل قرن من الزمان. ولكن خلافاً للمثل الآنف الذكر، لم يتعهد «دو پيسونيل» (De Peyssonnel) «مصطفى» بالضرورة عن طريق مَدِّه بما أُصطلح علىٰ تسميته بـ«مال الحماية» (Protection money)، ولكن عبر قبوله العمل كجاسوس لصالحه، ينقل له كل ما يدور من أمور في بلاط الباب العالي. مما كان من منافسي «كاراأوسمنوغلو» (Karaosmanoğlus) إلاَّ العمل علىٰ تجريد أفراد هذه العائلة من ألقابهم كلياً، وتقويض الأُسس التي كان يرتكز عليها نفوذهم،

في وقت سعت فيه إسطنبول للمغامرة دورياً باستبدالهم، وهذا ما حَذَّر منه السفير الفرنسي «مصطفى»، عام أَلف وسبعمائة واثنين وخمسين (1752)، قائلاً إن: «الدولة العلية، وبعد أَن قبلت المال من «هِدَاية آغا» (Hidayet Ağa)، وهو صهر «كاراأوسمنوغلو مصطفى» (Karaosmanoğlu Mustafa)، مقابل توليه حاكمية إزمير للسنة القادمة، قرَّرت تجريد عمه (والد زوجته) من حاكمية كل من «كاسابات» (Kassabat)، و«كيركاغاك» (Kirkağac)، وخصوصاً «مانيسا» (Manisa)، لتوكل مهامها لـ«شيليك باشا» (Çelik Pacha)... ويمكن للمرء هنا أَن يدرك كيف كان الخصم يسعى لمحاصرة «آل كاراأوسمنوغلو» (Karaosmanoğlus)»[113].

وبالرغم من أنّه كان لـ«پيسونيل» (Peyssonnel) صعوبات في التعامل مع مصطفى، إلاّ إنَّه فضَّله على خادم الدولة المطيع، «محمد شيليك باشا» (Mehmet Çelik Pasha)، إذْ كان للأول منفعة خاصة وشخصية في أَن يصبح الرِّيف حيِّزاً يمكن الوصول إليه وأن تصبح الضرائب معقولة مقبولة، ربما من خلال شراء

(113) انظر:

Archives Nationales, Affaires étrangères Série sous- série Bi, 1053, April 6, 1752;

كما أتى «جيل ڤاينستين» (Gilles Veinstein) على ذكرها في:

«Ayan' de la région d'Izmir et commerce du Levant (deuxième moitiédu XVIII[e] siècle)» Etudes Balkaniques 12 (1976): 80.

obeikandl.com

الـ«ماليكان» (malikâne)، في حين أتّصف الثاني بهوسه الدائم بقمع كل من التجّار والفلاحين عن طريق إخضاعهم لابتزازات مرهقة، سعياً منه، وبكثير من المكر والدهاء، لاسترداد جزء لا يُستهان به من الأموال التي دفعها والمصاريف التي تكبّدها مقابل شرائه المناصب والألقاب. وفي هذه الحقبة، تنبأ القنصل الفرنسي ارتقاء حاكم محلي مثل كاراأوسمنوغلو مصطفى» (Karaosmanoğlu Mustafa) سوف يمد فرنسا بمرونة ملحوظة في علاقاتها وروابطها مع الاقتصاد العثماني ويساهم كثيراً في بسط سيطرتها على تجارة المنطقة.

ومع ذلك، لم يستطع الأوروبيون الغربيون دمج الداخل التابع لإزمير في بوتقة اقتصادهم الخاص، بل استمرّوا، حتى في ظل وجهاء من طراز «كاراأوسمنوغلو» (Karaosmanoğlu)، باستمالة الوسطاء عَلَّهم يمدّون لهم يد المساعدة في ولوج مقاطعات غربي الأناضول. فعلى سبيل المثال، عمد الترجمان «باراسكيفا» (Paraskeva) القيام بدور الوسيط بين «بيسونيل» (Peyssonnel) و«مصطفى» (Mustafa)، وبين القنصل وخصم «كاراأوسمنوغلو»، (Karaosmanoğlu)؛ «إسماعيل آغا آرابوغلو» (Ismail Ağa Araboğlu)، وهم في خِضَمّ مشاحناتهم البالغة التعقيد. وفي الواقع، فإن السلطات الاقتصادية لمثل هؤلاء الوسطاء مقارنة مع ما احتكم عليه غيرهم من العثمانيين، أخذت بالتنامي في وقت أخذ فيه الفرنسيون وغيرهم من الأجانب

يصبحون أَكثر تأثيراً داخل الإمبراطورية. وجاء هذا التقدّم في مجمله نتيجة للامتيازات الأجنبية التي أُعِيدَ التفاوضُ فيها، وللمعاهدات، التي لم تُؤَدِي فقط إلىٰ تَقْليص نفوذ العثمانيين الاقتصادي في علاقاته مع الدول الأوروبية الأُخرى، وإنما أدَّت كذلك، بفضل ما مَنَحَتْهُ من امتيازات لبعض العناصر المكونة لهذا المجتمع الجديد، إلىٰ إدخال الاضطراب إلىٰ التوازن الدقيق القائِم بين كل من الروم الأورثوذكس، واليهود، والأرمن المسيحيين والرعايا المسلمين من العثمانيين. ففي تجارة غربي الأناضول، فَقَد اليهود والمسلمون الكثير فيما رَبح المسيحيون من اليونانيين الكثير، في ظل إعادةِ تَوْزيع وتَنْظِيم مواقِعِ القِوى والنفوذ.

واقع الرعايا العثمانيين في التجارة والسياسة:

ولم يأت هذا التحوّل بمجمله نتيجة للتدخّل الأوروبي. ذلك أَن نظام الملّة (millet) العثماني الذي سَمَح بتجانس المتَّحدات العرقية والدِّينيَّة وبِتَعَايُشِها داخل الإمبراطورية، علىٰ نحو طَغَى عليه التناغم النِّسْبي، كان قد أَسَّسَ أيضاً لحَيِّز ملفت للنظر، حيث أمكن لها متابعة مساعيها وأعمالها التجارية. فإذا كان اليهود قد نجحوا في السيطرة علىٰ جباية الضرائب وعمل السَّمْسَرة، وأَبلى المسلمون جيداً في مضمار التبادل، في حين برع الروم الأورثوذكس من ناحيتهم في مجال التجارة الإقليمية،

والأرمن المسيحيون في التجارة الدولية، فإن الأسباب التي كمنت وراء نهضة إزمير في القرن السابع عشر، لم ترتبط بالعصبية الدِّينيَّة والعرقية والقومية العمياء، وإنما بالخبرة والمعرفة والاطلاع الواسع التي عملت المتَّحدات الآنفة الذكر علىٰ تغذيتها وصقلها، كما ارتبطت بالعلاقة الاتفاقية والوضع الديموغرافي وما رشح عنهم من فوائد مكَّنت هذه المتَّحدات من التغلّب علىٰ من نافسها.

وفي الحِقبة الممتدة بين أَواخر القرن السابع عشر ومُسْتَهَلّ القرن الثامن عشر، كان كل من التجانس الاقتصادي والاتجاهات الديموغرافية في كل من الإمبراطورية العثمانيَّة وأوروبة قد شكَّلا السَّبب الكامن وراء البروز التجاري الملفِت للمتَّحد اليوناني في إزمير وغيرها من الأماكن، وذلك علىٰ حساب منافسيه. ذلك أن إمبراطورية من سُمُّوا بالـ«فاناريوت» (Phanariotes) التجارية، امتدّت من إسطنبول إلىٰ كل من الداخل البلقاني، والأناضول وإيطاليا، وصولاً إلىٰ شاطىء الأطلسي. وهم تمتعوا بنفوذ سياسي، إذ عملوا كمستشارين في خدمة الحكّام العثمانيين، وهو ما كَمَّل من نشاطهم الاقتصادي الذي كمن أساساً في إنجازات الروم الأورثوذكس في مجالي التجارة والصناعة. ولقد أَفاد مواطِنُوهم في كل من «شيوس» (Chios)، وإزمير، و«مانيسا» (Manisa) وغيرها من مدن غربي الأناضول، من هذه الشبكة التجارية والسياسيَّة علىٰ حدٍّ سواء في مجال

جمع رؤوس الأموال وتوظيفها[114]. ومن ناحية ثانية، يمكن لجذور النهضة اليونانية أن تكون قد كمنت في النزعات الاقتصادية والاتجاهات الديموغرافية الطويلة الأمد، كما في الأيديولوجيات التي أتى بها الدخلاء من المسيحيين الأوروبيين فوجد فيها المتَّحد اليوناني الكثير من الحوافز. وما لبثت القوى الأوروبية الناهضة أن طلبت من الباب العالي، أن تنص المواد القانونية الخاصة في كل من المعاهدات والامتيازات على حماية من تشارك وإياهم من الرعايا العثمانيين، بالولاء للدين الواحد، سواء كانوا من الكاثوليك، أو الروم الأورثوذكس أو البروتستانت. وكنتيجة حتمية لهذا التدخّل المتَّخِذ له من وراء البحار مَنْبَتاً، أصبحت السيادة على المسيحيين من العثمانيين ثُنَائِيَّة القطب أكثر فأكثر، في وقت كان فيه الحكم في إسطنبول آخذ في التقهقر التدريجي ليصبح افتراضياً بمواجهة إشراف أجنبي أضحى أكثر واقعية ومادِّيَّة. وفي إزمير، تنامى عدد المسيحيين الذين أفادوا من الحماية في ظل نظام الامتيازات هذا.

أَمَّا النتيجة الثانية فَتَجَلت حين بدأ الروم الأورثوذكس من العثمانيين باللجوء إلى الأوروبيين سعياً منهم وراء الحماية

(114) انظر «ستويانوفيتش» Stoianovich، «Conquering Balkan Orthodox Merchants», pp. 234-313.

obeikandl.com

السياسيَّة، وأخذوا يتعلّمون منهم معجماً، اشتمل علىٰ مجموع المفردات السياسية ـ كالمفهوم الابتدائي الذي ارتكزت عليه القومية الليبرالية ـ التي كانت تهدِّد أُسس نظامهم السياسي عينه.

فإذا بتحالف فريد من نوعه ينشأ بين المسيحيين من العثمانيين والأجانب من التجَّار. غير أَن هذا التحالف كان ذو حدّين؛ والمثير للسخرية في الأمر، هو أَن التجَّار من الروم الأورثوذكس هم الذين عمدوا ليس فقط إِلىٰ اعتراض سبيل الطموحات الهولندية والإِنجليزية والفرنسية الساعية إِلىٰ السيطرة علىٰ الشبكات المنبثقة شرقاً، خارج إِزمير، وإِنما أيضاً إِلىٰ تدبّر أمر ولوجهم الخاص المضائق البحرية التي ربطت العالمين الشرق أوسطي والأطلسي، فاصطفّت المراكب والسفن اليونانية راسية علىٰ طول شاطىء الأطلسي. وامتثالاً بما فعل البرتغاليون قبل قرن من الزمان، نشط التجَّار اليونانيون بوضع أُسس مؤسَّسات تجارية في كل من أمستردام ومارسيليا، مهدِّدين أيضاً بافتتاح محالّ في لندن وغيرها من المدن. فما كان من القنصل الإِنجليزي في إِزمير إِلاَّ أَن قبض علىٰ هذا الخطر، في وقت كانت فيه الشركات التجارية عينها علىٰ وشك أَن تصاب بالتفكّك، فطلب عبثاً عام ألف وثمانمائة وأربعة (1804) أَن تعمد شركة المشرق الإِنجليزية إِلىٰ «إِقصاء الرعايا العثمانيين، علىٰ حدّ قوله، بعيداً عن تجارتنا... إِذْ، وكرعايا إِنجليز وأعضاء في شركة تخضع لتنظيم دقيق، فإِننا نجد أنفسنا مخولين

ومؤهلين للإفادة من أية فرصة عادلة على حساب الأجانب»[115].

والجدير ذكره هو أن الانفتاح الدولي، ناحية مفهوم التجارة الحرَّة، هو الذي فتح أبواب أوروبا أمام التجَّار من الروم الأورثوذكس، والأرمن والمسيحيين وحتى اليهود؛ ولكن هؤلاء لم يتمكّنوا، في نهاية المطاف من منافسة القوة الإنجليزية الماحقة السَّاحقة. فالأحداث التي وقعت في أوروبا ـ والتي أدَّت إليها عوامل ثلاث هي على التوالي: الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية وحروب ناپوليون ـ ساعدت إنجلترا على نحو ضخم. ذلك أن الأمة الجزيرية ربحت في النهاية معاركها البحرية ليس فقط ضد الروم الأورثوذكس من العثمانيين، وإنما أيضاً ضد كل من الفرنسيين والهولنديين. وحتى فيما كانت إنجلترا تعمل على الاحتفاظ بالامتيازات خاصة على البحار والتجوال فيها، فإن تجّارها وجدوا فائدة تُرْتجى من الطُّرق الدائرية في غربي الأناضول. ولكنهم كانوا أقل فعالية في دائرة النفوذ هذه. ذلك أن:

- حرص أعيان الأتراك الشديد على امتيازاتهم واستماتتهم في

---

(115) انظر: Public Record Office, State Papers 105/129.
وهو سجل عام استشهد به «فرنغاكيس ـ سيريت» (Frangakis-Syrett) في مُؤَلَّفه Commerce of Smyrna, p. 113.

الدفاع عنها؛

- وانشغال العملاء الأرمن بإدارة أعمال «كاراأوسمنوغلو» وغيره من الوجهاء؛
- وممارسة الروم الأورثوذكس فعالية أكبر في المضمارين المالي والسياسي في إسطنبول وغيرها من المدن العثمانيّة؛
- وسيطرة السماسرة والوسطاء من اليهود على الأسواق في كل من إزمير ومناطق الداخل التابعة لها، إضافة إلى احتكار الصيارفة منهم مهنة الصيرفة؛
- والشقاق اللغوي الذي استمر في عزل سكان شارع الفرنجة عن المقاطعات التي كانوا يطمحون للسيطرة الفعلية عليها؛

كلها عوامل اعترضت سبيل الأجانب في سعيهم لإحداث ثورة في إنتاج المنطقة واستيعابها.

لذلك استحال على الإنجليز وعلى غيرهم من الأوروبيين منافسة الوسطاء العثمانيين سواء كانوا يهوداً، أم أرمناً، أم مسلمين، أم روم أورثوذكس، والتغلّب عليهم، هؤلاء الوسطاء الذين احتفظوا لأنفسهم، وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، بمكانة لم يَتَوَانَوْا حتى عن توسيعها داخل اقتصاديات غربي الأناضول[116].

(116) انظر «ريشات كاسابا»:

Resat Kasaba, «Was There a Compreadore Bourgeoisie in Mid-Nineteenth Century Western Anatolia?», Review 11 (1988): 215-228.

غير أَن التأثيرات النسبية للفرقاء المختلفين الذين أَشرفوا علىٰ شبكة المنطقة التجارية ما لبثت أَن تبدَّلت في القرن التاسع عشر، نظراً لما شهدت نفوذ الوجهاء من تَقَهْقُرٍ علىٰ الصعيدين السياسي والاقتصادي فيما انتقل الوسطاء من غير المسلمين إِلىٰ المحطات التي كان أخلاها الأعيان وقد تملّكت منهم الضَّغينة والحفيظة. ولقد كمنت المحَفِّزات الرئيسة لهذا التحويل في عوامل ثلاثة:

- الإِصلاحات التي بادرت إِليها إِسطنبول؛
- تحول أوروبة الغربية السريع والمفاجىء نحو تطبيق الوسائل الصناعية أَو التصنيع في الإِنتاج؛
- اتِّساع دائرة الرهان السياسي والاقتصادي للقِوَى الغربية في المحافظة علىٰ الدولة العثمانيَّة.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، عَطَّل الباب العالي فعلياً احتكار الأعيان لاقتصاد ومجتمع غربي الأناضول، كجزء من عَزْمِهِ علىٰ جعله جباية العائدات (من ضرائب ورسوم) أَكثر مركزية وأَكثر مطابقة لمعيار موحد. وكان لتفكّك النظام التقليدي الإِقطاعي الذي ساد امتلاك الأَراضي، عام أَلف وثمانمائة وواحد وثلاثين (1831)، التأثير البالغ في إِعادة المركزية هذه، التي بلغت أَوْجَها عام ألف وثمانمائة وثمانية وخمسين (1858)، عندما اعترف دستور جديد بصوابيّة وفعّاليّة الأسلوب الغربي المعتمد في نظام الملكية الفردية للأَراضي. ولا شكّ في أَن

السلطان ومستشاريه قد شعروا بٱرتياح كبير نتيجة سحق المعارضة الإقليمية، في حين لم يُشَاطِرْهم متّحد التجّار الأجانب في إزمير حبورهم وٱبتهاجهم. من الممكن أن يكون الوجهاء المحليون من أمثال «كاراأوسمنوغلوس» (أو «آل كاراعثمانوغلو) (Karaosmanoğlus) قد شكّلوا تهديداً للسلطة العثمانيّة، إذ قمعوا رعاياها من تجّار وقرويين، ولكن العديد من الأجانب رأى ملاءمة في إدارتهم ـ وإن اتّصفت بالقوّة والاستبداد ـ لما أمَّنَته من ظروف ساكنة هادئة أفادت منها أعمالهم التجارية. ومن هنا يتجلّى السبب الكامن وراء ما شعروا به من أسف لدى توقّف هذه العائلة عن النشاط والعمل، نتيجة للإصلاحات التي أتى بها «محمود الثاني» (Mahmud II) وخلفاؤه من بعده والتي نَحَتْ نحو اعتماد المركزية. ففي أواخر الثمانيات (أو العقد الثامن) من القرن التاسع عشر، كان التجّار الإنجليز لا يزالون يستذكرون الخوالي من الأيام السعيدة.

«عندما كانت عائلة «كاراعثمان أوغلو» ([Karaosman Oglou) تخص كُلَّ من ٱنتهك حرمة القانون بعقاب تنزله به عدالة لا ترحم... فلقد كان للخوف من العقاب المعجَّل، إن لم نَقُل من الإعدام الفوري، أثره البالغ والمفيد على اللصوص وقطّاع الطُّرق في تلك الحِقبة التي نَدُرت فيها جرائم السرقة والتعدّي على الأرزاق والأعناق. أما اليوم، فإننا نشهد تغييراً نحو الأسوأ، إذْ بات على الغريب المتجوّل، وإن كان إسْمياً في

حماية الحكومة التركية، أَن يكون مُسَلَّحاً ومواكَباً ومُتَيَقِّظاً وإلاَّ تعرَّض لخطر الاعتقال من قِبل قطّاع الطُّرق الذين يَهِيمُون في الروابي، فَيَسْتَبْقَوْهُ لديهم أسيراً إلىٰ أَن تُدْفع فِدْيته، ولا شيء يحول دون احتمال أَن يفقِد أُذُنَيْه وهو في ضيافتهم»[117].

مما لا شك فيه أَن هذا المقتطف يعرض للتدهور الوهمي الذي طال النظام الاجتماعي والاقتصادي في غربي الأناضول، إِذْ يجد صاحبه ملائماً أَن يتناسى أَن تضاريس المنطقة عينها جعلت من المستحيل علىٰ أيٍّ من العثمانيين اسْتِئْصَال اللصوصيّة وقطع الطُّرق ـ كما درجت الدولة علىٰ التعريف بهذين النشاطين المخِلَّين بالنظام ـ تماماً كما يتناسى أَن «آل كاراعثمانوغلو» (Karaosmanoğlus) أنفسهم لم يجدوا حرجاً في التَّعاطي بهما، وأن الأجانب اعتادوا لقرنين من الزمن التَّخفّي بزي الرعايا العثمانيين، مستخدمين إِنكشارياً يواكبهم في رحلاتهم القصيرة خارج إِزمير، وأن أبناء المدينة حَلّوا، منذ ذلك الوقت ولفترة طويلة، مَحَلّ الغريب في الطّواف والتّجوال علىٰ طول الممرّات الضّيّقة وفي الطرق الفرعية غير المطروقة كثيراً.

وفي غضون ذلك، أدَّى اعتماد التصنيع في إِنجلترا إِلىٰ إِحداث ثورة في الأُسس التي قامت عليها التجارة بين كل من غربي الأناضول وشاطىء الأطلسي. فإِذا بنفوذها الصناعي يتيح

(117) انظر «كوشران»، Cochran, Pen and Pencil, pp. 57-58.

لتجارها تنحية من نافسهم من فرنسيين وهولنديين وحتى روم أورثوذكس جانباً، ولما امتلكته من آلات بخارية جديدة ـ يتعذّر إشباع نهمها من المواد الخام الأولية والحدّ من قدراتها علىٰ إنتاج كميات ضخمة من السِّلع الرفيعة النوعية والرخيصة الثمن ـ إعادة تحديد أُطُر التجارة الدولية. فالتجّار الإنجليز لم يوجهوا فقط أفضل بضائعهم إلىٰ أسواق إزمير ومناطق الداخل التابعة لها، وإنما أيضاً انكبّوا فيها علىٰ جمع القطن والحبوب وغيرها من المواد الأولية المطلوبة لإشباع صناعاتهم ولتلبية حاجات السّكّان المتنامية في مدنهم. وكم كان حماسهم شديداً لما كانت تزخر به المنطقة من إمكانيات، أطْرَى عليها بكثير من الإعجاب «كوشران» (Cochran) فيما كتبه، إذْ قال:

> «من الممكن بالفعل أَنْ يَصْدُقَ الزَّعمُ القائِلُ بأنه ما مِنْ منتوج زراعي، أوروبي أَو إنجليزي المنشأ، إلاَّ وأَمْكَن لزراعته النجاح والازدهار في سهول ولاية «عايدين» (Aidin) الرائعة والخصبة. زِدْ علىٰ ذلك الفوائد الكبرى التي كانت تزخر بها سوق دائمة الجهوزية لاستيعاب وتصريف العديد من الغلال والمحاصيل، التي كان بوسعها كذلك اعتماد المخارج البحرية الرخيصة الثمن بغية تصدير الفائض الزراعي الذي يَعِدُ به القادم من السنين، يوم تصبح سهول إزمير المترامية الأطراف وهضابها الغَضَّة المحيطة في عهدة سلالة من المزارعين المختصّين السَّاعين دوماً إلىٰ تحسين آدائهم الزراعي عبر تلقيحه بأحدث الوسائل والطرائق بمعزل

كُلّيّ عن الأساطير والخرافات الزراعية الموروثة من الأزمنة الغابرة»[118].

إن اعتبار صاحب هذا المقتطف إيمان الفلاحين الراسخ بالخرافات مرضاً عُضَالاً يَتَعَذَّر شفاؤه، يُشير إلىٰ تَقَبُّلِهِ النظريات التي سادت أواخر القرن التاسع عشر، حول الخاصيات العِرقية. ويؤكد، في مكان آخر من مُؤَلَّفِه، بالرغم من اعتقاده أن اليونانيين كانوا السَّبّاقين إلىٰ إدخال تقنيات زراعية عالية ومتقدِّمة، أنه وجب علىٰ الإنجليز تشجيع مزارعي إسكتلنده، لما اتصفوا به من قدرة علىٰ المثابرة والتَّحمّل ومهارة فائقتين، بالهجرة إلىٰ الأناضول، بغية استخراج كل الإمكانيات التي زخرت بها أَراضيه الخصبة[119].

إن مثل هذه التأمّلات العرقية الرومنطيقية حول ماضي الأناضول الذي لا يشوبه القلق ولا الخلل، وحول تكوينه العرقي الغالب، ومستقبله الواعد بالازدهار يثبت صعوبة إتمام التحوّل المبْتَغَى. إذْ وخلافاً لما كانت عليه حال المستعمرات الخاضعة مباشرة للنظام البريطاني، لم يتمكّن الإنجليز من فَرْضِ مسار سياسي علىٰ الإمبراطورية العثمانيَّة، يلزمها بالأهداف الاقتصادية لتلك الدولة. ولقد كان علىٰ الحكومة البريطانية أَن

(118) انظر «كوشران»، Cochran, Pen and Pencil, P. 211.

(119) انظر «كوشران»، Cochran, Pen and Pencil.

تفاوض النخبة السياسية المحليَّة من أجل تحقيق أهدافها. وما عزمها على المضيّ قدماً في هذا الأمر إلاَّ توضيحاً للأسباب التي كمنت وراء العديد من الإصلاحات العثمانيَّة التي زخر بها القرن التاسع عشر، والتي تشكِّل انعكاساً لمطامع ومطامح كل من لندن وإسطنبول على حدٍّ سواء. والجدير ذكره أَن أول ما يَلْفِت نظر المرء لشدة وضوحه هو هذه الثنائية القائمة في معاهدة التجارة الحرّة المفروضَة عام ألف وثمانمائة وثمانية وثلاثين (1838)، والتي أتت على السياسة القديمة التي كانت تنص على التَّزوّد الاحتياطي بالمؤن حتى وإن عَرَّضت إزمير وغيرها من الموانىء العثمانيَّة لخطر غزو السلع الأوروبية وخصوصاً منها الإنجليزية التصنيع. ولقد تَبَلْوَرَت الجهود التي بذلتها إنجلترا في توجيه الهيكليَّة السياسيَّة والاقتصادية في الإصلاحات التي أَتت غداة حرب (Crimean War) في العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر (1860 ـ 1870)، والتي عقدت النيّة جزئياً على إحداث انقلاب في النظام القانوني للإمبراطورية بما يتلائم ومصالح كل من التجَّار الأوروبيين وزبائنهم من العثمانيين.

وبالرغم من هذه المجازفات، لم يحقِّق التجَّار البريطانيون على الفور هدفهم الاقتحامي التَّطَفُّلِي القاضي بدمج غربي الأناضول في نظامهم الاقتصادي العام. والجدير ذكره أَن المعارضة الأكثر فعالية للمشروع البريطاني، لم تَأتِ عن طريق

الدولة العثمانيَّة ولا بمبادرة منها، وإنّما عن طريق التجَّار العثمانيين، ولا سيما منهم أولئك الذين انتموا إلىٰ متّحد الروم الأورثوذكس، وذلك بفضل ما حازوه من انتشار في الشحن البحري، وما امتلكوه من مصالح مالية، وما أقاموه من علاقات متينة قوية مع إسطنبول؛ فكانوا السَّبّاقين إلىٰ استغلال سلطة الباب العالي المتجدِّدة في المقاطعات ودخلوا النزاع التجاري والسياسي الذي خَلَّفَه إذعان الوجهاء وخضوعهم للسيطرة والمراقبة الحكوميتين. وما لبث هؤلاء الوسطاء أن بسطوا هيمنتهم علىٰ جباية المداخيل، وعلىٰ إقراض المال لقاء فوائد في غربي الأناضول، كما تولوا إدارة الأروقة التجارية التي ربطت «مانيسا» (Manisa) و«عايدين» (Aydin) وغيرها من المراكز الإقليمية بإزمير، كما استثمروا الأموال في صناعة المنطقة الناشئة.

إن عدم تورّط من كانوا من غير المسلمين في مَجَالَيّ إقراض المال والصناعة في غربي الأناضول فَاقَم بدوره الضغوطات التي كانت علىٰ وشك بَعْثَرَةِ المجتمع العثماني، في وقت مضى كلُّ متّحد من المتّحدات المختلفة التي تشكّله، في تصوّر نفسه رسولاً لديانة متفرّدة، ومتّحداً استثنائياً علىٰ الأصعدة اللغوية والثقافية والعرقية. إن العقيدة الإسلامية للدولة العثمانيَّة والانقسامات الدينيَّة داخل كينونة المجتمع العثماني، ولَّدت دائماً بعضاً من التوتر. غير أن القرن التاسع عشر أضاف إلىٰ

هذا النسيج العقائدي المركّب، المفهوم القوي للقومية الليبرالية. وكان قد سبق لهذه الفكرة أَن ساعدت، في الثمانينات من القرن التاسع عشر (1880)، علىٰ ولادة العديد من الدول القومية في البلقان. ولكن الملفِت هو أَن الجوهر العرقي ـ الثقافي للعقيدة الجديدة هو الذي حمل ما انبثق حديثاً من الدول علىٰ تحديد هوية بعض السّكّان واعتبارهم دخلاء، في وقت اتَّخذ فيه العديد من المسلمين العثمانيين القادمين من جنوبي شرق أوروبة، من إِزمير وغيرها من المدن العثمانيَّة، مستقراً وملاذاً لهم.

وفي غضون ذلك، أدَّت الإِصلاحات عينها التي أَعادت المركزية إِلىٰ إِدارة غربي الأناضول، إِلىٰ تَحَوُّل في زراعة المنطقة، حيث أُوجدت عدداً كبيراً من صِغار مَالِكي الأَراضي، ولا سيما منهم الأَتراك، الذين رَزَحوا تحت وطأَة الثِقل المادي لنظام الضرائب الذي أُعيدَ تنظيمه. ولكن أولئك الذين اعتادوا جباية الضرائب من الأَتراك، ما لبثوا أَن فقدوا نفوذهم كأعيان ذي شأن وسلطان. فإِذا بالتجَّار من غير المسلمين، وبالصناعيين الذين ٱرْتَقَوْا إِلىٰ التعادل النظري عبر بناء مفهوم المواطنية، ينزعون لشراء العديد من الضرائب الزراعية الجديدة. وجاءت النتيجة أَن صَبَّ الفلاحون استيائهم وامتعاضهم من الدولة، علىٰ جيرانهم من اليهود واليونانيين والأرمن، وراح العديد منهم ينظرون إِلىٰ القمع الاقتصادي من خَلَل المنظور العِرقي والقومي، فيما لم يكتف العثمانيون من غير المسلمين، بوضع

الإصلاحات العثمانيَّة موضع التنفيذ في غربي الأناضول، بل جعلوا من أنفسهم رأس الحربة التي فتحت الدرب أمام توغّل المنتوجات الأوروبية في مناطق الداخل التابعة لإزمير، حيث عمل كل من التجَّار الأرمن والروم الأورثوذكس خصوصاً، على إدخال المنسوجات القطنية التي كانت تفيض بها المصانع الإنجليزية، خصوصاً خلال الازدهار الذي شهده منتصف القرن، في مضمار الإنتاج الزراعي ومجال التسويق. وبالرغم من حياكة المنسوجات القطنية في غربي الأناضول قد صمدت واستمرت أمام هذا الانقضاض للمنتوجات الأجنبية، إلاَّ أن هذه الأخيرة قضت على الغزل القطني الذي كان يعتمد عليه القرويون[120]. إن قرب الأرمن واليهود والروم الأورثوذكس ممن عملوا في جباية الضرائب على المزارع، إضافة إلى المصرفيين والسماسرة والصناعيين، من الفلاّحين الأتراك المقيمين في غربي الأناضول والذين كانوا يعانون الفقر المدقع بسبب ما تراكم عليهم من ديون، لم يفعل سوى جعل الأحقاد العرقية والقومية أكثر عمقاً، مُسَرِّعاً بذلك من حدّة الإنحلال الاجتماعي في المنطقة.

(120) انظر «دونالد كواتائيرت»،
Donald Quataert, Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution (Cambridge, 1993).

obeikandl.com

موقع إزمير في النظام الاقتصادي العالمي:

لقد كانت مدينة إزمير نفسها أولى المدن العثمانيَّة التي أَفادت من النظام الاقتصادي العالمي. فالثراء الذي وَلَّده موقعها كسوق مركزية حجب الضغوطات الملتهبة والمفسِدة التي كان يُحْدِثُها نظامٌ اقتصادي وسياسي جديد جذرياً. ففي الواقع، وخلال أواخر القرن التاسع عشر، لم يتحول الموقع إلى حاضِرةٍ أكبر فقط، وإنما أصبح أَحَد أبرز المراكز الثقافية والتجارية في العالم. فراحت إزمير تفاخر بالمنافسة الناشطة بين الروم الأورثوذكس والسكَّان المسلمين، وتتباهى بما اشتملت عليه من أَحياءٍ أرضية ويهودية مُتَّسِعَة، ومن متّحدات موسرة وعامرة تَزْخَرُ بالمغتربين من إنجليز، وفرنسيين وإيطاليين وحتى نمساويين وأميركيين.

وما لبثت هذه التعدُّديَّة الثقافية المشرقة أَن أنتجت عتاد مجتمع أرستقراطي، دمث لطيف المعشر، إذْ أصبحت إزمير مركزاً عالمياً للنشر تكثر فيه الكتب والمجلات والصُّحف المتدفقة من مطابع ودور نشر عدة. فالصحف المصغرة مثل «المشاهد المشرقي» (Spectateur Oriental)، التي تأسَّست عام ألف وثمانمائة وثلاثة وعشرين (1823)، و«أنباء إزمير» (Courrier de Smyrne)، المؤسَّسة عام أَلف وثمانمائة وثمانية وعشرين (1828)، و«صحيفة إزمير»، التي رأت النور عام ألف وثمانمائة وثلاثين (1830)، و«أمالتيا» (Amaltiya)، وهي تأسَّست عام أَلف

وثمانمائة وثلاثين (1830)، و«صدى الشرق» (L'Echo d'Orient) الصادرة للمرة الأولى عام ألف وثمانمائة وتسعة وثلاثين (1839)، و«الحياد» (Impartial) التي تأسَّست عام ألف وثمانمائة وأربعين (1840)، و«فجر الآراراتا» (Aurore de l'Ararat) وقد صدرت نسختها الأولى عام ألف وثمانمائة وأربعين (1840)، إضافة إلى (1850)، (Abeille Ionien) و«يوميات عايدين» (Aydin Gazetesi) (1869)، و«دفير» (Devir) (1873)، و«الانتباه» (Intibah) (1874)، و«يوميات إزمير» (Izmir Gazetesi) (1877)، و«النيروز» (Nevruz) (1884)، و«حِزمة» (Hizmet) (1886)، كلها مطبوعات صحفية درجت على الصدور بلغات متعددة[121]. ولكن، وبالرغم من أن معظمها لم يهنأ إلاَّ بفترات قصيرة من الصدور، إذْ حاولت الحكومة إخضاعها اتفاقياً للرقابة، إلاَّ أن هذه المنشورات أظهرت مدى خصوبة واتساع أُفُقِ الخطاب الفكري الذي كان يأخذُ له حيِّزاً آنذاك في المدينة.

إن هذا الفيض الوافر من الصحف كان مرآة لتشعب مثقف مطلع ومولع بالجدل، وجَد تنوُّره الثقافي في كوكبة من المدارس التي شكَّلت منارة لإزمير القرن التاسع عشر؛ والجدير ذكره يكمن في الموقع الذي اتخذته لها المجامع العلمية، إذ كانت مشيدة في الغالب على طول الخطوط الفاصلة بين

(121) انظر «آتاي»، Atay, Izmir, pp. 127-133.

المتَّحدات، التي كان كل منها يفاخر بِمَجْمَعٍ، أَو معهد أَو مدرسة واحدة علىٰ الأقل. ومن هنا، تَمَّ تأسيس مدارس فرنسية في الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، كما تَمَّ افتتاح مدرسة يهودية للبنات عام ألف وثمانمائة وثمانية وسبعين (1878). وفي هذه الحِقبة، أَطلق اليهود الفرنسيون الحِلْفَ الإسرائيلي العالمي، سعياً وراء الارتقاء بأَخَوِيَّتِهم في العالم المشرقي، وخصوصاً من خلال اعتماد تربية تنحى المنحى العصري والمسْتَغْرِب لتجعل منه السمة البارزة لنتاجها الثقافي[122]. وما لبثت مؤَسَّسات الحلف في إِزمير أَن أخذت بالنضال من خلال معاقلَ كان يُعْمَل فيها علىٰ تَلْقِين المعرفةِ التقليديَّة لفكر وروح أَبناء المتَّحد اليهودي في المدينة، مثلما كانت مدارس مماثلة تَجْهَد لتربية وتهذيب أبناء مُتَّحَدَيْ الأرمن والروم الأورثوذكس. وما لبثت الحكومة العثمانيَّة، وقد تَنَبَّهَت لِخَطَرِ التَّزَعْزُعِ الذي كان يمكن له أَن يَنْتُجَ عن ما كانت تُقَدِّمُهُ هذه المؤَسَّسات من عقائد وأيديولوجيات، أَن رَدَّت بإِصلاح فكري طال المدارس الخاصة بها[123].

---

(122) انظر «آرون رودريغز»،
Aron Rodrigues, French Jews, Turkish Jews: the Alliance Israélite Universelle and te Politics of Jewish Schooling in Turkey, 1860-1925 (Bloomington, IN, 1990).

(123) انظر «سِلِيم ديريغيل»،
Selim Deringil, The Well-Protected Domains: Ideology and the

ولكن، وفيما أصبح سكان إزمير أكثر معرفة، وزخرت بيئتها بالمحفِّزات المتزايدة، أخذت بنيتها التحتيَّة تَئِنُّ وتَصِرُّ تحت وطأة نُمُوٍ ديموغرافي متسارع الوتيرة، فيما حجب منظر المدينة من البحر، ما ضاقت به من جادات أساسيَّة وطُرق رئيسة مُصَمَّتَة، يصعب في بعض الأحيان على المرء العبور فيها. واستناداً إلى ما نقله «كوشران» (Cochran)، في مقتطفه التمثيلي التالي:

> «فإن مظاهر الطُّرق الرئيسة هي من أكثر التوصيفات حيوية وزهواً، إذْ وبالرغم من ضيق بعضها، فإن عدداً محدوداً من المارة يتدافعون فيها، فَيختلطون بالخيول والحمير والجمال والعجول وعربات النقل، مما يُوَلِّد مظهراً أَعْظَمَ بكثير من ذلك الذي نَشْهَدُهُ في أكثر الطُّرق العامّة اتساعاً في هذه البلاد. ويمكن للزائر، إن هو أرادَ اجتناب التواءِ رُسْغَيْه، أن يَتَّخِذَ له مقعداً في عربة؛ وَلَكَمْ ستكون المفاجأة كبيرة ولا شك، إنْ هُوَ اْحْتَمَل المكوثَ فيها أكثر من عشر دقائق، ولم يُعَبِّر عن رَغبته الشديدة بالتَّرجّل منها، عَلَّه يتفادى بذلك تَصَدُّع وتفكّك عظامه، بسبب ما يَلْقَاهُ، وهو فيها، من تأَرْجُحٍ عنيف، وارْتِطام ناتجين عن تَخَبّطها الطائش والمتهور وهي تَعْدو مُهَرْوِلَةً فوق الحُفَر. فإذا بالرَّاكب، وقد أَوْشَك أن يَسْتَحِيلَ إلى مادة لُبابِيَّة، أو أن يَتَحَلَّل فَيَعُودَ إلى جِبِلَّتِه الأولى من البروتوبلازما، يصيح

Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876-1909 (London, 1998), pp. 93-111.

بالسائق بصوت جهير فيأمره بالتوقّف ويترجّل من العربة، ويمتطي حصاناً أو حتى حماراً متواضعاً؛ فتراه الآن وقد ٱنْفَرَّ ثَغْرُهُ عن ابتسامة وغمرت البهجة نفسه وهدأ رَوْعُه، وخُيِّل إليه أنّه نجح في التغلّب على الصعوبات التي قاساها. ولكن أَمَله هذا ليس إلاّ ضرباً من العبثيّة، إذْ وما إن يَنْعَطِف بِمَطِيَّتِهِ لِيَلْتَفَّ بها حول زاوية الشارع حتى يَجِدَ نفسه وجهاً لوجه مع قافلة طويلة مديدة من الجمال الجليلة، وقد علت ظهورها الأحْمَال من عَلَفٍ أخضر، وأكياس مَحْشُوة بالفحم النباتي، والرُّزَمِ الناتئة من كل جهة، ورُزَم القطن، والسجاد، وحزم الأغصان المقطَّعة وقد عُدت للنار. الطريق تضيق، والجمال تَزْزَحُ تحت وطأة أثقالها التي تكاد تطال جانبي الدَّرب؛ ويبدو أن المرور بات مستحيلاً. فإذا بالغريب يَفِرّ ويُولي مُدْبِراً من حيث أَتى»[124].

إن مشهد الطُّرق الضيِّقة والفوضوية الذي يُعيد الكاتب إحياءَه في هذا المقتطف، فيسبغ عليه الألوان، ويجعله ينبض بالحيوية، ما هو إلاّ انعكاس لنمو المدينة المندفع والمتهوّر التي لم يعد باستطاعة الكوارث المأساوية من زلازل وحرائق وأوبئة طاعونية احتواءه أو الحدّ منه. ولكن هذا لا يعني أن مثل هذه الكوارث قد كَفَّت عن قَضّ مَضْجَع المدينة وإقلاق راحتها. إذْ سَجَّل العام ألف وثمانمائة وواحد (1801)، زلزالاً كبيراً قَعْقَعَ

(124) انظر «كوشران»، Cochran, Pen and Pencil, pp. 367-368.

في أرجائها، فكان ـ وإن لم يواز عظمة ذلك الذي ضربها عام ألف وستمائة وثمانية وثمانين (1688) ـ مقدمةً لارتجاجات عنيفة هَزَّت إزمير في منتصف القرن التاسع عشر، الذي شهد تقهقراً تدريجياً للطاعون الدَّبلي، بفضل ما أُنشئ من تسهيلات، كالمحَاجِر الصحيَّة، عام ألف وثمانمائة وأربعين (1840)، ولكنها لم تَحُلْ دون تفشي المرض الرهيب الذي حاصر المدينة عام ألف وثمانمائة وتسعة (1809) وبين عامي ألف وثمانمائة واثني عشرة (1812) وألف وثمانمائة وخمسة عشر (1815)، فَأَوْدَى، بناءً لما ادَّعَتْهُ الإحصائيات التقريبيَّة، بحياة خمس وأربعين ألف نسمة. وما لبث أن عاد فأنهك قواها عامي ألف وثمانمائة وستة وعشرين (1826)، وألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين (1837)[125]. ولكن وبعد انقضاء العقد الثالث من القرن التاسع عشر (1830)، لم تعانِ المدينة تفشياً واسعاً للمرض في حين لم تُوَفِّرْها الأوبئةُ الأُخرى، كالهَيْضَة (أو ما يُعرَف بالكوليرا)، التي ترددت إليها في منتصف القرن التاسع عشر، مُنْزِلَةً بها البلاء القاسي عام ألف وثمانمائة وواحد وثلاثين (1831)، وألف وثمانمائة وتسعة وأربعين (1849) وألف وثمانمائة وخمسة وستين (1865). ومع أن هذا الوباء أَوْدى بحياة عشرات الآلاف من سكانها وليس فقط عشرة آلاف ـ، إلاَّ

(125) انظر «شيتين»، Çetin, Izmir, pp. 127-128.

إنَّه لم يساهم الكثير في إيقاف نموها الديموغرافي المضطرد.

فمنذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، تأرجح عدد سكان إزمير بين ما يقارب من خمسين ألفاً ومئة وعشرين ألف نسمة. ولكن بعد العام ألف وثمانمائة وأربعين (1840) تقريباً، عاد ليشهد نمواً متسارعاً، إذْ حوت المدينة مئة وخمسين ألف نسمة. ومع حلول العام ألف وثمانمائة وتسعين (1890)، ارتفع عدد السكان مجدّداً ليبلغ حوالي مئتي ألف نسمة؛ أما بعد الحرب العالمية الأولى التي دارت رحاها بين عامي ألف وتسعمائة وأربعة عشر (1914) وألف وتسعمائة وثمانية عشر (1918)، عاد فارتفع ثانية إلىٰ ثلاثمائة ألف نسمة تقريباً. ولقد كمن السَّبب جزئياً وراء هذا النمو السكاني، في الإجراءات الصحيَّة التي وضعت حيِّز التنفيذ، فحالت دون تجدد الأوبئة وتفشيها، وفي قلَّة الارتجاجات الأرضية التي، خلافاً لما عهدته المدينة، لم تتسبَّب بزلازل. كانت هذه الأسباب الرديفة، أما السبب الحقيقي فلقد كمن ولا شكّ في الهجرة المضطردة إلىٰ إزمير، من مناطق الداخل التابعة لها. إذْ يبدو أَن هذا الاِحْتِشاد السكاني في الممر الضيق الممتد بين جبال «پاغوس» (Mount Pagos)، والبحر، هو الذي فاقم التهديد الذي كانت تمثِّله الحرائق التي أشاعت الخراب والدمار في المدينة مراراً وتكراراً:

- ففي العام أَلف وثمانمائة وخمسة وعشرين (1825)، التهمت

النيران ألفي منزل؛

- وفي العام ألف وثمانمائة وأربعة وثلاثين (1834)، أتى حريق هائل على معظم السوق المركزية وعلى شارع الفرنجة فَحَوَّلَهما إلى ركام.
- وفي العام ألف وثمانمائة وواحد وأربعين (1841)، الْتَهَمت الشُّهُب مناطق المسلمين واليهود.
- وفي العام ألف وثمانمائة وخمسة وأربعين (1845)، كُتِبَ على أحياء الأرمن والفرنجة أن تكابد لهيب الجحيم.
- وفي العام ألف وثمانمائة وواحد وستين، اندلعت الشُّهُب والنيران في مناطق إسلامية عدّة.
- وأخيراً عاد الحريق عام ألف وثمانمائة واثنين وثمانين (1882)، فزار الأحياء الإسلامية واليهودية[126].

غير أن ما كانت تشكّله النار من تهديد، لم يكن كافياً لِوَقْفِ هجرة الشعوب الذين وجدوا في المدينة المزدهرة فرصاً عظيمة للكسب المادي، لا سيما وأن النيران المدَمِّرَة التي انْدَفَعَتْ دَوْرِياً في أحياء المدينة، ساهمت في جهوزية مساحات مُتَرامية الأطراف من الأراضي لعودة التنمية، وعجَّلت في تطبيق برنامج التَّحْدِيث الذي تزامن وازدهار إزمير على كل من

(126) انظر «شيتين»، Çetin, Izmir, pp. 127-132.

الصعيدين الاقتصادي والديموغرافي[127]. ولقد كان للمستثمرين الأجانب ـ ولا سيما منهم أولئك الذين أفادوا من التنازلات العثمانيَّة فباتوا أَكثر جُرأَة وإِقداماً ـ الدور الكبير في تمويل تحول إِزمير المادي، في أواخر القرن التاسع عشر؛ أضف إِلىٰ ذلك نظام الامتيازات الذي منحت الدولة بموجبه حقوقاً احتكارية لكل من الشركات الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية في مجالات السِّكَّة الحديديَّة، والترام، والغاز الطبيعي والتّبغ وغيرها. فازدهرت أعمال البناء في الحيّزين العام والخاص علىٰ حدٍّ سواء، في وقت نشط فيه المستثمرون والمبشرون في المساعدة علىٰ تشييد المستشفيات والمدارس، وعلىٰ مدّ خطوط النقل الحديدية، وعلىٰ بناء المواقع الصناعية. ومن ناحيتهم، أَوْلى رجال الأعمال اهتمامهم إِلىٰ بناء القصور والعِزب الكبيرة في إِزمير وضواحيها[128]. غير أنّه وخلافاً للهيكليّات التجارية

---

(127) إن مُؤَلَّف «زينب شِيلك» (Zeynep Çelik)، الصادر تحت عنوان: The Remaking of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century (Seattle, WA, 1986). يزخر بمعلومات واسعة حول الحرائق التي نشبت بمدينة عثمانيَّة أُخرى (هي إِسطنبول) ويلقي الضوء علىٰ التجدد العمراني الذي طالها خلال القرن التاسع عشر.

(128) أَفْلَحَ «كايا دِينْشِر» (Kaya Dinçer)، بإِعادة إِحياء هذه الهيكليات أَو البُنى علىٰ نحو مثير للذهول، لما احتوى عليه مُؤَلَّفه ـ الصادر تحت عنوان: Visions from a Vovnishing Past: Architectural Drawings from Izmir and Western Anatolia, text by Daniel Goffman and Doğan Kuban (Izmir, 1994),

من دقة في التفاصيل.

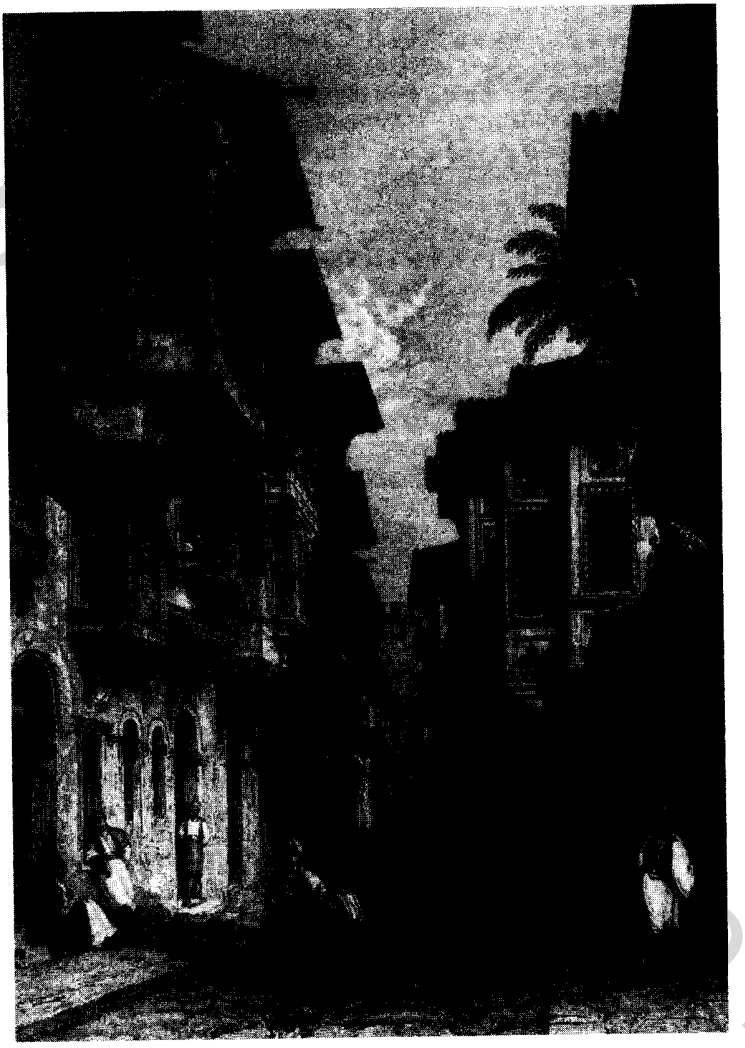

رسم توضيحي رقم 4:
مشهد لطريق في إزمير القرن التاسع عشر وقد ظهرت فيه البيوت الخشبية وقد تَدَلَّت منها الشرفات المميزة.

والحكومية التي عرفَتْها العهود الأولى، امتازت المباني العامة الجديدة بغرابة الأسلوب في كل من الشكل والغاية الوظيفية على حدٍّ سواء، إذ اشتملت على مستشفى حكومي يَتَّسِعُ لستين سرير (وهو شُيِّد عام ألف وثمانمائة وواحد وخمسين (1851))، وعلى محطة للسكك الحديدية، تم بناؤها عام ألف وثمانمائة وثمانية وخمسين (1858) وأطلق عليها اسم «ألسنكاك» (Alsancak)، فشكَّلت طرف السكك الحديدية التي تربط بين «إزمير» و«عايدين» (Aydin)، والتي تتباهى بخط الترام، أُقيم عام ألف وثمانمائة وخمسة وسبعين (1875)، وبرصيف عريض للمرور، شُيِّد في العقد الثامن من القرن التاسع عشر (1880)[129]. وفي الوقت عينه، ساعد كل من ازدهار الحركة المالية والامتيازات على تمويل مشاريع توسيع وتعبيد الطرقات العامة الأساسية، ومَدّ السكك الحديدية، وإنشاء الخدمات البريديَّة والتلغرافية، وتركيب تجهيزات للإنارة بواسطة الغاز أولاً ثم بواسطة الكهرباء، إضافة إلى مَدِّ نظام صرف للمياه المبتذلة.

ولقد شهد العام ألف وتسعمائة وواحد (1901)، إنشاءَ بُرْجٍ مَهيب تَوَسَّطَتْهُ ساعةٌ أَهْدَاها الإمبراطور الألماني للسلطان العثماني «عَبد الحميد الثاني» (Abdül Hamid II)، وذلك احتراماً واحتفاءً بمرور خمسة وعشرين عاماً على تَبَوئِه سُدَّة السلطنة. وقد حَمَلَتْ هذه الهدية علاماتٍ أَشارت بوضوح إلى هندسة الرايخ

(129) انظر: Çetin, Izmir, pp. 132-133.

الثالث، فشكّلت بذلك رمزاً ملائماً للمدينة الآخذة تدريجياً باعتماد الأسلوب الغربي.

ولكن، وبالرغم من دورها المؤثّر، فلقد افتقرت هذه التحسينات إلىٰ القدرة علىٰ كَبْحِ الاسْتِياء وضَبْطِ الاضطراب اللّذين أَدْخَلَتْهُما القَوْمِيةُ إلىٰ عُقْرِ المملكة العثمانيَّة الكثيفة التَّغاير، نتيجة نمو وازدهار المتَّحدات المختلفة الانتماءات والمشارب في إزمير. ولكن الإمبراطورية كانت تعمل علىٰ حَلِّ الخيوط والروابط من حولها، إذْ وخلال العشرينات من القرن التاسع عشر، كانت قد فَقَدَتْ معظم أَراضي اليونان التي قامت القومية اليونانية باسْتِرْجَاعِها. ومع حلول العقد التاسع من القرن نفسه، ضَرَبَ الفَسَادُ النسيجَ اللغوي والدِّيني والثقافي الذي كان يُشَكِّل ما يُسمَّى بالبلقان، فأَدَّى إلىٰ اسْتِثَارة أَعْنَف القَوْمِيّات العِرْقية فيه، مُتَسَبِّباً بِشَرْذَمَةِ تلك المنطقة في وقت كانت تَشْهَدُ فيه الأحقادُ الأرمنية ـ الإسلامية في الشرق، انفجاراتٍ ونزاعاتٍ متعاقبة. وفي مستهل الحرب العالمية الأولى، كان العديد من العرب قد الْتَحَقوا بِصفوف أولئك الذين عَقَدُوا العزمَ علىٰ تَحْطيم الدولة التي عاشوا في أرْجَائها؛ وما لبث أَن مشى قسمٌ من اليهودِ علىٰ خُطَاهم، سَاعين لِتحقيقِ الهدفَ عينه. وفي نهاية المطاف، بات من المتعذر اجْتِنَابَ القومية التي كانت علىٰ وشك الانْقِضَاضِ علىٰ إزمير، مُهَدِّدَةً بالعَبَث بأَمنِها وَهَنَاءِ عَيْشِها، ولا سيما بالسلام الذي كان يَسُودُ الحالَ بين ما ضَمَّتْهُ

من متَّحدات في جَنَبَاتِها، وهو ما أَتَى عليه الإكراه الاقتصادي والسياسي الذي تزامن والحرب العالمية الأولى، التي وبما أَدَّت إليه من كوارث، ذهبت إلىٰ غير رجعة بالمواطنية العالمية التي كانت مَوْضِعَ إعجابٍ وافْتِتَانٍ، ومَصْدَراً للحوافز المختلفة.

فخلافاً لمعظم المدن الخاضعة لسلطة الإمبراطورية، تمكَّنت إزمير من تَجَنُّب الحرب العالمية الأولى، فلم تُصب منها بأَذى مادي علىٰ الأقل، بالرغم من ازدياد عدد سكانها إثر وصول اللاجئين من المعْدَمين والمذعورين إليها طلباً لاستتباب أمنها وهدوءها النسبيين. غير أنّ المدينة فقدت بعد الحرب ما تمتعت به من حظ، إذ أَلْزَمَتْها الأحداث بالوقوف في وجه العاصفة التي نتجت عن الاصطدام الذي وقع بين كل من اليونانيين الذين غامروا طمعاً منهم في الاستيلاء علىٰ غربي الأناضول، والأَتراك الذين رَدّوا علىٰ هجماتهم بعنف، أدَّى بهم إلىٰ الاستقلال الوطني. فخلال السنوات القصيرة الثلاث الممتدَّة بين شهر أيار/ مايو من العام أَلف وتسعمائة وتسعة عشر (1919) ـ عندما نزل الجيش اليوناني البرّ، تحت حماية القوات الحليفة ـ، والعام أَلف وتسعمائة واثنين وعشرين ـ عندما شَهِدت المدينة جحيماً أَلتهم معظمها ـ، مَزَّقت الهمجية المتَّحديَّة الداخلية نسيج إزمير الاجتماعي، علىٰ نحو يستحيل معه إصلاحه، ورَأْبَ الصُدوع في بنيانه.

ولقد استخدم الحريق الشَّائن الذي أَنْدَلَع عام أَلف

وتسعمائة واثنين وعشرين (1922)، للدلالة المجازية التصويرية على الأحقاد والضغائن التي عزلت مُتَّحدات المدينة عن بعضها البعض على نحو أبْتَرٍ وفَظٍّ وصعب المعالجة. وكان لهذا الحريق أَن استثار ردّات فعل جديدة، لم يَعْهدها السكان من قِبَلهم من قبل (بمعنى أنّها لم تصدر عنهم من قبل، وجديدها هو الذي أثار في نفسهم الدهشة). ففي الغابر من الأيام، كانت الحرائق التي امتازت بها إزمير، تبدأ مصادفة أَو تأتي نتيجة أعمالٍ إنتقامية يقوم بها أَفرادٌ اتُّصِفوا بالتَّشَوّش الذهني أَو بالخَبَل. وكان مواطنو المدينة، سواء انْتَمَوْا إلى الأرمن أَو إلى المسيحيين، إلى الروم الأورثوذكس أَو إلى اليهود، أَو إلى المسلمين أَو إلى الأجانب، يَهبّون كرجل واحد لمقاومة النيران، ويَتَفَجَّعون سَوِيَّة على التدمير الذي لحق بالممتلكات وعلى الأرواح التي أَزهقها الموت، دون أَن يَعْتَزِم أي منهم على تعميم الجريمة أَو إلحاق التهمة بمتَّحد معين من الناس أَو بإدانة أَمة بالسعي لإبادة خصومها. ولكن الحال تغيّرت في مستهل القرن العشرين، إذْ كان هذا هو بالتحديد ما فعله أعضاء هذه المتَّحدات، التي اعتادت التعاون والتعاضد فيما مضى لمواجهة الكوارث التي كانت تتربَّص بالمدينة. فلم يَفْطَن أحدٌ منهم إلى إمكانية أَن تكون النار قد أُضْرِمت مصادفة وعن غير قصد، أَو أَن يكون مُهَوَّساً بالإحراق اسْتَحْسَن إشعال عودٍ من الكبريت، مستتراً بغطاء الرعب الواسع الانتشار، الذي كانت الفيالق

العسكرية التركية تُرخي به على المدينة فتكتم أَنْفَاسَها. فإذا بالهَمّ الذي أخذ يَقِضُّ مَضَاجِعَ أبناء كل المتّحدات، يَتَمَحْوَرُ حول معرفة هوية مُضْرِم النار العقائدية والقومية. هل كان أرمنياً أم يهودياً؟ هل كان يونانياً، تركياً، فرنسياً أَم إنجليزياً؟ وإذا ما حدَّدت هوية الفاعل، أصبح المتَّحد، الذي ينتمي إليه هذا الأخير بمجمله مسؤولاً عن الحَدَث وعُرْضَةً للمحاسبة والعقاب. واختصار القول إن التغيير لحق بالنظرة إلى الهوية الفردية، ذلك أَن الأفراد، داخل هذه المتَّحدات، أَقْلَعوا عن اعتبار أنفسهم مواطنين ينتمون إلى مدينة (مثل إزمير) أو إلى منطقة، كما أَقْلَعوا عن اعتبار أنفسهم رعايا دولة (مثل الإمبراطورية العثمانيَّة)، قاصرين هويتهم بانتمائهم إلى واحدة من القوميات التي أخذت كل واحدة منها تَعْزل نفسها عن الأُخرى، فَتَحْجُم عن التواصل معها أَو الاختلاط بها، وتَكُنُّ لها العداء المتَطَرِّف[130].

ومن هنا القول إن حريق عام ألف وتسعمائة واثنين وعشرين (1922)، لم يأت فقط على المواطنية العالمية التي امتازت بها إزمير إلى حدٍّ بعيد، أواخِرَ القرن التاسع عشر،

(130) إن الأدبيات التي جعلت من انبثاق القوميات محوراً لها لا تُعَدّ ولا تُحْصى. ونذكر منها مُؤَلَّف «بنديكت أندرسون» الذي يُعَدّ في هذا المجال مناقشة ثاقبة ومؤثّرة، وهو بعنوان:
Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London, 1983).

وإنما قضى على معظم سجلات دور القضاء، التي تشكِّل للمؤرخين المرجع الوحيد القادر على إلقاء الضوء على التاريخ العثماني المحلي، ولا سيما منه المدني أو العمراني، لما اشتملت عليه من أسرار خَصَّت الحياة المتَّحدية في مدينة إزمير. إذن، فإن ما طرأ، في العقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر من أحداث مَحَى الآثار المسجَّلَة عن التفاعل الذي كمن في صميم الحياة المتّحدية الناشطة على ذلك التّخم التجاري الذي عُرِف باسم إزمير.

والحق يُقال، إن مواطني إزمير العثمانيَّة كسبوا بما بذلوه من جهد متواصل على مدى ثلاثة قرون (من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر) مدينة مرفئية امتازت خصوصاً بما أضفاه عليها موقعها من حصانة سياسية ـ إذْ حَلَّت في حَيِّز تقاطعت فيه حضارتان متسعتا الآفاق، واحدتهما إسلامية، وثانيهما مسيحية ـ سمحت لها أن تَنْشَط كَدَولة مَدَنية مستقلة، فتماثلت بكل من «جنوا» (Genoa)، والبندقية (Venice)، أو بواحدة من مدن العصبة الألمانية الشمالية (The Hanseatic League). ومن هنا، كان لإزمير تأثير كبير في الأحداث التجارية والسياسيَّة التي عملت على توثيق الصِّلة بين الإمبراطورية العثمانيَّة وما تبقى من أوروبة، في وقت شكَّل نمو هذه المدينة، في بعض من نواحيه، انعكاساً لكل من العالمين المسيحي والإسلامي، فكانت الحَيِّز اللذين اتَّحدا فيه، ولا سيما وأن مرفئها كان يَجْثُمَ بينهما.

ولكن المدينة كانت السبيل الذي عبرت من خلاله، إلىٰ داخل الأَراضي الخاضعة للإمبراطورية العثمانيَّة، مفاهيم أوروبية فريدة من نوعها، إذْ لم تعهدها من قبل، مثل القومية، والإثْنية والعَصَبية العِرقية. وكان لتماثل إزمير بأوروبة الغربية أَن أدَّى ليس فقط إلىٰ التحوّل الذي طالها هي نفسها وإنما أيضاً إلىٰ تفكّك ودمار الدولة التي كانت تُمَثِّلها. واختصار القول إن أوروبة الغربية حَدَّدت اقتصاديتها ومجتمعاتها بتعابير نَضَحَت أَكثر فأَكثر بالقومية والتعصّب العِرقي، فَحَذت إزمير حَذْوَها، وهو ما أفْلَحَ «هوبسبوم» (Hobsbawm) في الإشارة إليه لما اكْتَنَف عليه قوله التالي من حيثيات مُقْنِعَة:

> «كان اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر دولياً أَكثر منه عالمياً، أي أنّه لم يكن قائماً علىٰ المواطنية العالمية المتحرِّرة من الأحقاد القومية والمحلية، مما انعكس صعوبة في إدراك أبعاد المعاني والدلالات التي اكتنف عليه مفهوم الاقتصاد الشمولي المتمثِّل في تلك الوحدات المتمتعة بحصانة سياسية والمتخطّية حدود القومية، والواقعة علىٰ تخوم حضارتين، والتي أَفادت من كل هذه العوامل لتؤدي دوراً بارزاً في تَكَوُّن ونشوء اقتصاد رأسمالي عالمي»[131].

---

(131) انظر:

E. J. Hobsbawm, Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality, 2nd edition (Cambridge, 1992), p. 25.

obeikandl.com

ولقد كانت إزمير العثمانيَّة إحدى تلك الوحدات. ولكنّها، وبالرغم من احتفاظها بموقعها التجاري، الذي عملت على اتّساع رُقْعَته كجزء من جمهورية تركيا، فهي فقدت الكثير من ذلك التغاير المبْدِع والخلاّق الذي عاد القرن التاسع عشر فأطلق عليه تسمية «المواطنية العالمية»، وهو أمر كانت إزمير قد سَبَقَتْه إلى تجسيده على نحو بارز. ومع حُلُول القرن العشرين، كانت إزمير قد ٱرْتَقَت فَحَلَّت في مرتبة أَعْظَم الموانىء التجارية المطلَّة على البحر الأبيض المتوسط، فَقُدِّر لها، لما امتازت به من صفات، أَن تَعْكُسَ الدولة القومية التي هي اليوم جزء منها.

obeikandl.com